

# دراسات تطبيقية في علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور

عزيم محمد عبد الحميد

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور

محمد عاطف غيث

مدير كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دكتور

محمد أحمد بومحى

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٧

دار المعرفة الجامعية

ب. بن سوثير - الإسكندرية

١٦٣ - ٤٨٢





اهداءات ١٩٩٤

السيد / مجدي مسعود

الاسكندرية

# دراسات تطبيقية في علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور  
غريب محمد سعيد أحمد  
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور  
محمد عاطف غيث  
مديرة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دكتور  
محمد أحمد زكريا  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٧

دار المعرفة الجامعية  
٤٠٠ شارع بورسعيد - الإسكندرية  
٤٨٢٠١٦٣



## المحتويات

صفحة	
٥	مقدمة .....
	<u>الفصل الاول :</u>
٢٤ - ٩	معنى التطبيق في علم الاجتماع .....
	<u>الفصل الثاني :</u>
١١٦ - ٢٥	القيم الاجتماعية وانتاجية الانسان المصري
	<u>الفصل الثالث :</u>
٢١٥ - ١١٧	الطبقة الاجتماعية والهجرة الريفية الحضرية





## مقدمة

منذ مطلع هذا القرن ،وعند كل أزمة يواجهها الانسان والمجتمع على المستوى المحلى والقومى والعالمى ،يتطلع رجال الادارة والسياسة والاصلاح الى علم الاجتماع ،لعلهم يجدون عنده الجواب الجاسم الذى يمكنهم من السيطرة والتحكم وسد الثغرات التى تتزايد اتساعا كلما ازدادت سرعة التغير الاجتماعى ،وتقدم العلم وتعاظم شأن التكنولوجيا . ومعنى هذا أن هناك فكرة مستقرة عند فيرالمختصين ، تنبىط بعلم الاجتماع مسئولية تقديم العون العلمى للتغلب على مسأى مختلف أنواع المشاكل على مستوى المجتمع ككل أو على مستوى الجماعة والفرد . وربما كانت هذه الفكرة مستقاة من العلوم الطبيعية والحيوية ، التى أمكن استخدام نتائجها فى التغلب على كثير من المصاعب التى كانت تواجه كفاءة الانسان فى تطويع الامكانيات الطبيعية من أجل مزيد من التقدم التكنولوجى .

ان علم الاجتماع يلتحم بالواقع من زاويتين ،الاولى ،تقابل طبيعة بحثه ومتطلبات نموه نظريا من خلال اكتشاف أبعاد الحقيقة الواقعية ،وهكذا يكون الاتصال بالمجتمع كميدان ،والانفعال بقضاياها كنقطة انطلاق ،شرطا ضروريا لنجاح العمل العلمى وتعبيره الصحيح عن حيويته وامبيريقيته وبعده المعرفى ،والثانية تعبر عن دور عالم الاجتماع فى انجاح مسيرة الحياة الاجتماعية نحو التقدم ،وتقديم المشورة والعون للسيطرة على مشاكل المجتمع ،وتلهم قفاياه الكبرى الى جانب الالتقاء العالمى لتحرير الانسان وتحقيق مطالبه الحضارية ودعم حريته .

ولم يكن علم الاجتماع بعيدا عن الالتحام بالواقع بالمفهومين السابقين ، إلا أن إسهامه في توسيع نطاقهما تحاذيته ظروف عديدة تعلق بعضها بطبيعة النظرة إليه من ناحية ، وتعلق البعض الآخر بطبيعة نموه وتدعيمه والافادة النظامية من نتائج دراساته من ناحية أخرى . ومع ذلك فلا زال على علم الاجتماع أن يببـدى مزيدا من الاهتمام بالموضوعات التي اصطلح على تسميتها " بالتطبيقات " والتي تهـم قطاعات واسعة من المجتمع لاتصالها بواقع حياتهم اليومية أو لارتباطها بما يعانـون من حيرة أو قلق أو اضطراب . ومعنى هذا أن علم الاجتماع مطالب بأن يدرس موضوعات لها أولوية من وجهة نظر المجتمع أو أقسامه المختلفة ، أو المسؤولين عن انشطته العديدة ، بقدر ما هو مطالب أن يستمر في دراسة الموضوعات الأخرى التي تسهم في تدعيم بنائه النظري ، وتمكنه من الفهم الشمولي للقضايا المجتمـع على المستوى المقارن .

ان كل دراسة يجريها علم الاجتماع ، يمكن ان يكون لها مـا يسمى " بالجانب التطبيقي " ، طالما كانت هذه الدراسة تعالج أنشاقا أو نظما أو تنظيمات أو جماعات أو مشاكل ، خاصة اذا كان منظور الدراسة يركز على ادراك عوامل الدينامية وما تطرحه من معـوبات أو ما تخلقه من صراعات ذ تسبب نوعا من الاضطراب يمتد من الفرد الى الجماعة الى المجتمع . وبهذا يمكن أن تكون الغالبية العظمى من دراسات علم الاجتماع هي دراسات ذات طابع تطبيقي ، إلا أن الاتجاه السائد الآن هو النظر الى موضوعات بعينها ، على انها مجال علم لاجتماع التطبيقي ، مثل التربية ، والتنشئة الاجتماعية ، ووسائل ... إل

الاتصال الجماهيري والجريمة ومشاكل الأسرة والتنمية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي الذي يواحه اهدافا شديدة العلة بمطالب الجماهير كالمستشفيات والسجون والنوادي وغير ذلك .

وعلى هذا أقدم لدراستين تطبيقيتين في مجال الدراسة الاجتماعية ، تتناول الدراسة الاولى العلاقة بين القيم الاجتماعية وانتاجية الانسان المصري ، وتعرض الدراسة الثانية للطبقة الاجتماعية والهجرة الرييفية الحضرية . ومع أن هاتين الدراستين لا تمثلان المجال الواسع للتطبيق في علم الاجتماع ، الا انهما يملحان لالقاء الضوء وتوجيه النظر في امكانية الاستفادة من العلم في دراسة الواقع الاجتماعي ، ومحاولة ايجاد الحلول لمشكلاته .



## الفصل

### \* معنى التطبيق في علم الاجتماع

لقد حدد أوجست كومت في مبدأ حديثة عن علم الاجتماع رسالة هذا العلم بقوله : " ان علم الاجتماع يهتم فسمى الدرجة الأولى أن يسيطر على تجربة المستقبل وأن يقدم المعلومات التي تفيد البشر في حياتهم داخل المجتمع " ومعنى ذلك أن الرواد الأول لعلم الاجتماع كانوا متبصرين لأن رسالة هذا العلم يجب أن تتخطى حدود النظرية العلمية المجردة وتقدم كل المعاونات الممكنة لمواجهة مشاكل المجتمع والتخطيط لبناء مستقبل أفضل . وقد شارك كومت في هذا الرأي كل فلاسفة التاريخ من أمثال كاري وكوندرسية الذين حاولوا تتبع نمو النشاط العقلي والحضارى عند الانسان ، وان كان هذا التتبع قد اتخذ صورة دورة تاريخية مغلقة أو مراحل متتابة ، فان الهدف النهائي من هذا التتبع كان محاولة معرفة أحوال المجتمع في العصور السلى عاشوا فيه تمهيدا لتصوير الظروف الاجتماعية والاقتصادية <sup>جاءت</sup> التي تتحكم في أبعاد العلاقات الاجتماعية . هذه المعرفة تعتبر خطوة أولى لفهم المعوقات والتوترات التي تعيب هذه العلاقات وتؤدي الى خلل في البناء الاجتماعى . ويهنا هنا أن نحلل بصورة موجزة العوامل التي دعت فلاسفة التاريخ

اعد هذا الفصل أ.د/محمد عاطف غيث .

أو رواد علم الاجتماع الأول الى محاولة فهم المجتمع المعاصر  
سواء باستقراء التاريخ أو بالدراسة العلمية الوصفية للمجتمع  
القائم فعلا ويتضح ذلك مما يلي :

١ - لقد سجل سكان العالم ابان القرن التاسع عشر  
زيادة كبيرة ترتب عليها عدد من المشاكل المتعلقة بالحركة  
السكانية والهجرة الداخلية والخارجية والبطالة ومشاكل  
العمال . وعرف المجتمع الانسانى لأول مرة ضروبا من الانحراف  
فى المجال الفردى والجمعى ترددت بين خيانة الأمانة  
والجريمة .

٢ - نشوء الدولة القديمة وظهور العمبيات الاقليمية  
التي أدت الى انقسام الأرض الى مجموعات سكانية متجانسة  
أو متحالفة ، وتطور نظام الحكم اثر ذلك وتصادد أفكار  
جديدة فى التفكير الانسانى عن الحرية وعن القومية وعن  
التمييز العنصرى وعن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كل  
هذا أدى الى ضرورة التفكير فى نمط جديد من العمل الاجتماعى  
الى جانب أهمية تحديد الأهداف التى يسعى اليها البشر داخل  
تلك الحدود الاقليمية التى حددت على هيئة دول مستقلة  
تماما .

٣ - الانقلاب الصناعى الذى واجه الانسان بأزمة ، وكان  
فى حد ذاته ثورة من ثورات الانسان الكبرى عبر التاريخ

جعلت العلاقات الاجتماعية القديمة التي كانت تناسب مجتمعا  
زراعيا أو رعويا ، عقيمة وغير قادرة على ملاحقة التطور  
الصناعي .

٤ - تقدم البحث العلمي في العلوم الطبيعية وما أسفر  
عنه من نجاح في سيطرة الإنسان على المادة وتسخيرها في  
نهاية الأمر لرفاهيته . ومعنى ذلك أن الأسلوب العلمي في  
ملاحظة الأشياء والتعرف عليها وفي ادراك طرق استخدامها  
أدى الى انقلاب في تفكير الإنسان وفي مواقفه من الطبيعة  
وفي تفسيره لمركزه في العالم ، وكان كل نجاح في مجال العلم  
الطبيعي يطرح جانبا عددا كبيرا من المعتقدات والقيم كانت  
تقوم على الخرافة حيناً أو على التجربة التقليدية البسيطة  
حيناً آخر .

٥ - تعقد النظم الاجتماعية وتناقضها ، لأنها كانت تنطوي  
على عناصر جمعت بين القديم وبين الجديد المتغير ، الأمر الذي  
أدى الى عدد من المتناقضات في معنى الحياة الاجتماعية  
وفي طريقة معالجة جميع جوانبها .

من أجل كل هذا أصبح العلم الاجتماعي ضرورة للسيطرة على  
مقدرات المجتمع وفهم مكوناته المتعددة ومحاولة تدمير نظرة  
جديدة للحياة فرضتها حتمية التغيير الاجتماعي والاقتصادي  
والعلمي الذي أخذ ينتشر وبسرعة كلما زادت الاكتشافات العلمية

وكلما زاد غرق الانقلاب الصناعي . لقد كان علم الاجتماع في أواخر القرن التاسع عشر محاولة من بين عدد كبير من المحاولات التي تستهدف فهم المجتمع والمعاونة على مواجهة مشاكله . ويهمننا في هذا المجال أن نضرب أمثلة على تلك المحاولات ، ونتوقف منذ أهمها وأبعدها أثرا في تاريخ الإنسان وفي صناعة المستقبل .

### ١ - المحاولة الأولى :

كانت من غير شك محاولة فلاسفة التاريخ ابتداءً من " هوبز " و " لوك " و " روسو " حتى " فيكو " و ( كوندرسيه " . ومن غير دخول في تفاصيل ، فإن هذه المحاولة اتجهت اتجاهين متميزين : الأول حاول أن يقسم تاريخ الإنسان لمرحلتين : الأولى ، كانت طبيعية ، معبرة عن منطق الأشياء أو غير معبرة ، والثانية / دخول في مرحلة المجتمع الصناعي الذي هو من صنع الإنسان والذي تميز بسيادة القانون الذي ينظم العلاقات الاجتماعية ، وهو في حد ذاته عدوان على انطلاق الطبيعة البشرية للتقييد بحرية من كل جوانبها في اتصالها بالحياة . أما الاتجاه الثاني ، فيمثل أولئك الذين حاولوا أن يستقروا ما تحت أيديهم من وثائق أو اشار تاريخية ليعرفوا من خلالها نوع الإنسان وشكل نشاطه الذي تدل عليه هذه الوثائق أو هذه الآثار ، وكان تفسير كل منهم مختلف من الآخر ، إلا أنهم جميعا اتفقوا على أن الإنسان يمر بمرحلة



تختلف عددا ، وتتميز كل مرحلة بحالة عقلية معينة يتناسب معها نوع النشاط الانساني في مجالاته العمرانية المختلفة وكان الحل في كلا الاتجاهين مؤديا الى نتائج منطقية متناقضة في كل حالة ، فبينما نجد في ثنايا الاتجاه الأول محاولات لتديم القانون ونشر سيطرته على علاقات الانسان لحماية الفعفاء وقرار الأمن والنظام ، نجد فيه أيضا محاولات لاستنكار القانون باعتباره مقيدا لحرية الانسان ومدمرا لاصالة الطبيعة البشرية الأمر الذي يستوجب ضرورة العودة الى ذلك الوضع الذي ساد فيه منطق القوة وحجتها في ذلك أن العالم لا يمكن أن يقوده الفعفاء المعتسرين وراء القانون . أما الحل بالنسبة للاتجاه الثاني فكان محاولة لتعميق مجرى التطور التاريخي والافادة الكاملة من التقدم الذي أحرزه العقل في مجالات النشاط الانساني أو بمعنى آخر كان الحل محاولة للربط المتكامل بين النظرية التي يعمل اليها التفكير وبين التطبيق العملي الصادر عن ملاحظات الحياة الواقعية ، ان الربط بين النظرية والتطبيق في رأى فلاسفة التاريخ منصر جوهري في اعادة التوازن ولى خلق التكامل الفرورى بين مكونات الحياة داخل مجتمع الانسان .

## ٢ - المحاولة الثانية

وهي التي تمخضت عن ضرورة تدعيم العلوم الانسانية على قاعدة من المنهج العلمى الذى أحرز نجاحا كبيرا فى مجال الطبيعة والنبات والحيوان . وفى صدر هذه العلوم الانسانية كان هناك تركيز على علم الاجتماع وقد وجد هذا العلم ترحيبا كبيرا فى الدول الغربية بوجه خاص ، وخاصة فصار معركة مريرة لخلق مجال حيوى له بين الفلسفة وبين العلم الطبيعى ، وقد نجح فعلا فى خلق هذا المجال .

ان علم الاجتماع لدى اصحاب تلك المحاولة يمكن استخدامه سلاحا ماضيا ضد كل النزعات التحررية فى مجال الانسانيات ولكونه متمسكا بالعلية ستكون نتائجه أو توجيهاته غير قابلة للنقد ومدعاة لهزيمة كل مناقشة يخرج عن نطاق مجاله المحدد . والسبب فى ذلك أن عددا من الأفكار سادت علم الاجتماع فى مراحل نشأته الأولى وظلت حتى يومنا هذا دليل معلى ونقطة بدء بالنسبة لكل باحث فى علم الاجتماع داخل المجتمع . ومن أبرز هذه الأفكار :

١ - ان علم الاجتماع علم وصفى بمعنى أنه يصف ما هو كائن ولا يتعرف لما ينبغي ان يكون وقد ترتب على ذلك أن أكد علماء الاجتماع ان اصدار أحكام قيمية على الوقائع الاجتماعية هو خروج على المنهج العلمى بل انه خروج عن

ميدان علم الاجتماع بأسره .

٢ - أن الباحث الاجتماعي لابد أن يتجرد من ميولـه

الإنسانية قبل أن يبحث في المجتمع ، كشرط أول للوصول الى  
معايير الثبات والصدق في تحديد أبعاد الحقيقة الاجتماعية  
ومعنى ذلك ببساطة أن يطرح باحث المجتمع كل تراشه الحضارى  
وكل قيمة وأن يسعى تحت لدميه كل أبعاده الاجتماعية  
ولا يصبح إلا آلة مسجلة لاتص ولا تدرك . ومهما بالغ علماء  
الاجتماع في الغرب في تأكيد هذه المطلة ، فإننا لانجد باحثا  
واحدا في تاريخ علم الاجتماع استطاع أن ينزع سياج الحضارة  
والاجتماعية ويخرج بهذا العرى الضالغ من المجتمع .

٣ - دراسة المشاكل الاجتماعية كانت موضوعا هيسر

مفضل منذ علماء الاجتماع . وكان " المجتمع في حالة مسـن  
الثبات دون التغيير " هو الافتراض الأول لدى جميع الباحثين  
وعندما ألحت فكرة التغيير على الباحثين في الربع الثانى  
من القرن العشرين أصـر علماء الاجتماع على عدم التعرض  
لابعاد كبيرة في عمليات التغيير ، وحسروها في نطاقات ضيقة  
لاكتشاف عوامل صغيرة المدى . يتفح من ذلك أمران : أولهما  
أن علم الاجتماع لايجب أن يتعرض لمتاعب الحياة الاجتماعية  
التي قد يكون العامل الاقتصادى سببا أول فيها حتى لايتعرض  
البناء الاجتماعى القائم على ظروف معينة ، للهجوم ، باعتبارها

هو الجسم الذى يفرز بالضرورة هذه المتاعب وثانيهما أن  
حصر نطاق دراسة التغير فى قطاعات صغيرة من مجتمعات  
الانسان محاولة لتفتيت وحدة العوامل التاريخية التى  
تمارس التأثير العميق على مجريات الأحداث فى شكل  
قطاعات مستعرة تتخلل جميع مجتمعات الانسان .

٤ - الوقوف بالدراسة فى مجال المجتمع عند تحليل  
ما هو موجود بالفعل دون أن يسمح للباحث بعد ذلك بالقاء  
نظرة متراجعة يمكن أن تؤدى الى مجموعة من الافكار من  
الوسيلة التى يمكن ان نعيد بها تصحيح العلاقات الاجتماعية  
او التصدى لمشاكل المجتمع بطريقة سليمة . ومعنى ذلك  
بساطة ان العلم من هذه الزاوية هو مجرد نشاط عقلى  
لمحاولة الوصول الى نظرية تضاف الى ما سبق من نظريات  
سواء كانت متناقضة أو متماشية ، وهذا ما يعبر عنه  
بطريقة عادية بأن العلم يهدف الى العلم ، دون أى شىء  
آخر . والنتيجة التى ترتبت على هذا انفصام بين علم  
الاجتماع وبين المجتمع فى واقع الأمر ، على الرغم من ان  
مادة هذا العلم هى هذا المجتمع ، فالباحث يأخذ الحقائق  
من المجتمع وينعكف بها فى ركن منعزل ثم يقطع صلاته  
نهائيا بحياة الجماهير .

نستخلص من ذلك أن علم الاجتماع بهذا المنطق عزل  
نفسه من الواقع الحى وأدار ظهره لحركة التاريخ ، على الرغم

من أن علميته كانت تفرض عليه اتفاقا مع ما هو حادث في العلوم الطبيعية أن يقدم مزيدا من العمق ، ويرسم عددا من الطرق للإصلاح وللسيطرة على تجربة المستقبل وكما قال " كونت " من قبل : " كيف نسيطر على تجربة المستقبل دون أن نؤمن بوضوح بفكرة التخطيط " ، تلك الفكرة التي ظلت حتى يومنا هذا معلقة في سماء علم الاجتماع ولم ترد في كتابات العلماء إلا في شكل غير مباشر أو بخلع رداء عليها يخفيها عن الأعين مثل إطلاق اسم آخر عليها ، وهو الهندسة الاجتماعية مع أن الاصطلاح واضح وهو التخطيط الذي يقابل

. "

ومن المفارقات التي تدمو إلى النظر أن علماء الاجتماع عندما كانوا يحددون إطار تلك الهندسة الاجتماعية كانوا يقدمون بذلك على مسألة عرفت أخيرا باسم الخدمة الاجتماعية وهي ذلك النوع من العمل الاجتماعي الذي يستقيم مسرع تصدعات المجتمع ومشاكله التي يفرزها البناء الاجتماعي

الراسمالي .

### المحاولة الثالثة

وهي محاولة الأحرار الذين فقدوا كل أمل في ترميم المجتمع بحيث يصبح معدا لاستقبال كل التغييرات التي ساقها التغيير المناهض الذي أخذ يتجمع في أوروبا منذ القرن الثامن

مشر ، وكانت حجتهم الأساسية ان النظام الاجتماعى القديم كان يناسب ظروف تاريخية قد انقضت بلا عودة ، وكان يناسب طبيعة المجتمع الزراعى والتجارة الداخلية والخارجية التى قامت على أساسه أنواع من الحياة مستقيمة مع اتجاهاته المختلفة ، ولكن تغير نمط النشاط كلية من الزراعة الى الصناعة ادى الى تغير عميق فى الأساس الاقتصادى الذى يقوم عليه البناء الاجتماعى ، ومن ثم فان الترميم يعتبر عملا من أعمال التعويق الارادى لتغيير المجتمع ومواجهة مشاكله ، والحل الجذرى هو بناء المجتمع من جديد ، وهذا البناء الجديد لابد أن ينطوى على علاقات جديدة كلية للأفراد والجماعات ، وتغيير أساسى فى طبيعة مراكز القوة ، وتحديد جديد لمعنى الطبقة والعلاقات الطبقيّة داخل البناء الاجتماعى ومن أظهر من وقع يده على هذه المعانى "برودون" "وسان سيمون" " وكارل ماركس" والاشتراكيين والماركسيين. ان علم الاجتماع بالمفهوم الذى عرفناه فى المحاولات السابقة الثانية يعتبر حلا رجعيا لمشاكل المجتمع ومحاولة تنخلفى وراء ثياب العلم لابقاء الظلم الاجتماعى والقهر الاقتصادى ومسيطر على الجماهير على أساس دواعى مزيفة من الحرية والديموقراطية . ان علم الاجتماع ضرورة حضارية من الدرجة الاولى فى عصرنا ولكن أى علم اجتماع هو الذى يستقيم مع

مسيرة التاريخ ومتطلباته الأساسية ؟ انه العلم الذي يعبر  
في كل لحظة من نضال المجتمع الانساني للتخلص من كل مسا  
علق به نتيجة للاضطهاد أو الاستغلال أو الانتهازية . أن علم  
الاجتماع بهذا المعنى يجب أن يظل مرتبطا بوشاح حيوية  
بالمجتمع الذي يبحث فيه ولا بد أن يعبر في كل دراسة له عن  
المعاني العميقة للتغير الاجتماعي .

### ٤) مكان النظرية والتطبيق في هذه المحاولات الثلاث

هناك نوعان من النظريات نظرية تقوم على التفكير  
العقلي المجرد، جاءت تقريبا من المقارنات غير المستندة  
على الواقع وكأنها بناء متناسق من الناحية العقلية ،  
ولكنها في الواقع لاتساوي شيئا . نظرية استمدت من دراسات  
أجريت في الواقع وقامت على اساس عدة قضايا وكونت في نهاية  
الأمر بناء نظريا له من السلامة المنطقية ماله من سلامة  
التعبير الصحيح عن الواقع . وعلى هذا الاساس سوف نلخص  
علاقة النظرية بالتطبيق في ضوء المحاولات الثلاث السابقة .

اولا : في المحاولة الاولى ، كانت هناك فكرة مسبقة هي  
أن مجتمع الانسان يمر على مراحل من النمو كما هو الشأن  
بالنسبة للكائنات الحية ، أي أن هناك نقطة بدء ونقطة انتهاء  
بينهما مراحل تتميز كل مرحلة منها بنوع معين من الفكر  
والعمل وقد حاولت النظريات التي تترتبت على مثل هذا النوع

من المنطق ان تقرر بين الفكر المجرد والاستناد الى وقائع التاريخ ، ولكن وقائع التاريخ التى استخدمت فى تأييد النظرية كانت قليلة جدا ومستقاه بحيث تؤدى فى النهاية الى اثبات الفكر المجرد أو الفكرة السابقة على فحص الحقائق .

من أجل هذا لم يكن هناك امكان فى استخدام النظريات التى تمخض عنها الاتجاه الفلسفى التاريخى فى النظر الى المجتمع ، فى اجراء تطبيقي أو فحص ملى لمسائل التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو مواجهة مشاكل المجتمع لانها لم تلقى ضوءا واضحا على الواقع ولذلك ظلت بمعزل من كل التيارات الاجتماعية التى ظهرت فى عصرها .

ثانيا : عندما قام علم الاجتماع ادعى أنه لا يبيدأ بنظرية ما لأن أسلوب العلم هو طرح كل الأفكار القبليية والاعتماد على الواقع لاستخلاص الأفكار وبناء النظرية المستندة الى الواقع الحى ولكن اجراء دراسة مقارنة لكل ما تمخض عن علم الاجتماع بهذا المعنى يكشف عن حقيقة هامة هى أن النظرية كانت محددة الاطار قبل الدخول فى أى عمل مبدئى ، وأجبرت الحقائق على أن تدخل فى هذا الاطار وتندمج فى أجزائه المختلفة . من أجل هذا نقول أن نظرية علم الاجتماع الغربى بوجه خاص تخضع لتوجيه ايدىولوجى متفق مع طبيعة النظام السياسى والاقتصادى فى مجتمعات الغرب ، وبالتالي فان التطبيق



فى مجال علم الاجتماع على هذا النحو اتخذ نفس المسار وقيل أن الاستفادة من النظرية فى مجال الحياة الاجتماعية أو فى مجال العلاقات داخل المجتمع إنما ينصب على كل ما يعترف المجتمع أو مصالحه من توترات نتيجة لعدة أمراض تصيب المجتمع مثلها مثل الأمراض التى تصيب الكائن الحى، فهى إذن أمراض مصاحبة للنمو وليست أمراضا جاءت نتيجة لتناقض أجزاء البناء أو عدم استوائها والنتيجة التى شرتبت على ذلك أن علم الاجتماع الغربى ينظر الى مشاكل المجتمع باعتبارها حقائق أو ظواهر تدرس كما تدرس الظواهر الأخرى المتعلقة بالمقومات الأساسية للحياة الاجتماعية ، ومعنى هذا أيضا التسليم بطبيعة الأبعاد الاجتماعية المتضمنة فى أجزاء البناء الاجتماعى ، كما أن تطبيق مناهج العلم ليس الا تعحيحا عرصيا لبعض هذه الأبعاد أو إخفاء معالمها أو السيطرة على نتائجها ، ولذلك كانت من المفوضيات المفصلة للتطبيق فى علم الاجتماع بهذا المعنى ما يلى :

دراسة التفكك الفردى باعتباره نتيجة ضرورية للتغيرات الحضارية ، والتخلف الاجتماعى باعتباره نتيجة تداخل المراحل التغيرية وعدم وصول التغير الى ابعاده النهائية ، ودراسة الانحراف فى مجال الأحداث والكبار باعتباره مرضا مصاحباً بالضرورة لعمليات التحضر والتنميع ، ودراسة الانحرافات الجنسية والجريمة فى هذا المجال باعتباره

نتيجة طبيعية لتفكك الأسرة والتغير الاجتماعي الذي أصاب وظائفها ، ودراسة المدمنين على الخمر أو المخدرات باعتبار أن هذا نتيجة طبيعية للخلاص من التوترات أو الفشل أو الهروب من مواجهة المواقف الاجتماعية ، أو أن هذا الادمان علامة على الفشل في التكيف للمواقف الجديدة والمتغيرة للحياة الحضرية ، ودراسة مشاكل النساء والأطفال في الصناعة باعتبار أن ظهور هذه المشاكل علامة طبيعية على نمو الصناعة والحاجة إلى الأيدي العاملة الرخيصة ، ودراسة الانحلال الفعلي والانتحار باعتبارهما نتيجة الخلل في الوظائف العفوية للجسم . وعلى هذا الأساس يتجه التطبيق في علم الاجتماع الغربي إلى محاولة دراسة هذه الموضوعات واقتراح الحلول لعلاجها . بينما نعلم أن هذه المشاكل جميعها ليست نتيجة طبيعية للبناء الاجتماعي كما نعلم أيضا أن المخطط الاجتماعي يستطيع أن يقي المجتمع بالتخطيط من حدوث مضاعفات أو احتمالات لانفاج هذه المسائل خوفا من أن تصبح ظواهر اجتماعية عامة . وفي هذا الصدد يفرق المطبقون في علم الاجتماع بين مشاكل الأفراد وبين مشاكل الجماعات على الرغم من التناقض الواضح بين طرفي القضية الواحدة . فالإنسان المشكل أو المنحرف أو فاقد التوازن أو فاقد الرؤية الاجتماعية الواضحة لاشك أنه سيمسب من غير حاجة إلى بحث مشاكل جماعية في الأسرة وفي القرية وفي المجتمع المحلي

وفى المصنع وفى المدرسة وفى الشارع ، أى أن المشاكل الاجتماعية جماعية بالضرورة وان بنت بواعثها فردية . والتنظيم الاجتماعى المفلتك سىترك منافذ وشفرات كبيرة تودى الى الانحراف وتودى الى السقوط .

ولذلك فعين يجب اصحاب مثل هذا الاتجاه على سؤال مثل: من الذى ينحرف ؟ هل هو النظام أم الأفراد ؟ فانهم يجيبون بأنه لاشك أن الذى ينحرف هم الافراد وليس النظام ، لأن الافراد هم حملة النظام والمعبريين الواقعيين عنه .

ثالثا أما الاتجاه الثالث فانه يربط ربطا عفويا بين النظرية والواقع بل ان الواقع هو الحل الاول لسلامة النظرية ومن أجل هذا فانه يراى ما يلى :

(١) الترابط الوثيق بين أنظمة المجتمع ، وخاصة تلك الوحدة التى لاتنظم بين الاعتماد والسياسة والاجتماع لانها تمثل ابعاد حقيقة واحدة . وكل مشكلة تقوم فى المقام الاول على اعتبارات اقتصادية تودى الى أوضاع اجتماعية معينة وتلغز نوعا من السياسة أو الاجراء السياسى المعين .

(٢) ان الثورة عمل اقتصادى واجتماعى فى المحصل الاول فهى عملية تغيير واسع النطاق ولايمكن للتغيير الثورى أن يبلغ مداه الا بترتيب جديد كلية لاجزاء البناء الاجتماعى

### علاقاتها المتعددة ووظائفها الجديدة .

(٣) ان الوقاية هي اساس الذى ينبثق منه كل عمل يتمثل بالنظرية أو بالتطبيق ، واذا كانت هناك ضرورة للعلاج فانه يجب أن يؤخذ كاجراء مرحلى دون اتفاق واسع حتى لا تتعثر خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

(٤) الجماعة هي الاساس الاول ومحور الدراسة ومهبط النظرية ومآل التطبيق ، ذلك ان الفرد هو جزء متكامل من جماعة واذا تناقشت علاقات الجماعة انفصل الجزء وأصدر نغما شادا لا يستقيم مع نغمة المجموعة ، وهذا هو السقوط الاجتماعي بعينه . ان نظرة الاشتراكية للجماعة والفرد هي نظرتها الى فرقة موسيقية تصدر لحنا معيناً واذا لم تكن هناك معرفة بالأدوار والأدوات فان الجماعة لن يمسدر منها الا نوع من الضجيج ، وتكون روابط الافراد غاية فى التفكك أما اذا انضبطت هذه الفرقة فانها تنتج نوما من الجمال ، هو التناسق والتوازن بين جميع امكانياتها . ولذلك فان جمال الاشتراكية فى كفايتها وعدلها وايمانها بالتخطيط .

## الفصل الثانى

### ■ القيم الاجتماعية وانتاجية الانسان المعصرى

(1) مقدمة :

يدور هذا البحث حول الموجهات الثقافية والقيمية  
للسلوك الانتاجى سواء بمعناه العام (الاداء والانجاز) أو بمعناه  
الخاص (الانتاج الاقتصادى) ، وبكلمات أكثر تحديداً ، يهدف هذا  
البحث الى تحديد الدور الذى تلعبه القيم - سواء فى ثباتها  
أو تغييرها - فى توجيه السلوك الانتاجى للانسان المعصرى ، والوقوف  
على العوامل المستقلة والوسيلة والتي بوجودها أو عدمها  
يتحقق أو ينعدم دافعية القيم ، ومن ثم الانتاجية . ولتحقيق  
هذا الهدف ، قسم البحث الى اربعة أقسام رئيسية : أهتم القسم  
الاول ببيان علم المدخل الاقتصادى لدراسة الانتاجية ، ولذلك  
من خلال اختبار المفاهيم الخاصة بالرفاء الوظيفى "والانتاجية"  
كذلك طبيعة وحدود الدراسات الاقتصادية الخاصة بالانتاجية  
والمصورها المنهجى ، وتحليلها " السطحى " العلاقة بين  
الانتاجية وبعض المتغيرات الوسيطة . وقد خصص القسم الثانى  
لمناقشة المدخل القيمي كبدل للمداخل السابقة فى دراسة  
الانتاجية . وقد افردنا هذا القسم لمناقشة الموجهات القيمية  
خاصة العناصر الاساسية فى تحليل السلوك عامة والسلوك  
الانتاجى خاصة ، وما يترتب على ذلك من وجود " سلم للقيم "  
يتحرك من خلاله الافراد فى مواجهة ضروب السلوك والمواقف  
المختلفة . وكذلك يعالج هذا القسم مفهوم " التغير والتغيير  
القيمي " ، أسبابه ، وما ينجم عن ذلك من " صراع قيمي " سلوكى

■ اعد هذا الفصل د. محمد أحمد بيومى

سواء على المستوى الفردى او المستوى المجتمعى، وكيفية التمدى لخلق التغيير والتوازن القيمى فى المجتمع . أما القسم الثالث فسوف يعالج بمنصور شمولى التغيير القيمى فى المجتمع المصرى ، وما نجم عنها من تغيرات بنائية فى المجتمع المصرى منذ بداية هذا القرن وحتى الآن ، وما أصاب هذا النسق من تغيرات وتحديات تميزت " بالانفلاق " و " الانفتاح " تارة و " التقليدية " و " المعاصرة " تارة أخرى ، وكيف انعكس هذا على انساق القيم الخاصة بالعمل والتعليم والاقتصاد والسياسة ، ومستقبل التنمية . وسوف يبين هذا القسم ، كيف أدت هذه التغيرات الى وجود نسق لرمى من " القيم السلبية " التى اصبحت هى الموجه الجديد للسلوك ، حيث نجد قيم " الانفتاح والماديات " للقادرين وقيم السخط وعدم الرضاء واللامبالاة والاعترا ب للذين لا يمتلكون الحظ أو المهارة أو القوة أو النفوذ . وباختصار فإن أهم سمة ميزت اتجاهات الانسان المصرى فى هذه الفترة هى " الاعترا ب " من قيم وأهداف المجتمع العليا ، وعدم الرضاء لكل مايقوم به الانسان المصرى من سلوك . أما القسم الرابع والاخير ، فسوف يكون التركيز فيه حول كيفية الارتقاء بانتاحية الانمان المصرى - كما وكيفا - وذلك من خلال طريقين : الأول ، عن طريق بيان كيفية تغير الاتجاهات المرتبطة بالقيم السلبية واعادة توجيه اتجاهات وسلوك

الأفراد " للتوحد " مع أهداف وقيم المجتمع الأصلية ، وذلك عن طريق الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيرى وبرامج التعليم ولاتنشئة الاجتماعية .. الخ . اما الطريق الثانى فهو عن طريق بيان لماذا ينتج ويبدع الانسان عامة والانسان المصرى خاصة فى المجتمعات الأخرى ؟ سوف نجيب عن هذا التساؤل من خلال مناقشتنا لموضوعات " الدافعية " و " الحاجة " الى الانجاز " ودور التنظيمات التى تسمح للفرد بالتعبير من الذات وتمكمنه من الخلق والابداع ، كذلك مرونة انساق الجزاءات والمكافآت ، وكفاءة التنظيمات الادارية .

ونحن نعترف ، بأن من المعوبة بمكان فى هذا البحث أن نغطى كل المتغيرات المتمثلة بالمتغيرات القيمية وأثرها على الانتاجية . فالموضوع مازال مجالا خصبا لكثير من الباحثين . والامل والاعتقاد ، بأن تهدف هذه الدراسة فى اشارة وتحليل أبعاد أهم وأخطر مشكلة تواجه المجتمعات النامية ، وهى الصراع والتغبط القيمى بين " القديم والحديث " من ناحية وبين " الفردية والمجتمعية " من ناحية أخرى ، وذلك من أجل تنمية الانسان المصرى وتحديثه حتى يعطى الفرصة للتعبير من ذاته ، والمشاركة الفعالة فى بناء مجتمعه ، وذلك عن طريق رفع انتاجية فى كافة المجالات

## ٢ - مضمّن المدخل الاقتصادي لحراسة الانتاجية : نحو مدخل

جديد :-

سوف نحاول في هذا الجزء أن نبين كيف أن العلوم الاقتصادية والإدارية لم تقدم نظرية متكاملة من السلوك الانتاجي ، وبإدء ذي بدء ، نعترف بأنه بالرغم من عدم وجود نظرية متكاملة للمعرفة في علم الاجتماع من السلوك الانتاجي ، إلا أن اهتمامات عالم الاجتماع بالقيم والدوافع وتحليله للسلوك التنظيمي هو الذي يشكل السبيل لميلاد نظرية لها الطابع الشمولي في التحليل والتفسير .

على أية حال ، عولج موضوع انتاجية الانسان في الدراسات الاقتصادية والإدارية من خلال الدراسات الخاصة " بالرضا الوظيفي " Job Satisfaction <sup>(١)</sup> والحق أن هذه الدراسات - رغم عدم تبلور معيقاتها واستقرار نتائجها - قد أسهمت في بلورة عدد من النماذج التحليلية الخاصة بالعلاقة بين الرضا الوظيفي والسلوك الانتاجي <sup>(٢)</sup> ويلاحظ أن هناك بعض القصور في هذه الدراسات التي لها الطابع الاقتصادي والإداري من حيث :

### ( ٢ ) المفاهيم : الرضا والوظيفي و الانتاجية :

#### ١ - الرضا الوظيفي وعوامله :

ويلاحظ أن هناك تخطيط في استخدام مصطلحي الرضا الوظيفي



والإنتاجية "Productivity" يستخدم مصطلح  
" الرضاء الوظيفي " لوصف الحالة التي يتفاعل ويتكامل  
بها الإنسان مع عمله فيستغرق فيه ويتفاعل معه من خلال  
طموحه الوظيفي أو المهني<sup>(٢)</sup> يوصف هذا الإنسان بأنه " إنسان  
متكامل " Integrated Worker " مع وظيفته فليس  
مقابل " الإنسان المفترق " Alienated Worker  
والإنسان المحايد " Noutral worker (٤) " ويذهب  
آخرون الى أن الرضاء الوظيفي " هو تعبير يطلق على مشاعر  
العاملين تجاه أعمالهم " . وتعتمد هذه المشاعر بالرضاء  
على المقارنة بين ما يعتقد الإنسان بما يحققه العمل له  
( أى ما هو كائن ) وبين ما يتطلع اليه الإنسان بأن يحققه  
له وظيفته ( أى ما ينبغي أن يكون ) . فالرضاء الوظيفي  
وفقا لهذا الاتجاه هو توافق أو تطابق بين ما هو كائن وما  
ينبغي أن يكون ، و عدم الرضاء ، من ناحية أخرى ، هو زيادة  
معدل ما ينبغي أن يكون عن ما هو كائن بالنسبة لتطلعات  
الإنسان الوظيفية . (٥)

ويميل فريق ثالث ، الى مساواة مفهوم " الرضاء الوظيفي "  
بمفهوم " الروح المعنوية " Morale (٦) . ويرى فريق  
رابع أن الرضاء الوظيفي هو " تعبير عن الموقف الذى يتخذه  
الفرد تجاه عمله ، بصورة تعكس نظرة هذا الفرد وتقييمه

لعنصر أو أكثر من العناصر الموجودة في محيط عمله (٧)

ولاشك أن تحديد مفهوم الرضاء الوظيفي بشكل حـجـر الزاوية في تفهم السلوك الانتاجي للانسان . فقد تلجأ المؤسسات الصناعية التي تهدف زيادة السلوك الانتاجي للعاملين بها ، الى تحديد الابعاد التي يشكو منها العاملين و يتطلعون الى تحسينها ، وتحاول قياس ذلك عن طريق مقاييس متعددة . ونحن نقرر بأن هناك عوامل أخرى تؤدي الى الرضاء أو عدم الرضاء الوظيفي و من ثم الانتاجية ، فقد تكون هناك عوامل اجتماعية مثل العلاقات التي تربط الانسان بزملائه بالعمل ، فرص التقدير أو الترقية ، اختلاف التوقعات ، القيم والمكانة الاجتماعية للعمل ، الحاجات الاجتماعية للانسان واسرته ... الخ .

وباختصار . فان " مفهوم الرضاء الوظيفي " يتميز بالاتساع والعمومية ، وأقصى ما يمكن أن يجده القارى في الدراسات الاقتصادية والادارية عن هذا المفهوم انه " مفهوم مركب وله عدة اوجه حيث يرى بعض الكتاب أن اشباع حاجات العاملين هو أحد المحددات الخاصة بهذا الرضاء وآخرون يعطون الاهمية في ذلك لبعض الجوانب الاجتماعية مثل روابط وأوامر العلاقة التي تربط العاملين ببعضهم وآخرون يرجعون مستوى هذا الرضاء الى موقف المرووسين من رؤسائهم و نمط

الإشراف الذي يخضعون له ، وأخيرا فهناك من يعطى للاعتبارات الخاصة بالشخصية ومدى تكاملها في محيط العمل فضل تحقيق هذا الرضاء . وباختصار فإن الرضاء الوظيفى هو دالـة لسعادة الانسان واستقراره في عمله ما يحقق له هذا العمل من رخاء واشباع لحاجاته وهى حاجات تتباين نوعا وكما من انسان لآخر " . (٨)

أهم علماء الاقتصاد محددات الرضاء الوظيفى الى عوامل ذاتية وعوامل تنظيمية . ويقصد بالعوامل الذاتية ، تلك العوامل التى تتعلق بقدرات ومهارات العاملين أنفسهم أما العوامل التنظيمية ، فهى تلك التى تتعلق بمستوى الدافعية لدى العاملين ، وقوة تأثير دوافع العمل لديهم وينظر الى هذين العاملين على انهما متفاعليـن . أى أن احدهما ( القدرة والدافعية ) لا يـغنى عن الآخر (٩) الا ان الدراسات الاقتصادية الادارية تعطى اعتبارا بمجموعة أخرى من العوامل وهى ما يمكن ان نطلق عليه اسم " العوامل القيمية " التى توجه التنظيم ويتعامل معها ، والستى تحتوى فيما مثل الانتماء الاجتماعى ، والقيم المتعلقة بنظرة المجتمع للعمل ومكانته . ولاشك ان كل هذا " يعكس تأثيره ايجابيا وسلبيا على اندماج الموظف وتكامله مع وظيفته ، لان ما هو كائن خارج الانسان يؤثر فيما هو موجود بداخله . (١٠)

على أية حال ، يجب ان نفرق ونحن بعدد تحليلنا للسلوك الانتاجى بين امرين الاول ،دافع الرضاء عن وظيفة أو عمل معين ،والثانى ،الدافع لاداء هذه الوظيفة أو هذا العمل بكفاءة فمن المعروف ، أن القيم والدوافع التى تؤدى الى مستوى معين من الرضاء الوظيفى عن عمل معين ليست هى بالضرورة التى تؤدى الى بذل الجهد لاداء وانجاز هذا العمل ويعنى هذا ، أن الرضاء الوظيفى ،والدافع لاداء العمل بكفاءة متعارضان ولكن ماتشير اليه الدراسات البى " ان هذين المؤثرين ليس لهما بالضرورة نفس النتيجة ،فقد يكون الفرد راضيا تماما عن عمله ولكنه لم يحفز ولاتشثس دوافعه لاداء هذا العمل ،كما أن الفرد قد يكون غير راضى عن عمله ومع هذا يكون قد حفز واستثيرت ذوالعه لاداء هذا العمل " . (١١)

## ٢ - الانتاجية ومحدداتها :-

ماقلناه عن مشكلة تعريف مفهوم " الرضاء الوظيفى" ينطبق على تعريف مفهوم " الانتاجية " فهناك ايضا خلط بين مفهوم الانتاجية ،ومفاهيم اخرى مثل الكفاءة Efficiency والفاعلية Effectiveness . و أكثر من هذا فـان مفهوم الانتاجية يستخدم فى الدراسات الاقتصادية لقياس العائد فى المؤسسات ذاتالنشاط الاقتصادي والتجارى . ذلك

انطلاقاً من مفهوم ان المؤسسات الاقتصادية والتجارية تحركها الاهداف الخاصة بالربح ،ولهذا فان هذه المؤسسات تهتم بتحقيق اكبر ربح معتمدة في ذلك على مقاييس مادية ( التكاليف أو العائد ) للانتاج . (١٢)

وطبقاً للمدخل الذي نتبناه هنا ، فان المقاييس المادية أو النقدية لا تكفي وحدها لتقييم انتاجية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية ، فقد تتجه هذه المنشآت لتحقيق منفعة عامة أو رفاهية العاملين بها وأن أهداف أخرى لا ترتبط مباشرة بحساب الارباح والخسائر ... ( حيث ) يعصب قياس الاثر المادي لهذه السياسة بصورة نقدية مباشرة (١٣) ولهذا نؤكد ان مفهوم الانتاجية يجب أن يتسع ويؤخذ في الاعتبار " الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج من نشاط هذه المنظمات ، وبتعبير اقتصادي فان مفهوم الانتاجية في المنظمات و الهيئات العامة ينبغي أن نتناوله في اطار التوازن الكلي وليس التوازن الجزئي " . (١٤)

يحدد علماء الاقتصاد محددات الانتاجية في ضوء محددات أربعة هي :

- (أ) دافعية الفرد الى العمل . (ب) مناخ العمل وقدرته على اشباع حاجات الفرد التي هي انعكاس لدافعيته
- (ج) الرضا والاستياء العام ( عن العمل ) وهو محصلة

التفاعل بين دوافع الفرد من ناحية ومناخ العمل وما ينتجه من اشباع من ناحية اخرى .  
(د) قدرة الفرد على العمل . وتستخدم هذه المحددات فـسـى التنبؤ بالانتاجية والاداء ، ذلك من خلال قياس الدافعية ومناخ العمل والرفاء والقدرة على أداء العمل . (١٥)

وبالاضافة الى أن هذه المحددات ، من وجهة النظر الاقتصادية البحث لاتؤتى ثمارها في المؤسسات " ذات الطابع الاتوماتيكي والالى ، كما ان هذه المحددات من خلال عدة مستويات من شأنه ان يزيد عدد التوافيق الناتجة بدرجة كبيرة . (١٦)

فان هناك اطلاقا ، كما سوف نبين فيما بعد ، للعوامل الاجتماعية والثقافية التي من شأنها ان تؤثر بدرجة كبيرة على تحقيق الانتاجية المطلوبة ، فالسلوك الانتاجي من وجهة نظرنا ، لا يمكن أن يقاس من خلال عوامل فردية و نفسية بحتة لكن هناك الوجهات القيمة للسلوك الانتاجي ، وهناك السياق الاجتماعي الذي يعطى لهذا السلوك الانتاجي قيمة و هناك ايضا نقي التوقعات Expectation System و الذي يشعر فيه الانسان المنتج بالقيمة الاجتماعية المتوقعة من سلوكه الانتاجي والمكافأة الاجتماعية المتوقعة من هذا السلوك .

ب- طبيعة الدراسات الاقتصادية الخاصة بالانتاجية :-

من الملاحظ ، أن معظم الدراسات الاقتصادية الخاصة بالسلوك الإنتاجي قد حاولت إيجاد علاقة بين الرضاء الوظيفي وانتاجية العمل . وهناك العديد من الملاحظات النقدية من هذه الدراسات فهي أولا اعتمدت على التجارب التي أجريت على " المستويات الدنيا " من العاملين ولم توجه اهتمامها الى المديرين والغبنيين الامنذ وقت قريب . كذلك فان معظم هذه الدراسات قد أجرتها المؤسسات الصناعية نفسها ، وبهذا ليس لدينا معرفة من نوعية هذه التجارب ، وكيفية قياس الرضاء الوظيفي و الانتاجية و من ناحية اخرى فان معظم هذه الدراسات اتسمت بكونها دراسات " ارتباطية " اى حاولت إيجاد ارتباط وعلاقة بين المتغيرات المؤثرة فى الرضاء الوظيفي ، ولكن هذه الدراسات لم تساعد كثيرا فى تفسير العوامل المسببة المؤثرة فى السلوك الإنتاجي ، أكثر من هذا ، فان هذه الدراسات الارتباطية ، حاولت قياس هذه الارتباطات فى وقت معين . بمعنى أنه لم تتم أى دراسة تتبعية على امتداد فترة زمنية معينة ، يتم خلالها تتبع مسيرة الرضاء الوظيفي بين فئات من العاملين والاداريين والموظفين ، وكيفية تغير دوافعهم وقيمهم وتأثير ذلك على مدى رضائهم لوظائفهم . (١٧)

### ج - التصور المنهجى :-

و من الناحية المنهجية ، فان معظم هذه الدراسات لم تحدد بطريقة قاطعة ، العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهل هناك احتمال لان يكون كل منهما متأثر بمتغير ثالث وسيط . و من الناحية الاجرائية ، فان معظم هــسـسـله الدراسات قد اعتمدت على " الاستمارة " كاداة لجمع البيانات ولاشك ان كثيرا من البيانات التى جمعت من طريق " الاستمارة " أدت الى تكوين صورة " زائفة " و غير حقيقية عن المؤثرات الحقيقية فى السلوك الانتاجى . فكثيرا مايميل العاملین الى اجماع رؤساءهم عن الجوانب السلبية فى العمل ، كذلك فانه فى حالات أخرى - تحت تأثير توقعات العاملين - يميل العاملین الى التعبير عن الرضاء كنتيجة تلقائية للمشاركة بابداء الرأى و غالبا ماتكون هذه الانطباعات غير ممثلة لمجتمع البحث . و من ناحية أخرى ، نجد ان اسئلة الاستمارة المستخدمة غالباماتكون مباشرة ، فهى تهتم بمعرفة تأثير بعض المتغيرات على السلوك الانتاجى ، ولكنها لاتهتم بمعرفة " الظروف " التى يمكن للمتغير المستقل ان يؤثر فى المتغير التابع (١٨) و نحن لانكر قيمة المعلومات التى يمكن لادارة أى مؤسسة ان تحصل عليها من هذه الدراسات ولكن القياس الدقيق لسلوك الانتاجى يجب ان يتطلب تصميم منهجى واضح واجرائات



تنفيذية خاصة حتى يمكن التوصل الى معلومات دقيقة حول  
الموجهات القيمية للسلوك الانتاجي ، وشعور العاملين تجاه  
وظوفهم ، و الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة في  
تنظيماتهم و مجتمعهم الكبير . ولهذا نؤكد بأن هناك نقص  
واضح في المعلومات والبيانات الخاصة بالمشكلات والاتجاهات  
الاجتماعية والثقافية التي تعد محددات اجتماعية للسلوك  
الانتاجي ، وذلك حتى يتسنى وضع سياسية اجتماعية لريادة  
و تنمية السلوك الانتاجي في أي مجال .

#### د - التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الانتاجية والرضا الوظيفي:

بعد حركة العلاقات الانسانية في الصناعة ، خاصة تجارب  
هورثورن ، ظهر اعتقاد بأن " الشخص الراضى عن عمله هو شخص  
منتج " و لقد ترتب على ذلك الاعتقاد اعتقاد آخر بأن  
" اذا توفرت للعاملين ظروف العمل ملائمة فانهم سيزيدون  
من انتاجهم عرفانا منهم واستجابة لهذه الظروف " <sup>(١٩)</sup> وهناك  
العديد من الدراسات التي حاولت أن تبين أثر الدافعية  
على رضا العاملين وانتاجهم . الا ان هذا الافتراض " بأن  
العامل الراضى سيكون أكثر انتاجية لم يدم طويلا ، حيث  
ظهرت دراسات في الخمسينات من هذا القرن تؤكد بأن العلاقة  
بين رضا العاملين وانتاجيتهم <sup>(٢٠)</sup> وادائهم هو " علاقة طفيفة  
و غير هامة <sup>(٢١)</sup> في محاولة معرفة العلاقة بين رضاه

العاملين وانتاجيتهم ،ظهر السؤال " ليس من الممكن أن يكون الاداء . والانتاج في ذاتهما سبب الرضا العاملين وليس العكس ؟ (٢٢) للجابة على هذا التساؤل اتجه التحليل الى ايجاد العلاقة بين الدافعية والرضا من ناحية و العلاقة بين الدافعية و الاداء من ناحية أخرى .

و لقد كشفت الدراسات أن العلاقة بين الرضا الوظيفي والاداء علاقة غير ثابتة ، فبعض نتائج البحوث تؤكد هذا والبعض الآخر ينفيها (٢٣) . ولقد ارجع بعض الباحثين سبب هذا الاختلاف الى خطأ السؤال " هل العامل الراضي هو عامل منتج " فالسؤال الذي يجب ان يثار هو " هل العامل الراضي هو العامل الذي تم تحفيزه واستثيرت دوافعه ؟ فالدافعية حسب هذا الاتجاه تأتي كمطلب ضروري واساسي للانتاج و الاداء (٢٤) و من ناحية أخرى ، بينت الدراسات أن هناك عوامل أخرى بخلاف الدافعية - هي التي تؤثر في الانتاجية و تحدد مستواها و هي :-

- (١) عوامل ذاتية تتعلق بقدرة الافراد .
- (٢) طرق واساليب العمل المستخدمة .
- (٣) العوامل التنظيمية و هي التي تعمل على الانتعاش الى تنظيم المؤسسات التي يعمل بها الفرد .
- (٤) العوامل البيئية التي تحاول الربط بين المؤسسة و تنظيمات المجتمع الأخرى .

(٥) واخيرا العوامل المتعلقة بالجماعة و هي التى تتعلق بقيم العمل السائدة ، فمثل هذه القيم قد تساعد على زيادة انتاجية العامل وقد تعرفها " (٢٥)

#### هـ - خاتمة :-

على أية حال نخلص مما سبق الى أن هناك عوامل اخرى مثل الدافعية الموجهات القيمية التى تعمل كمحددات اساسية للأداء الوظيفى و لهذا يجب أن يكون واضحا امام الادارة فى أى مؤسسة انتاجية ، ان زيادة الانتاج مرهون بتحقيق دافعية عالية لدى قوة العمل و ليس من طريق برامج كرفية مثل زيادة الاجور ، او تحسين فى ظروف العمل أو بعض الخدمات الاجتماعية أو الترفيهية . وكما اشرنا فان العلاقة بين الرضاء الوظيفى و الانتاجية ليست علاقة سببية (٢٦) أى ان التغير فى احدهما لايقابله تغير مماثل فى الاخر و لهذا فنحن مطالبون بالبحث عن عوامل اخرى مستقلة أو وسيطة قد يكون لها تأثير واضح على الانتاجية ، وكما سوف نبين فيما بعد ، فان الدافعية للعمل " هى العامل الاساسى و المحرك الاول ، للانتاجية و هى التى تخلق " الرغبة " فى الاداء والانجاز و هى التى تؤدى الى استمرار الانتاجية وزيادتها و تنميتها كما وكيفا . (٢٧).

### ٣ - المدخل القيمي فى دراسة الانتاجية :-

#### (أ) ماهية المدخل القيمي :-

بالرغم من أن مفهوم " الانتاجية " من المفاهيم القديمة الا أنه ارتبط فى العصر الحديث بحركات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى العالم الثالث و من الملاحظ من العرض السابق ، أن هذا المفهوم لم يحظ باهتمام كاف من جانب الدراسات الاجتماعية ، واكتفى فى هذا المجال بالتركيز على الجوانب الفنية أو المادية فى مجال الانتاج الصناعى أو الزراعى . وهنا يأتى دور عالم الاجتماع ليبين دور " الموجهات لقيمة " و تأثيراتها الايجابية والسلبية فى الارتقاء بالانتاجية كما وكيفاً . ومن ناحية اخرى ، فإن المدخل القيمي ينظر الى الانسان المنتج فى المجتمعات النامية على أنه الوسيلة و الهدف فى آن واحد . فالتخلف فى الانتاج والذي يعوق عمليات التنمية ، لايمكن فى نفس النواحي الفنية فقط ، بل فى الانسان نفسه ، اى فى موجهاته . القيمة وتعليمه و تدريبه و حفزه على الانتاج . فنقطـة البدء فى التخطيط لرفع انتاجية الانسان هى تحرير هـذا الانسان من قيعة المعوقة وجعله انسانا قادرا على صنع القرارات و تنفيذها و العمل على تحسين ظروفه ز والانتقال من التبعية الى الاستقلالية فى أمور نفسه .

و الحق أن مشكلة الانتاجية ليست مشكلة فردية ، بل هي عملية تعبئة و تنظيم لجهود أفراد المجتمع وجماعاته المهنية و توجيهها للعمل المشترك من أجل تحقيق أهداف المجتمع العليا . و الملاحظ أن مجتمعات العالم الثالث تواجه العديد من المشكلات التي تعكس " التخلّف القيمي " السئى يهدد تحقيق أهداف التنمية و من أبرز المشكلات المرتبطة بالتخلّف القيمي ، مشكلة انتاجية الانسان . ولاشك ، أن هناك عوامل قيمية واقتصادية و اجتماعية تؤثر بشكل واضح على انخفاض انتاجية الانسان . ولهذا نؤكد انه لايمكن أن ندرس المشكلة الانتاجية بمعزل من مسبباتها القيمية . ولتحقيق برنامج قومي للانتاجية يلتفى احداث تحديث قيمي في اتجاهات و معايير الأفراد نحو ~~المشاكل~~ الإنتاجية . فالمشكلة ليست قاصرة على المؤسسات الصناعية ، بل هي مشكلة المجتمع الكبير فالتخلّف القيمي أو صراع القيم الموجود في العالم الثالث عامة . و المجتمع المصري خاصة ، هو المشوّل الاول من ظهور مشكلة انخفاض انتاجية الانسان . ولابد من احداث تحديث قيمي لاتجاهات الافراد قبل الخوض في أى برنامج قومي لرفع انتاجية الانسان .

#### ب- ماهية النسق القيمي :-

هناك في أى مجتمع نسق اجتماعي او تنظيم فوق عضوي

يحكم كل حياتنا الاجتماعية بمعنى آخر ، ان كل ما يحدث فى المجتمع ، هو نتيجة لعمل القوى الاجتماعية الخفية و التى تسبب فى كل ما يحدث فى المجتمع . وعلى هذا فاذا ما حدث أى خطأ أو انحراف فى المجتمع و انظمته المختلفة فإن هذا يعنى ، ان هناك تدخلا أو تعديلا قد حدث على هذه القوى الاجتماعية و لهذا ، فالاعتقاد بأن أى علاج لأية مشكلة تواجه المجتمع ، هو فى الامتثال لعمل هذه القوى الاجتماعية ، مع الاعتراف بأن عمل هذه القوى هو السبيل الوحيد للخروج من هذه المعوقات.

و المجتمع الانسانى فى حقيقته ، هو بمثابة بناء معيارى يعكس حسنة معنوية . يمثل لها الأفراد و تتميز عن بالقوة والاصالة . هذا البناء المعيارى يحتوى على صور الحياة الاجتماعية . ولا يعنى هذا ، أن البناء المعيارى أمرا مجردا من التصورات الجافة ، بل انه فى الحقيقة ينطوى على عوامل محركة ، فحمة قوى واقعية فعالة تمتد و تساعد تلك هى القوة المعنوية التى تسمو على القوى الطبيعية الاخرى . هذا البناء المعيارى يحقق للانسان والمجتمع غايات المستقبل المنشود . ويتجدد هذا البناء المعيارى و يتغير فى فترات الثورات والازمات الاجتماعية التى يتمخض منها فترات خلاقة محددة يتجه فيها الناس تحت تأثير ظروف متنوعة ، الى التقارب فيما بينهم ، وتنشأ معايير وقيم جديدة ، تعكس انواعا

جديدة من العلاقات وأنماط السلوك .

وإذا نظرنا الى المجتمع نظرة تحليلية فاننا نجده  
يتكون من عديد من النظم الاجتماعية مثل النظام الاقتصادى  
والسياسى والدينى والاسرى وهكذا . ويتكون النظام من قيم  
Values معينة تحدد هويته . ويعكس النظام من  
ناحية أخرى ، هذه القيم فى مجموعة من المعايير Norms  
التي قد تكون مكتوبة فتأخذ شكل القوانين Laws أو شفوية  
فتأخذ شكل العرف أو التراث Norms Or Traditions  
وهذا يعكس أى نظام مجموعة من التنظيمات الاجتماعية يسلك  
الفرد داخلها أنماط من السلوك ، تعكس العادات الاجتماعية  
Folkways أو الطرائق الشعبية Folkways والتي  
تعكس بدورها اتجاهات Attitudes الافراد نحو  
النظام (٢٨) .

ويمكن أن تعرف " القيمة " على أنها " المرغوب فيه  
من الفرد أو الجماعة الاجتماعية ، وموضوع الرغبة قد يكون  
ماديا أو معنويا ... ويمكن تعريف " نسق القيمة " بأنه  
مجموعة المبادئ والقيم والمعايير التى تعمل على انها  
المبادئ الدينامية فى التاريخ وتقدم " معنى " للإنجازات  
المجتمعية . فنسق القيم هو تلك المبادئ التى يتمتع بها  
المجتمع أو أغلبية سواه مراعاة أو ضمنا . هذا ويتضمن كل

نظام قيما أقرها المجتمع.. وعليه فإننا نستطيع أن نتحدث  
عن قيم اقتصادية وقيم سياسية وقيم تعليمية وقيم اسرية  
و هكذا ..

و تعمل القيم كقوى اجتماعية في تشكيل اتجاهات الاختيار  
عند الافراد ،وهي التي توجه الفعل الاجتماعي نحو الاهداف  
الخاصة أو العامة ،فالقيم هي الحقيقة هي العوامل أو القوى  
الحقيقية في حياتنا الاجتماعية والقيم هي التي تشكل  
المعايير التي بدورها تحكم على الفعل بالمواب و الخطأ  
فالقيم تعمل كمبررات أو ترشيد للسلوك أكثر من هذا، فإن  
القيم هي ما ينبغي أن يكون أو الواجب أو المثل لأي تراث  
أو ثقافة . والقيم هي المدعمة لأنظمة الاجتماعية وهي التي  
تحدد وتحفظ بالبناء الاجتماعي ،وذلك من خلال ماتحدثه  
القيم من تماسك وانتظام . والقيم تستمر خلال التاريخ،ومن  
ثم فإنها تعمل وتحافظ للمجتمع على هويته . كذلك فإن  
القيم هي رموزا أو صور المجتمع في عقول أفرادها . فهي  
الاطار المرجعي ،وهي التي توصل الفعل الاجتماعي لغاياته  
و أهدافه و أخيرا فهي السياسات أو المعاني وراء الفعل  
الاجتماعي سواء في شباته أو تغييره .

و تعرف القيم من خلال تجسيدها ، أي الافعال أو الأشياء  
التي تتطابق مع ماتطلبه تلك القيم . و القيم ليست هذه



التجسيدات ، بل هي " ملائم " ملائذ علاقات داخلية .

والعلاقات التي تربط نظام القيم ببعض تجعل منه نظاما  
هرميا . والقيم في علاقتها مع بعضها البعض في غرب دائمة  
فتحاول القيم الاقتصادية التغلب على القيم الاخرى ، أو العكس  
قد تحاول القيم الدينية أو النظرية الهيمنة على سلم  
القيم (٢٩) وكل فرد عدد من " سلال القيم " وهذا العدد  
يتناسب مع أنواع و عدد المواقف التي يواجهها والتي يطالب  
فيها بالاختيار و القيم كالمسلم لاتتخذ مرتبة ثابتة جامدة  
ولاستغير بل وترتفع و تنخفض و تملو وتتناوب المراتب حسب  
ظروف الفرد والمجتمع وأهدافه . والانسان والمجتمع عليه  
اذن الموازنة والتمييز بين مراتب القيم (٣٠) .

و نظرا لأن القيم لها درجات مختلفة من التأثير على  
الفعل فان هذا يرجع الى انها ليست متساوية في الاهمية  
وطبقا لاهمية القيم ومراتبها ، فان صراع القيم والاختبارات  
يمكن ان تحل في صالح القيمة الأكثر اهمية ، و في بعض  
الاحيان فان قيمة معينة قد تكون وسيلة في مواقف بعينها  
ولكنها تكون هدفا أو غاية في مواقف اخرى . اكثر من هذا  
فغالما ان القيمة هي محصلة التجربة المستمرة ، فان ككل  
نسق يحتوى " بداخل " مقبولة اجتماعية لتسمح للمجتمع  
أو الفرد بأن يكون في توافق مع المواقف الجديدة أو المشاكل

بدون صراع مجتمعى أو فردى . والى الدرجة التى تكون فيها  
هذه الميكانيزمات البديلة دينامية وفعالية ، فإن نسق  
القيم يكون أكثر نشاطا فى اداء وظائفه (٢١)

#### ج - التغير و التغير القيمى :-

تعد ظاهرة التغير القيمى من أكثر الظواهر الاجتماعية  
والاقتصادية والسياسية شيوعا وخطورة فى الدول النامية  
و الواقع أن مفهوم " التغير القيمى " من المفاهيم الاجتماعية  
التي يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد . فقد يفيق البعض  
استخدام المفهوم ليقترص على بعض التغيرات فى العادات  
و التقاليد أو التغيرات المتتابة والسريعة فى الطرائق  
الشعبية . وقد يوسع البعض من استخدام المفهوم ليجتسب  
كل التحويلات السريعة فى القيم الثقافية للمجتمع .

فمن المعروف أن بعض أجزاء النسق القيمى سرعان  
ما يلحقها التور نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية متجددة ،  
مالم يتعهد المجتمع بالتجديد والتحديث (٢٢) . والحق  
أن هذا مهمة حركات الإصلاح والثورات ولقد حلل علم الاجتماع  
القيم كموضوعات للتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية  
والاقتصادية والسياسية . فبالنسبة للقيم العليا ، فإن هناك  
احتمال بسيط لامكانيات الصراع ، بينهما بينما نجد المعارفة

و. الصراع فى المستوى الأدنى للقيم . وتحت ظروف التفسير الاجتماعى ، فإن التفرقة بين الوسائل و الغايات لا يمكن ان تتم بسهولة و يلقى هذا بالاجهاد على تكامل انساق القيم ولهذا فان الفرد و المجتمع يواجهان بمشكلة الاختيار بين القيم . وعندما تصبح مشكلة الاختيار ملحة فغالبا ما يهتجر خلاق القيمة " Value - Makers " الذين يمارسون نوعا من التكامل ، وذلك عن طريق خلق قيم جديدة أو اعادة ترتيب مراتب واهتمامات سلم القيم أو احيانا أخرى عن طريق تحديث بعض القيم القديمة و قد حل علماء الاجتماع القيم كمتغيرات مستقلة تعمل كمسببات اساسية فى احداث التغيير المجتمعى من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، درست القيم كموضوع للتغيير أى ما يوجبها من تغير و تعديل و تجديد .

أما من التغيير القيمى Value - Change فإن المواقف الاجتماعية المتجددة تتطلب ان يكون الافراد قادرين على التكيف على اساس موضوعى لا على أساس تقليدى أو عاطفى و عملية تحديث القيم ليست بالامر السهل ، فهى عملية بطيئة ولا تحدث تأثير الا فى القليل بين الافراد . فهناك العديد من الافراد الذين يخشون من التجديد أو الذين تمنعهم مصالحهم أو مراكزهم من تقبل التغيير القيمى ، و لابد من حل التناقض الذى قد يحدث فى النسق القيمى بين القيم القديمة والجديدة

ولهذا لابد من المعالجة الواعية لهذا التناقض بحقيق تقدم القيم التقليدية أو القديمة في أسلوب جديد، وتقدم القيم الجديدة - في أسلوب مألوف حتى يتم التعايش فترة الانتقال ثم الى التكامل القيمي في مرحلة لاحقة وكذلك الحال على مستوى التنفيذ، فلا بد من توافر البهم الشمولى للواقع بالنسبة للقيم القديمة وعدم التصدى لها مباشرة، ولكن من طريق الاقتناع و الإرشاد والترشيد (٢٢) ولاحداث التغيير القيمي خاصة فيما يتعلق بالسلوك الانتاجى، فقد يتبنى المدخل القيمي و سيلتين وهما: أسلوب "الفرض" و أسلوب الاقتناع " والاسلوب الاول " الفرض" تمليه الدولة بوسائلها الاعلامية والتشريعية والادارية و قد تتخذ وسيلة الفرض صورة التفرغ القيمي" و هى تعتمد أساسا على ازالة الجذور الاقتصادية للقيم المعوقة والاضاع المانعة للتغير حتى تزيل و تفلد وظيفتها ويتعطل دورها. و قد يؤدى هذا الى القضاء على نمط الاقتصاد المتم بطابع العلاقات الشخصية و يحل محله تقسيم العمل والعلاقات الذاتية، ولاشك، أن كل هذا قد يؤدى الى تهديد البناء الاقتصادى والاجتماعى وما يرتبط به من رموز و قيم عليا، فيحدث فراغ قيمي تضعف معه مقاومة القيم القديمة للقيم الجديدة - والاسلوب الاخر " الاقتناع " يعتمد أساسا على التعليم والتربية للاحداث التغيير المطلوب - ولهذا يمتد نشاط هذا الاسلوب الى

التنشئة الاجتماعية ووسائل الاتصال ومعاهد التعليم لغيرس  
القيم التى تدمو للعمل والانتاج والانتماء والجمعية .

و هناك اختلاف حول استخدام هاتين الوسيلتين للبعض  
يرى أن التغير هو تغير فى الانسان بمعنى أن تغير القيم  
هو تغير فى الانسان نفسه ، ولهذا فهم يرفضون كل وسيلة  
تتضمن أى فرض أو اكراه ، لان هذا قد يؤدى الى النفور من  
كل قيم جديدة . وقد يرى البعض الآخر ان هناك اتجاه لتوجيه  
انماط السلوك الى قيم جديد : تنبثق عن التكنولوجيا  
و الافكار العلمية . وسواء رضى الناس أو كرهوا ، فلان  
الاكراه و الفرض قائم فى كل صور الحياة ، وليست القيم  
وفغوط الرأى العام الامور من صور الفرض . ولشك ان هناك  
اعتبارات اخرى يجب ان تكون واضحة عند استخدام احدى هاتين  
الوسيلتين . كذلك قد تستخدم وسيلة الفرض والاقناع معاً  
و قد يبدأ المخطط باحدهما وينتهى بالآخرى . وأياً كانت  
الوسيلة المستخدمة ، فالتغيير المطلوب يجب الايؤدى فى  
النهاية الى " تخلف قيمى " حيث توجد تناقضات بين رواسب  
قيمية جديدة ومطالب وقيم الواقع الجديد . كذلك يجب الا يكون  
هناك فارق بين القيم النظرية أو اللفظية والسلسلوك  
او المواقف الفعلية . وينصح باتباع المرونة فى تغير القيم  
حتى لا يحدث نوع من الفغوط الاخلاقية أو النفسية التى قد

يتعرض لها الافراد فى مرحلة الانتقال من النمط القديم الى نمط آخر من موجهات السلوك الجديد.

وكلمة اخيرة فى هذا المجال انه اذا اتفقنا بأن الهدف من زيادة انتاجية الانسان المصرى ليس هو هدف اقتصادى فقط بل هو اجتماعى ايضا ، فان هذا يقتضى مشاركة الناس فى هذه المشكلة حتى يحدث نوع من " الاتحاد " بين الاهداف القومية والاهداف الشخصية فالمشاركة الشعبية قد تكشف من الحاجات الملحة والاعتبارات القيمة التى لابد وكان يؤخذ فى الاعتبار لرفع انتاجية الانسان وتغيير نظرتيه للحياة وتطلعاته للمستقبل . فالمشكلة هنا ، اذن ، هى المعرفة العلمية التى تبين تقابل الموجهات القيمة السائدة مع الظروف الجديدة ومتطلبات المجتمع من زيادة الانتاجية .

و سوف نحاول دراسة التغيير القيمى الذى حدث فى

المجتمع المصرى من خلال تساؤلات هى :-

- (١) ماهى العوامل التى أدت الى هذه التغيرات القيميية .
- (٢) ماهى العور والاشكال التى أدت ظهر بها التغيير القيمى
- (٣) وأخيرا ماهى الاثار التى يطرحها التغيير القيمى على النحو الاقتصادى عامة والسلوك الانتاجى خاصة ؟ .

#### ٤ - التغير القيمي في المجتمع المصري :

شهد المجتمع المصري منذ بداية هذا القرن حتى الآن تغيرات قيمية " أدت بدورها الى تغيرات في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، و سوف نحاول في هذا الجزء تشخيص التغيرات القيمة التي حدثت في المجتمع المصري من حيث عواملها وصورها وآثارها .

##### أ - عوامل التغير القيمي في المجتمع المصري :-

يمكن القول بأن هناك " ازدواجية " في نسق القيم المصري . فلقد تارجلت أنساق القيم بين السلبية والايجابية من ناحية و بين الاستسلام والخضوع والتحرر والثورة من ناحية أخرى ولعل مرجع هذا الى ثلاثة عوامل أساسية وهي :-

##### (١) عدم الاستقرار الاقتصادي :-

لقد لعبت الظروف المعيشية القاسية للغالبية العظمى من المصريين - سواء في الريف أو المدينة - دورا هاما في " خضوع المصري وجعلت الطابع المميز لأنساق القيمة هو الاستسلام للقدرة والخضوع أمام الذين لهم سلطة عليه وعدم تمرده على السلطات (٢٤) " . . . ولقد تكونت سمات الاستسلام والخضوع سواء للقدرة أو للحاكم من ناحية والايجابية والتحرر من ناحية أخرى - من طبيعة العمل الزراعي ، الذي

كان هو المهنة الغالبة لمعظم المصريين. " فطبيعة العمل الزراعى أولا لابد ان تخلق السمتين فى انساق القيم فالزراعة غير الآلية تجعل المزارعين معتمدين الى حد كبير على ظروف لادخل لهم فيها ولايستطيعون حيالها شيئا ،مثل حالة الجو و كفاية ماء النهر وليس عليهم سوى الاستسلام لهذه الظروف وبالتالي لابد من أن تنشأ لديهم قيم الصبر و الانتظار والتسليم بالقدر و بالمكتوب وبكل مايرتبط بها من قيم فببية لاتحت الا على السلوك السلبى مثل الابتهاال و يدمم هذه القيم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف ومايؤدى اليه من فحط ومجاعات وأوربثة ولكن فى نفس هذه الظروف المرتبطة بالعمل الزراعى البدائى تخلق فى نفس الوقت سمة مناقضة فى انساق القيم وهى سمة الايجابية والتحدى فحين تهدد الفيضانات الناس لابد أن يهبوا هبة رجل واحد لحماية انفسهم منه باقامة الحسور على النهر ولاغاثسة المنكوبين ،كما انه فى حالة وفرة المياه ينشط الناس جميعا متعاونين فى الحرث والزرع و يسهرون على رعايتهم مزروعاتهم ،كما ينشطون بعد ذلك فى جمع المحصول واعداده للاستهلاك أو السوق ،ومن شأن ذلك أن تنشأ قيم ايجابية تحت على السلوك الايجابى والجماعى والتعاونى تتدعم هى الاخرى باستمرار " (٣٥)



لقد عان الشعب المصرى ، تاخيرا ، من الظروف المعيشية والاقتصادية المتدهورة - سواء على ايدى المماليك أو لاتراك أو اسرة محمد على . فلم تستقر ملكية الارضى الزراعية طوال تاريخ مصر الوسيط و العثمانى حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكان السمة المميزة لطبيعة العلاقات الانتاجية هو الاستغلال و فرى الفرائض على الفلاحين والتجار . وباستقرار ملكية أو حيازة الاراضى الزراعية فى شكل ملكية فردية خاصة حدثت تغير قيمى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهو برون " قيم تطلعه لدى المصريين نحو امتلاك الارض و ظهور الصراع القيمى نظرا لبروز طبقة من العلاك من أهالى القرية لها مصالحها المرتبطة بمصالح الحاكم والمتصارفة مع مصالح الفلاحين الأجراء " (٣٦) .

ولقد صاحب ظهور الاقتصاد القطاعى الزراعى تطور مماثل فى الصناعة ، وتحول الاقتصاد الزراعى الى اقتصاد السوق واصبح النمط الرأسمالى للانتاج هو النمط السائد . ولقد صاحب ذلك ايضا ، ظهور المدن ، وتوسع فى الطبقة العمالية ولقد ترتب على تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية وجود طبقة التجار و الوسطاء وطبقة رجال المال (٣٧) .

ويلغى لنا د. سمير نعيم ما أحدثته التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها الفترة منذ بداية القرن

العشرين من تغيرات في أنساق القيم في المجتمع المصري في الفترة الآتية : " التناقض الحاد بين الانساق القيمية للبورجوازية المصرية من جهة والطبقة الفلاحية والعمالية من جهة أخرى أو بالتالى الصراع القيمى و محاولة الطبقة المسيطرة فرض انساقها القيمية على الطبقات الكادحة وبتفتح ذلك التناقض فى الانساق القيمة من مظاهر سلوكية عديده من أوضاعها تبنى البورجوازية المصرية وخاصة الشرائع العليا منها لانماط السلوك الغربية و تشبهها بالاغانب والافتخار بذلك واحتقار التقاليد والقيم الشعبية بل وحتى اللغة القومية ،والاباحية وتعاطى الخمور والقمار فى مقابل حفاظ الطبقة العاملة على اخلاقياتها ورفضها ومقاومتها لهذه الانماط السلوكية واستفادتها من كل ماأتاحته لها التغيرات الاقتصادية من فرفر فى تنمية قدراتها الإنتاجية والعقلية .. ( ويحدث عن تقديرها ) للعمل الشريف المنتج وأقبلت عليه لتكوين كوادر حرفية و فنية فى كافة المجالات(٢٨)

و من حيث القيم المرتبطة بالسلوك الإنتاجى " فانه تبلورت قيم سلبية نحو العمل الاجبارى والسخرة .. بينما تبلورت قيم ايجابية نحو العمل الاختيارى أو التلقائى حيث يهب الناس جميعا لحرء خطر.. وهناك أمثلة عديدة على هجر الفلاحين لأراضيهم وقراهم هربا من العمل بالسخرة . أما

بالنسبة للسلوك الاستهلاكي فقد وجد نفس التناقض في القيم  
" فبينما لم يكن لدى الشعب المصري الكادح مايفى لكي يسد  
رقعة كان بدخر الحبوب لكي يستخدمها بذورا في العام  
المقبل ولكنه كان يفطر الى استهلاكه حين تجبره ظروف  
القط على ذلك "

و بشورة يوليو ١٩٥٢ والقوانين الاقتصادية سواء  
هو خاص بالاصلاح الزراعى أو حركة التأمينات ثم المصارف  
طبقة كبار ملاك الارض الزراعية والراسمالية كقوة اجتماعية  
اقتصادية وسياسية . كذلك تم التحرر من سيطرة المصالح  
الراسمالية الاجنبية ، وتقلصت الراسمالية المصرية ، وتسم  
تحقيق مكاسب للعمال والفلاحين ، وتم توسيع القاعدة الصناعية  
مما أدى الى زيادة حجم الطبقة العاملة ، ولقد تحقق كثيرا  
من الخدمات الاجتماعية الثقافية وحدث ارتفاع نسبى لمستوى  
المعيشة عند غالبية جماهير الشعب ، ولاشك ان هذه التحولات  
الاقتصادية قد دعمت قيما جديدة على الأقل من الناحية  
النظرية مثل القيم التى تؤكد على كرامة الانسان وتحرره  
والمساواة و القيم الخامة بالبذل والعطاء من أجل الوطن  
و التفهية بالمصالح الشخصية من أجل المجموع والاعتزاز  
بالوطن و أمجاد ، ويظل دسمير نعيم : أن هذه التحولات  
الاقتصادية أدت الى " خلق وتديم قيم انتاجية ايجابية

ترجمت الى سلوك فعلى ظهرت آثارة فى نجاح العديد من المشروعات الاقتصادية الجديدة التى لم يكن لمصر عهد بها من قبل ، واتفق ذلك من استعراض ما هو معروف فى الاسسواق المصرية حيث لاحظنا أن الغالبية العظمى من احتياجات المجتمع المصرى من السلع أصبحت من الانتاج المحلى بعد ان كانت مصر تعتمد على السلع المستوردة كما ان هذه الفترة شهدت اعلى معدلات للتنمية عرفتها مصر. (٤٠)

وبالاضافة الى عامل الهزيمة العسكرية فى ١٩٦٧ فسان القيم الجديدة لم تكن قد توحدت بعد مع مكونات التنظيم الاجتماعى وظهرت انا هكذا صورت قيم هذه المرحلة وكأنها " باتسيات خيالية " على اية حال ، فان مرحلة التسعينات شهدت تحولا اقتصاديا جديدا هو مسمى " بسياسة الانفتاح الاقتصادى " و كما سوف نبين صوة ، الا ان ما يهمنا هنا هو ان هذا التحول الاقتصادى قد أدى الى الترخم وانخفاض الاجور وارتفاع فى الاسعار و ظهور أنماط جديدة من البطالة المقلعة واصبح النظام عاجز عن توفير فرص العمل المنتج ولعل ما شهدته القاهرة وبعض المدن الاخرى من مظاهرات واضطرابات عامة فى يناير ١٩٧٧ هو نتيجة لهذه الازمات الاقتصادية .

ان القيم الاقتصادية التى سادت فى الانظمة الاقتصادية

المتعاقبة، وما احتوته من تنظيمات اقتصادية غلبت عليها عدم الكفاءة، قد خلقت شعورا بالتسيب وعدم الاستقرار فالعمل الزماني ينظر اليه على أنه قيمة واحيانا اخبرى على انه مرحلة تخلف يجب نتركها لنلحق بالتطور الصناعي كذلك الحال بالنسبة للقطاع العام، والقطاع الخاص، والدعم وتدخل الحكومة والاسعار، وما الى ذلك . لاشك ان كل هذا جعل من القيم الاقتصادية في حالة من عدم الاستقرار ومن ثم من عدم الانتاج.

لقد شكل عدم الاستقرار الاقتصادي والحرمان النسبى والتفاوت الاقتصادي والاجتماعى عازلا هاما من عدم الاستقرار القيمى فى مصر . وهذا ماهو ظاهر فى الاختلال الواضح وعدم المساواة فى توزيع القيم الاقتصادية كذلك الاختلاف الحاد فى ظروف الحياة وأساليبها ويظهر هذا فى التفاوت الواضح فى ميدان توزيع الدخل . وكما يشير تقرير البنك الدولى ان الانفتاح الاقتصادى فى المرحلة الاخيرة وسيطــــــــــــــــــــرة الرأسمالية الطفيلية على اقتصاد مصر ، قد أدى الى اختلال شديد فى توزيع الدخل فى مصر . فهناك ٢٠ ٪ فقط من سكان مصر يستأثرون بـ ٢٥ ٪ من الدخل القومى ، كما يبين أن ١٠ ٪ من السكان يستهلكون ٤٥ ٪ من جملة الاستهلاك العافى بينما يستهلك ٩٠ ٪ من السكان ٥٥ ٪ من جملة هذا الاستهلاك (٤١)

ويظهر ذلك التفاوت الاجتماعى والاقتصادى ايضا بوضوح فى الاحياء القلقة او مدن العشش - سواء كانت داخل أو خارج المدن - والتي يسكن بها الفقراء ، ممن يؤدون امالاهامشية وبأجور منخفضة ، أو العاطلون عن العمل . وقد يؤدى هذا الحرمان الى الشعور بالاحباط والافطهاد على المستوى الفردى و الغضب الاجتماعى والسخط العام على المستوى الجماعى مما يدفع هذه الجماعات الى رفض أى نوع قيمي واحيانا اخرى الى العنف ضد النظام القائم وقيمه . أكثر من هذا قد يتحول الشعور بالاحباط الى الشعور باللامبالاة والسلبية ولاشك أن هذا يؤثر بشكل واضح على مشروعات التنمية عامة والسلوك الانتاجى خاصة . ويؤدى هذا التعامل - عدم الاستقرار الاقتصادى - الى نتائج وخيمة على السلوك الانتاجى أهمها :-

أ - قد تميل الحكومات التى تصانى من ذلك الى تفويض جزء من الموارد القومية للانفاق على نظم اجراءات الأمن الداخلى بدلا من التركيز على مشروعات التنمية لرفع الطاقة الانتاجية للمجتمع ومواجهة مشكلاته الاقتصادية أو على الأقل تقليل التفاوت الاجتماعى والاقتصادى.

ب - أدى عدم الاستقرار الاقتصادى الى تأثيرات سلبية على الميول الانخارية للأفراد مما يدفعهم الى الاكتنار في المنتج أو الاستهلاك الترفيهى غير الضرورى ، وهو سلوك اقتصادى

غير رشد يمثل أيضا آثارا اجتماعية خطيرة ترتبط بتعميق الفوارق بين الجماعات والطبقات .

ج - نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي نجد ان الحكومة تحاول الرضوخ للمطلب الاستهلاكية في كافة المناسبات كذلك تحت تأثير الجماعات الساخطة قد تحاول الحكومة رفع الاجور وتحسين مستويات المعيشة دون أن يصاحب ذلك تنمية حقيقية فتكون النتيجة التضخم والغلاء .

د - أدى عدم الاستقرار الاقتصادي الى انعدام الاستمرارية في متابعة سياسة واحدة محددة المعالم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لما يترتب على عدم الاستقرار القيمي من تحول سريع للقيم أو الايديولوجية الاقتصادية من اليمين الى اليسار والعكس بكل مايعنيه ذلك من هموض واضطراب

ب - عدم الاستقرار السياسي :-

لقد كان لبطش الحكام واستيلائهم هم وأموالهم على معظم انتاج الفلاح اذت الى طعن المصريين حيث تضافرت عليه كوارث الطبيعة وظلم الحكام ،ولايعنى هذا " أن سمة الاستسلام والخضوع هي سمة وراثية متأصلة في الشعب المصري بل على العكس فان هذه السمة تتغير بتغير الظروف . فلقد أدت طبيعة العلاقات الانتاجية الى وجود هاتين السمتين

المتناقضتين فالقمع والارهاب والبطش من جانب السلطات من شأنه ان يخلق لدى الناس قيما تدعو الى سلوك من شأنه الحفاظ على التراث من الدمار بواسطة هذه القوى الفاشية ولكن نفس هذه العوامل القمعية كانت تخلق لدى الجماهير قيما مفادة قيم تدعو الى سلوك ايجابى ثورى يظهر عندما يمل الاستغلال الى حد يهوق استمرارية الحياة وعندما تصاب السلطة ببعض الضعف أو عندما تنهيا الظروف للثورة. (٤٢)

ولقد كان لطبيعة المصالح الطبقية ، أن ظهرت الاحزاب السياسية فى عصر محمد على ذات الايديولوجيات الواضحة والتي حاولت ان تؤثر على القيم الموجهة لسلوك الناس بما فيه مصلحتها . وتوالى الحركات التحررية والثورات متمثلة فى ثورات ١٨٨٢ ، ١٩١٩ ، ١٩٥٢ ، ١٩٧١ ، وهى دليل قاطع على السعة الايجابية فى انساق القيم فى مصر ، كما أنها تركبت أشرا عميقا على هذه الانساق . ولم تكن هذه الثورات ثورات على الحاكم أو المستعمر ، بل كانت ثورات على انساق القيم المتخلفة ولعل أهم مانتج عن هذه الثورة السياسية هو تبلور القيم السياسية وبخاصة لدى المتعلمين ، مثل قيم الوطنية ومكافحة الاستعمار والاستقلال وقيم الولاة .

لقد كان لعدم الاستقرار السياسى والتحول من النظام الملكى الى الجمهورى ، والتغيير المستمر فى العناصر



الحاكمة من السمات المستجدة للعملية السياسية في نسق القيم السياسية في المجتمع المصري<sup>(٤٣)</sup>. وارتبط ذلك ايضا بسرعة تغير الدساتير و تعديلاتها ، وتعددت المظاهرات الشعبية والشغب الذي كان يعكس السخط الشعبي على السلطة الحاكمة وقراراتها<sup>(٤٤)</sup>. كذلك الحال بالنسبة للحمصلات العسكرية الاجنبية والحروب التي مر بها المجتمع المصري وتأثيراتها على الاستقرار السياسي . ولقد كان لطريقة تكون الهياكل السياسية وأشكالها ووظائفها الصورية والعملية الانتخابية ونتائجها والانحرافات في الجهاز الادارى ، كـمل هذا جعل المواطن العادى انسانا سلبيا لايعطى اعتبارا للقيم السياسية التى تسود وتسيطر على المرحلة التاريخية وألتى اعتبرها نوعا من " تزييف الرعى الاجتماعى والسياسى " ولكن بالرغم من ذلك غالبا تظهر ماتظهر القيم الايجابية مرة أخرى خاصة في أوقات الأزمات والحروب ، ونجد قيم الولاء والانتماء هي القيم المحورية لانساق القيم المركزية .

### ٣ - عدم الاستقرار الثقافى :-

استقر في وجدان الانسان المصرى ، منذ خمسة آلاف سنة العديد من الهويات الثقافية من فرعونية وافريقية-عربية واغريقية و اسلامية وعربية وشرقية وغربية . ولذا ان هذه الجوانب المتعددة لجوانب الشخصية المصرية لم يترجم عنه

نوما من الاندماج الحضارى ، بل ظلت هذه الجوانب هامشية  
احيانا ومركزية احيانا اخرى . لقد كان من جراء احتكاك  
المصريين بالغربيين اثناء الحملات العسكرية ، ان غرست  
وبشت قيم تتماشى مع القيم الغربية و مصالح المستعمر  
و الطبقة الحاكمة التى تتعامل معه . وفى نفس الوقت  
ظهرت قيم اخرى تعبر عن التراث الاسلامى ، وكانت نتيجة هذا  
شداية الصراع بين ماهو غربى او جديد وبين ماهو اسلامى  
ومتوارث او تقليدى . وكان طبيعيا ، ان ينقسم المثقفين  
الى فريقين : فريق يتبنى قيم الطبقة المسيطرة وهى القيم  
الغربية وفريقا آخر يتخذ جانب غالبية الشعب ويدافع عن  
القيم الاسلامية . ولقد لعبت هذه الازدواجية القيمية دورا  
هاما فى تمزيق هوية الانسان المصرى . ولها آثارها الفكرية  
والسلوكية حتى الآن . ولقد كان لأثر الاتصال المستمر  
بمعالم الخارجى ، وتحسن وسائل المواصلات ان حدث نوعا مسن  
تعديل انساق القيم فى مصر وخاصة فى الحضر وذلك من خلال  
" اطلاع المثقفين على الايديولوجيات الغربية وعلى النظم  
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ونشاط حركة النقل  
والترجمة والاحتكاك المباشر بالانماط السلوكية الاوربية  
للاجانب فى مصر ، ولكن هذا التأثير على انساق القيم كان  
تأثيرا فارقا ومتمايزا أى أنه كان يتخذ أشكالا متباينة  
تبعاً لاختلاف الطبقات . (٤٥)

و في ظل هذه الفوضى الحضارية والصراع بين ماهو  
" ديني " وماهو " علماني " نجد ظهور حركات يتخذ بعضها  
الموقف اليساري والبعض الآخر الشكل الديني أو الطوفوسي  
أو الهدام . أضف الى ذلك . أن القلق الذي يصيب المجتمع  
خاصة الشباب نتيجة مشكلة الهوية مادة مايدفعهم الى  
اللجوء الى العنف مثل ماحدث عام ١٩٨١ .

كل هذه العوامل قد اثرت على الموجهات القيمية  
للانسان المصري وخلقت ازدواجية قيمية في شخصيته . ان مفات  
سنوات القمع والكبت والمعاناة قد جعلت ( الانسان المصري )  
شكاكا للغاية و هو يمارس الظلم والظفيان في غير رحمة  
على اولئك الذين يقللون منه في الوضع الاجتماعي . و هو  
متكبر و متفطرس على اولئك الذين يساوونه في المركز  
الاجتماعي بينما يكون خاضعا لأولئك الذين يفوقونه في المركز  
الاجتماعي بل يمتهم نفسه الى حد الازلال والاهانة (٤٦) .

#### ب- صور التغير القيمي في المجتمع المصري .

يمكن تقسيم اشكال وصور التغير القيمي - من الناحية  
الاجرائية - التي أصابت المجتمع المصري منذ بداية القرن  
العشرين حتى الان الى ثلاثة مراحل رئيسية : المرحلة الاولى  
و هي مرحلة ما قبل ثورة ١٩٥٢ و هي مرحلة قيم البحث عن  
هوية حضارية ، والمرحلة الثانية مرحلة ثورة ١٩٥٢ حستى

١٩٧٠ وهي مرحلة القيم - العقلانية والثورية، والمرحلة الثالثة وهي مرحلة الانفتاح الاقتصادي ١٩٧٠ - ١٩٨١ وهي مرحلة القيم الاقتصادية ونظرا لأهمية المرحلة الثالثة فقد حرصنا على معالجة مختصرة جدا للمرحلتين الأولى والثانية .

(١) المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل الثورة وازدواجية القيم الخاصة بالبحث عن الهوية الحضارية . واجه نسق القيم المصري في تلك المرحلة مشكلة الاختيار الحضاري بين ثنائيات قيمية . ففي مجال القيم السياسية ، كان الاختيار من أجل الهوية السياسية بين قيم "القومية" في مقابل قيم "الاسلامية" وفي مجال النشاط الاقتصادي كانت مشكلة البحث عن الموجهات القيمية التي تؤدي الى اقتصاد قومي يقاوم الاستثمار والصناعات الأجنبية . وفي المجال الثقافي ، كان الاختيار بين القيم الغربية التحررية في مقابل القيم التقليدية المتوارثة . وفي مجال القيم الدينية ، نجد دورها في مقاومة التفجير المفروض على النسق التقليدي للقيم في المجتمع المصري (٤٧) .

(٢) المرحلة الثانية : مرحلة الثورة وسيادة القيم العقلانية والثورية : ونظرا لاعتبار الثورة بأنها أعلى صور مدم الاستقرار القيمي فهي تتغفن بالضرورة أحداث تغيرات قيمية وهيكلية في الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع

كما أنها تتضمن المشاركة الجماهيرية ، واتساع قاعدة المستفيدين من النظام الجديد في كافة قطاعات المجتمع .  
وتتميز نسق القيم في هذه المرحلة بشناقية الترشيد والعقلانية من ناحية ، والثورية من ناحية أخرى . وفي المجال السياسي ، روج للقيم السياسية التي تعلو من قيمة الدولة والتفحية من أجلها داخليا وخارجيا ، واعتبار أن الدولة هي القيمة العليا . وفي المجال الاقتصادي ، شتت قيم الترشيد والعقلانية والانجاز من أجل التصنيع القوي ومعاربة الترف والكماليات والمناداة بقيم الاشتراكية والمساواة والعدل الاجتماعي . وفي مجال القيم الثورية ، كان التأكيد على القيم الثورية والراديكالية والابتعاد عن القيم التقليدية التي قد تعوق من حركة المجتمع من التقدم وبمعنى آخر ، طوعت كل انساق القيم لخدمة القيم المركزية الخاصة بالتحديث الثوري . (٤٨)

### (٣) المرحلة الثالثة : قيم الانفتاح الاقتصادي وسيطرة

#### القيم المادية :

لقد انهار نسق القيم الذي كان سائدا في الخمسينات والستينات من هذا القرن بموت عبد الناصر او بمعنى أصح هزيمة ١٩٦٧ . وكان للمجتمع أو لقياداته السياسية البحث من " بدائل قيمية " تحاول بها تغيير مسيرته وأحداث تحولات سياسية واقتصادية وتشريعية . وكان على القيادة السياسية

في هذه المرحلة قبل الدخول في " علاقات حميمة . مع امريكا  
ان تغير القيم الموجهة للنظام الاقتصادي واحلالها بقياس  
ما سمي بعد ذلك " بقيم الانفتاح " وكما سوف نبين في السطور  
التالية ، ان هذه المرحلة شهدت تغيرا أساسيا في سلم القيم  
الاجتماعي ، فاحتلت القيم الاقتصادية أعلى السلم وهبطت قيم  
أخرى مثل الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والكفاح  
ضد التبعية والقيم الجمعية أسفل السلم في هرم القيم  
ويعف لنا د . سمير نعيم في تحليل ماركسي - تلليدي كيف  
ان البناء التحتي قد تبني نمطا من علاقات الانتاج ، أدى بدوره  
الى تبني البناء الفوقي لمجموعة من القيم التي تتمشى  
مع مصالح الطبقة الجديدة المسيطرة على مقاليد السياسة  
والتشريع والاقتصاد في المجتمع المصري . ويعبر د . سمير  
نعيم عن هذا : " ولم تكن هذه التبعية لتتحقق دون أن تسيطر  
على تقاليد المجتمع المصري طبقة ترتبط مصالحها مباشرة  
بمصالح الامبريالية العالمية ... ولم تكف الطبقة الطفيلية ..  
ولم تكف الطبقة الطفيلية .. باحداث تغيرات اقتصادية  
وتشريعية وسياسية تحقق مصالحها ومصلحة القوى الامبريالية  
من طريق تحجيم دور الدولة وجعلها في خدمة هذه المصالح  
ولكنها عمدت أيضا منذ البداية الى نشر قيم اجتماعية بين  
الجماهير تتلائم مع الواقع الذي خلقته وتدعمه " (٤٩)

ومن اجل تحقيق هذا الهدف - أمنى استبدال الانساق  
القيمية بأخرى تتفق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعى الجديد  
- فقد بذلت محاولات مخططة لاحداث التغيير القيمي المطلوب  
وبدأت وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة فى التشكك  
فى كل ما استقر فى عقول الجماهير من قيم وتهاجمه بشراسة  
وعنف بشتى الأساليب " . (٥٠) فهو حجت القيم التى كانت  
تساند النظام الاقتصادي السابق " الاشتراكي " ، وهياكله  
الاساسية ( القطاع العام ) ، وانجازاته الاساسية ( السد  
العالى والتصنيع ) كذلك كل القيم الاساسية التى كانت  
تساند هذا النظام . ولقد استغل " الدين " و " الزراعة  
الوطنية " و " معاناة الجماهير " على اعطاء الانطباع انه  
لا بد من مرحلة جديدة تحقق الانفتاح المطلوب (٥١) .

ج - الآثار المترتبة على التغيير القيمي وعلاقتها بانتاجية

#### الانسان المعصر :

لقد كان لهذه المرحلة آثارا جوهرية سواء على نسق  
القيم المركزى المحدد لهوية المجتمع المعصر أو الانظمة  
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كذلك لبرامج التنمية  
الاجتماعية والاقتصادية . فلقد حدث ما أسميناه " بالتخطيط  
القيمي " فى كل اتجاه . وساد التشكك والحيرة على اتجاهات

الناس وهويتهم الثقافية والحضارية فما كان لى قيمة أصبح " وبالا وما كان يعور على أنه " تابوه " سياسى أو ثقافى أو حضارى أصبح هو الخير الأعظم . أكثر من هذا ، فإن هسله الحملات المخططة هزت ثقة الناس ( وخاصة الشباب ) بأنفسهم وزعمت أنساق القيم التى تتعل بالزهو الفخر الوطنى . والأهم من ذلك ، أنها افقدت الناس ثقتهم بأجهزة الدولة ذاتها . ليست هذه الأجهزة ذاتها ، بل ونفس الأشخاص العاملين فيها احيانا ،هى التى كانت تقول عكس ذلك تماما ؟ أى كلام هو الصحيح ؟ وماذا نصدق ؟ الاتحاد السوفيتى المديق أصبح العدو ، وأمريكا كانت العدو فاصبحت المديق ، وإسرائيل كانت عدوا فاصبحت خصما ثم صديقا ، والقطاع العام كسان مستقبل مصر فاصبح غراب مصر ، والعرب اخوتنا - أصبحوا أعدائنا ، والاشتراكية كانت عدلا فاصبحت ظلما واستغلالا... الخ (٥٢)

وعلى مستوى نسق القيم ، نجد ان هذه المرحلة أحدثت نوعا من الفوضى الاجتماعية ، حيث طفت القيم الفردية الذاتية والمرتبطة بالمصالح الشخصية على حساب القيم الوطنية والجماعية المرتبطة بمصالح المجتمع العليا . وظهر نسوع من التناقض الفكرى فى المناخ الثقافى . فقد أقسى وأبعد كبل من تمسك بالقيم الأصلية للمجتمع بينما رفع من شأن من دافع عن القيم الجديدة . بل لقد وصل الامر الى أن " التمسك بأى قيم أصبح فى حد ذاته شيئا غير مأمون ، فالانتهازية والوصولية



وال اتفاق هو المثل الأعلى الذى تقدمه وسائل الاعلام للشباب (٥٣) كل هذا بلا شك كان له تأثيره السلبي على اتجاهات الناس فى كل موقع وكل موقف فالانسان الذى اصيب بالتخبط فبمسى موجهاته القيمية ، لا يربحاً منه اى سلوك هادف او متزن .ولهذا ليس بمستغرب أن هذه المرحلة لم تشهد اى انجاز حضارى الا حرب اكتوبر ١٩٧٣ ،والذى كان امتدادا حتمى لهزيمة ١٩٦٧ . وسوف نحاول ان نبين كيف أثرت هذه المرحلة على السلوك الانتاجى للانسان المصرى فى كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

لقد احدثت التغييرات القيمية تغييرات جوهرية فى النظام الاقتصادى المصرى ،وتبنت مصر ،أو النظام الحاكم ،سياسة الانتفتاح الاقتصادى الذى صدر من اجله العديد من التشريعات مثل قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (٥٤) وقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، وهى القوانين التى سمحت لرأس المال المحلى والعربى والاجنبى للاستثمار فى جميع المجالات ، دون قيد أو شرط ، والدمم اللامحدود للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام . وكذلك فتح المجال لمكاتب الاستيراد والتصدير المحلية والاجنبية للسيطرة على التجارة الداخلية والخارجية لمصر . وكان طبيعى أن تتبلور هذه المصالح فى طبقة أطلق عليها " الطبقة الفيلية " لأنها لا تهتم بأى دور فى انتاج الثروة فى مصر ولكنها تعتمد فى تحقيق ارباحها الطائلة على مملكتات

السمنة والمفاربة والعمولات ،وتجنيها من مرق الشعب العامل ، وتعمل على تدمير القوى الانتاجية للمجتمع ،ولا يهتمها أى شيء حتى قتل المواطن بالاذية الفاسدة التى تستوردها مادامت ترتبح ،وهى استهلاكية بالضرورة ،لأنها تدمر فرص تكوين أو زيادة الادخار القوى وذلك باستيراد السلع الاستهلاكية ،كما تنفق ارباحها على المظاهر الترفيحية والبخية ، وهى تابعة لأن مصالحها ترتبط دائما بمصالح الشركات العالمية الاجنبية ،ولا مانع لديها من الخيانة الوطنية ، وتدمير الصناعة المحلية من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح " (٥٥)

وأمام هذه السياسة الاقتصادية ،وأمام المطالبات الاجتماعية ،وأمام الغلاء ،والمعاشاة ،وجد الانسان المصرى نفسه أمام اختيارين : اما ممارسة نشاط ما " بدر عليمه عائدا سريعا ،واما الهجرة الى الخارج والعودة بالمسائل المطلوب ومن الموصف ان النشاط الانتاجى المشروع لا يمكن أن يلبي الحاجات الملحة والمتجددة لمتطلبات الحياة الاجتماعية فى تلك المرحلة ، ولهذا ظهرت أنشطة اقتصادية مثل السمنة والمفاربة والاختلاس والانفتاح الاستهلاكى والعمل فى شركات الاستثمار الاجنبية كل هذا بلا شك كان من نتيجته فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعيا واستبدالها بقيمة أخرى

سلبية وضارة بعملية التنمية ،وهي قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته (٥٦) . ولأنك إن هذا قد أدى إلى اختلال في نسق القيم الاجتماعية حيث حلت القيم الاقتصادية والمادية القمة في هرم القيم، وفي هذا المعنى يقول د. سمير نعيم : " ويكتسب الشباب من خلال تعامله اليومي في المجتمع ومن خلال تجاربه ومشاهداته قيما هدامه تجعل من المال القيمة العظمى في الحياة بحيث تتوارى وراءه كل القيم الانسانية . فالشجاعة والشرف، الأمانة والتقدير والاحترام بل وحتى العلم أو المعرفة كلها أشياء يمكن أن تشتري" (٥٧)

ولقد أدت هذه السياسة الاقتصادية إلى تناقض في نسق القيم المتعلقة بالنشاط الاقتصادي عامة والسلوك الانتاجي خاصة . فلقد أشر هذا التناقض القيمي على عملية التنمية وإعاقتها من حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن تشخيص هذا التناقض القيمي في الآتي : " الكمب السريع " في مقابل " العمل المنتج " ، " الاستهلاك " في مقابل " الادخار والاستثمار " ، " النمطية " في مقابل " الابتكار والابداع " ، " اللاعقلانية " في مقابل " العقلانية " ، استباحة وأعمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة " في مقابل " حماية أدوات الانتاج وأجهزتها " ، " المصلحة الشخصية " في مقابل " المصلحة القومية والوطنية " ،

الوقتية أو سياسة " اللحظة الراهنة " في مقابل " التخطيط  
والمستقبل " " الانحراف " ( النفاق - الخداع - النصب -  
التزوير - الرشوة - الفساد الاخلاقي ) في مقابل " القيسم  
الروحانية " .... الخ (٥٨) ولاشك ، أن علبة وبروز هذه القيم  
على سطح المجتمع المصري وما نتج عنها من سلوك ادى الى  
الافرار بالمصالح القومية والتدهور الاجتماعى والاقتصادى  
ويمكن تلخيص ما جرى فى الموجهات القيمية للمجتمع المصرى  
وأشارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى هذه الفترة  
" ان القدوة التى تقدمها الطبقة البرجوازية للشباب من  
خلال سلوكها ومن خلال اجهزة الاعلام قدوة غير منتجة ولا تتسم  
بالعطاء للمجتمع ولكنها تتسم بالفردية والاستهلاك والسطحية  
والانانية والعمالة للقوى الامبريالية .. ومن المؤكد ان لهذه  
القيم انعكاساتها الخطيرة على التنمية فى ظل ( هذه ) السياسة  
هى تنمية لشروات الأفراد وليس تنمية للمجتمع وموارده وهى  
تنمية تتعف بقصر النظر وليست تنمية على المدى البعيد  
بشكل مخطط . وفى سبيل المصلحة الخاصة يضحى بالمصلحة العامة .  
ولا يمكن هنا أن نتفائل من دور الفساد الحكومى فى ذلك ،  
كما يمكننا ان نشير الى سلوك الجرفين فى كافة المجالات التى  
تتعل بآمن المواطن والذى اصبح يتسم بالاستهتار الشديد بالعمل  
مهما كانت خطورة العمل الذى يؤدونه فى سبيل الحصول على  
أكبر مائد مالى ، وما يمثله ذلك من اهدار لموارد المجتمع

يمكن أن نذكر أيضا الانتشار الرهيب للقاهرة العش بالامتداحات وتأثيره على مستقبل المجتمع بأثره " (٥٩)

ولقد انعكست هذه " القيم السلبية " ودعمتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة على مجالات التنمية في كافة أجزاء المجتمع . في مجال الانتاج الاسكانى نظرا الى المشكلة على أنها ناجمة عن عدم تشجيع القطاع الخاص على البناء وعدم صلاحية القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر وتدخل الدولة في تحديد القيمة الإيجارية ، وتحديد أسعار مواد البناء ولهذا نظر الى التنمية الإسكانية على أنها تشجيع مطلق للقطاع الخاص ، وتقديم كافة التسهيلات له . كانت النتيجة أن حماد التنمية في مجال الانتاج الإسكانى هو وجود مساكن بلا سكان وسكان بلا مساكن . وانعكس هذا الوضع على الكثير من الشباب ، حيث أصيب بقلدان الأمل في الحصول على مسكن في المستقبل القريب أو البعيد ، ولهذا ظهرت قيم الهجرة أو الهروب من الواقع الاجتماعى المعمر وما يتطلبه من ماديات لا يمكن للفرد العادى أن يحققها من دخله الشاىب أن المشروع ولقد هاجر الكثير من الشباب المتعلم الذى كان مخطط له أن يساهم في التنمية الشاملة للعمل في أى عمل حتى ولو كان لا يمت لتخصصه بملة . " ومما لاشك فيه أن عدم إمكانية الحصول على مسكن ملائم ينعكس على نفسية المواطن وعلى اتجاهاته نحو عمله ونحو وطنه . فالذين يعانون من أزمة

لاسكان لايمكننا أن نتوقع منهم تبني قيما ايجابية نحو العمل ولا اسهاما في التنمية وتغانيا من أجل مستقبل الوطن " (٦٠) .  
وقد انعكست ازمة الاسكان بدورها على قيم الاسرة ، مثل قيم تأخر سن الزواج والمعايير المادية لاختيار الزوج أو الزوجة وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل ، والاحباط والانحلال الخلقى " فالشباب يجد نفسه عاجزا عن اشباع حاجاته بالاساليب المشروعة التى تتفق مع قيمه ، ولكن لهذه الحاجات ضغوطا عليه تفضره الى اشباعها بالاساليب غير مقبولة اجتماعية ، والخطورة فى ذلك ان التخلّى عن قيم اساسية فى جانب لا يهد ان يتبعه التخلّى عن قيم أخرى فى العديد من الجوانب الاخرى (٦١)

ولا شك أن هذه القيم السلبية قد انعكست بدورها على مجالات الخدمات الاخرى ، مثل المواطات والمرافق الحيوية حيث اتسمت بالسوء الشديد والتدهور المستمر ، بالاضافة الى انتشار الفساد والمحسوبية فى الجهاز الحكومى . ومعنى ذلك " أن القدرة المالية للشخصى التى تحدد نوعية الخدمات التى يمكن أن يتلقاها ( العلاج والدواء المناسب ، والدروس الخصوصية ١٠٠٠ الخ ) حتى فى المؤسسات الحكومية التى تنتشر فيها الرشوة والفساد والمحسوبية والوساطة . ويؤدى ذلك بالضرورة الى الشعور بالاغتراب والى اعلاء المصلحة الخاصة على اى مصلحة عامة " (٦٢) . ولقد أدى هذا الى انعكاسات خطيرة على اسناق القيم التى يتعلمها الاطفال من خلال عمليات

التنشئة الاجتماعية ، " ان العمل المنتج والاخلاص فيه ليس هو الطريق لتحقيق التطلعات التى تبثها فى نفوسهم كافة وسائل الاعلام ، ولا الى المظاهر البراقة التى يتمتع بها أبناء البورجوازية الطفيلية ، ولا حتى الطريق للوفاء بالاحتياجات الاساسية للإنسان " (٦٣) .

وكان لابد أن تتأثر القيم المتعلقة بالتعليم بهذا التخطيط أو الزيف القيمي . فالحاجات الأساسية والشراء لايلبى عمن طريق التعليم ، وانما يرتبط بالقيم والسلوك الاستقلالى، ومهما بلغت درجة التعليم التى يحصل عليها أى فرد فان دخله من عمله الشريف لا يمكن أن يقارن بدخل فى مقارنة بدخول الصامليين فى الانفتاح أو من يستغلون وظائفهم فى خدمة كبار رجال الطبقة الطفيلية (٦٤) أيضا فان القيم المتعلقة بالانجساب قد تأثرت بالتناقض القيمي الذى تقع فيه أجهزة تنظيم الأسرة فالعزاسة تترك الناس لمواجهة مشاكلهم ولا تتدخل لمنع اغتفالاتهم وحمايتهم من الفساد ، وفى نفس الوقت تطلب منهم الاستجابة لدعوى تنظيم النسل . فالإنسان المصرى يرى - تحت تأثيره بقيمة الفردية وظروفه الاقتصادية التى تتحسن نتيجة عمل الاولاد وتأمين مستقبله فى الشيخوخة - أن السلوك الانجاسى سلوك شخص ولا يشاركه أحد فى قراره . (٦٥)

ان الغفوط الاقتصادية والاستقرار الإقتصادي التي تفرغها  
الإعلانات من السلع الاستهلاكية الأجنبية والكمليات الاستهلاكية  
التي أصبحت مظاهر حضرية للسلوك ، كل هذا جعل " من العسير  
جدا على الناس الاستمرار في التمسك بالقيم الإيجابية والاجتماعية  
( خلق ) بيئة مناسبة لانتشار الفساد الخلقي مما يؤثر تأثيرا  
بالغا على انتاجية الافراد في المجتمع . ان التواجد وسط  
مناخ عام فاسد يتطلب من أى مواطن شريف قدرة خارقة على  
مقاومة الفساد ، بل أن المقاومة قد تعرضه لآخطار التآمر  
عليه ... " (٦٦) . ولا شك ، ان كل هذا يدفع الانسان المصري  
الى اللجوء الى الحلول الفردية الذاتية لحل كل هذه الازمات  
التي يواجهها في يومه . وهكذا " تؤثر هذه الغفوط على القيم  
بوجه عام ، فهي تفجع من القيم الوامية للمجتمع وتدعم  
القيم الانانية والفردية وتزيد من شعور الآخرين بالاهتزاز  
من المجتمع ومن أخطر آثار هذه الغفوط الانحائية والسلبية  
والتبلد واللامبالاة (٦٧) .

#### د - خاتمة

من هذا التحليل السريع للتغيرات التي أصابت نسق القيم  
المركزي وتجذاته في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية  
والتشريعية ، نقول أن التغيرات السريعة والمتلاحقة التي  
لحقت على أنساق القيم هي التي أدت الى هذا التحبط والتناقض  
القيمي ، لقيم مرحلة ما قبل الثورة استمرت وما زالت تجسد



من يروج لها الى الآن وعاشت قيم الثورة ، وكلاهما استمر  
ومايش قيم الانفتاح . " كل ما فى الامر ان كل مرحلة مسن  
مراحل المجتمع تطفى أو تسود فيها أنساق معينة من القيم  
بفعل الظروف المادية التى تسودها ، دون محو للقيم السابقة  
عليها . ان القيم السلبية التى طفت منذ مرحلة وأسمالية  
الدولة التابعة لم تظهر من العدم ولكنها كانت كامنة فى  
أنساق القيم التى تكونت تاريخيا ، وحين تهيأت لها الظروف  
المادية طفت الى السطح وأصبحت لها السيادة " (٦٨) .

#### هـ - كيفية الارتقاء بالثقافة الإنسانية المصرية :

##### أ - تغيير الاتجاهات الخاصة بالقيم السلبية :

من العرف السابق لصور التغيير القيمى وعوامله وآثاره  
التي أصابت المجتمع المصرى وأثرت بشكل قاطع على القيم  
الإيجابية للعمل المنتج والمفيد اجتماعيا ، نؤكد انه بالرغم  
من بروز بعض القيم السلبية على السطح ، لايعنى عدم استمرار  
وجود القيم الإيجابية الاصلية للمنتج المصرى والتي تكونت  
له عبر التاريخ والتي تشهد له بقيم العمل والجدية والإبداع  
ولازالت هذه القيم الإيجابية من مكونات أنساق القيم فسمى  
المجتمع المصرى ومازالت تعارس تأثيرها على سلوك المواطنين  
وانها سوف تظفو مرة اخرى الى السطح وتصبح لها السيادة حين  
تتغير الظروف المادية للمجتمع ، بل انها لابد وان تساعد

على حدوث هذا التغير . (٦٩)

وكما اشرنا ، فان القيم الايجابية استمرت وصمدت ولازمت  
القيم السلبية . والدليل على ذلك هو استمرارية المجتمع  
المعري في الانتاج . بل وحتى البقاء ، " فلو أن كل أفراد  
الشعب قد تبنوا القيم الفاسدة المعوقة للعمل والانتاج التي  
تنشرها البورجوازية لتوقف عجلة الانتاج تماما في مصر ولحدث  
انهيار كامل لها . وهذا ضد منطق التاريخ . (٧٠) ومن ناحية  
أخرى فان القيم السلبية قد تجذب اليها بعض الفئات ، ولكن  
لن يستمر هذا طويلا . وفي هذا المعنى يقول د . سميرنعيم "   
لقد تكون هذه القيم المدمرة ذات بريق خاص يجعل الناس  
يتبنوها في بداية الأمر ويدافعون عنها ، ولكن الخبرة العملية  
بها ومشاهدة آثارها تجعل هؤلاء الناس يدركون خطورتها ، خاصة  
وانهم يكشفون أنها ليست قيمهم فعلا ، وان تبنيها لا يمكن ان  
يحقق لهم الاحلام الزائفة التي روج لها ، أي ان كل الناس  
يمكن ان يخدموا بها لبعض الوقت ، أو قد يخدع بها بعض  
الناس طول الوقت ، ولكن من المستحيل ان يخدم بها كل الناس  
طول الوقت " . ويمكن ان تساهم وسائل الاعلام وبرامج التلفزيون  
في كشف زيف هذه القيم واستبدالها بقيم الانجاز والانتاج (٧٢)

## ب - التعجيل بالانتاجية :

### ١ - لماذا ينتج الانسان ؟

فى هذا الجزء سوف نجيب على السؤال الرئيس لماذا ينتج الانسان عامة والانسان المصرى خاصة فى التنظيمات أو المجتمعات الاخرى ؟ وقبل ان نجيب على هذا السؤال نشير سؤال آخر وهو لماذا تخلقت مجتمعات من تحليق الانتاجية المطلوبة ومن ثم التنمية الشاملة ؟ باختصار تتخلف المجتمعات كما يذهب دافيد ماكيلاند ، عندما يفتر رغبة اهلها فى الانجرار وتتحول اهتمامهم الى الترف والصراع " ويحمل اى جيل منهم على ما طلبه أكثر من شيء آخر " (٧٢) وكما عبر عن ذلك من قبل ابن خلدون فى وصفه لانهايار الدولة بأن الجيل الرابع " يبلغ الترف فايتة بما انغمسوا من النعيم فيصبرون حالة على الدولة تقوم بحمايتهم كالاطفال والنساء ... " (٧٤)

والسؤال الآن لماذا تخلف المجتمع المصرى من المعدل المطلوب من الانتاجية بالمقارنة مع دول اخرى مثل اليابان وكوريا ودول آسيا وامريكا اللاتينية ؟ (٧٥) ، وهل حدث للشعب المصرى ما يمكن ان يوصف " بالصدقة الثقافية " خاصة بعد الغزو الفرنسى والانجليزى والحروب المتعددة ؟ ولماذا لم تحدث اتجاهات ثورية بعد ثورة ١٩٥٢ فى القطاعات الانتاجية

فى المجتمع ولماذا استولت على الثورة مصالح طبقية معينة  
وتحولها الى هياكل تنظيمية فارغة من اى دافعية حقيقية أو  
راديكالية فى التفكير والفعل ؟ ولماذا ينتج للانسان المصرى  
طالما أنه " عالة " على المجتمع وكل شئ يوفر له أو هكذا  
تشير تعاريف المسؤولين - ولناخذ مثالا على ذلك مثال "الطالب  
الجامعى" الذى يدخل الجامعة فيجد امامه مجانية التعليم  
الجامعى ، ومجانبة السكن الجامعى ، ومجانبة الملابس والمطعم  
والكتاب والقروض والمحتوى الدراسى والاختبار فى الاسئلة  
ولجان الرأفة وأخيرا التعميم من طريق القوى العاملة . هل  
تنتظر من هذا الشباب ان يكون مبدعا ومجددا وهل يؤمن  
بالحاجة الى رفع انتاجية عمله فى اى قطاع ؟ بالطبع لا ، وكل  
ما يفكر فيه الشاب هو الهجرة للبحر على الاموال المطلوبة  
لتحقيق آماله واحلامه . وكل المظاهر تشير الى عدم وجود  
الدافعية لتحقيق الانتاجية المطلوبة فهناك ارتفاع ملحوظ  
فى نسبة العاملين فى بطالة مقنعة سواء فى الريف او الحضر  
وهناك انخفاض فى المعدل الفردى من رأس المال القومى ،  
وهذا ناجم ايضا من انعدام المخدرات لدى غالبية الشعب  
وحتى اولئك الذين لديهم مخدرات فاما ان توجه الى فوائد  
البنوك وناذرا ما نجد دافعية للقيام بمشروعات قومية فى  
اى مجال . وتعانى الدولة من قلة الفنيين المتخصصين فى  
كافة المجالات ، كذلك هناك ضعف فى كفاءة الاجهزة الادارية ،

بالإضافة الى الاعتماد على القروض الاجنبية والمعونات الدولية  
أن الدافعية الى الانجاز تحتاج الى تغير شامل فى النسق  
القيمي الموجه لسلوك الافراد ورفض القيم السلبية مثل اللامبالاة  
والتواكلية وعدم الايمان بالعلم والتجريب والمظهرية والانانية  
وابدالها بقيم الانجاز والدقة والمهارة فى العمل والرغبة فى  
تحسين الظروف الشخصية والمجتمعية .

## ٢ - الحاجة الى الانجاز :

ما نريد أن نبينه فى هذا الجزء هو أهمية الموجهات  
القيمية فى خلق " الحاجة الى الانجاز"  
والذى يؤدى الى الانتاجية ، ومن ثم النمو الاقتصادى . ولأنك  
أن هناك اختلاف بين المجتمعات فى شعورها العام بالحاجة الى  
الانجاز او الى بذل الجهد للعمل فى كافة المجالات . وقد  
يتوقف درجة استجابة المجتمع وشعوره بالحاجة الى الانجاز  
لنسق القيم والاطار الثقافى العام الذى يعيش فيه الافراد .  
فالمجتمعات التى يزداد فيها هذا الشعور تنتج ، كما سوف نرى  
نوعا من المنظمين الاقتصاديين الذين تتوفر لديهم رغبة  
ودافعية ملحة للعمل المكسب . هؤلاء هم الأساس فى دفع عملية  
الانتاجية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية . والمجتمع الذى  
يوفر الموجهات القيمية والاطر الثقافية الايجابية نوعا من  
المنظمين الاقتصاديين ذوى تكوين نفسى خاص يدفع بكل فرد منهم  
الى بذل الجهد والقيام بالعمل الفنى فى سبيل الانتاج والكسب

اي ان مجتمع الانجاز ينتج المراداة مجتهدين ومبتكرين ومجديدين ومخاطرين وذوى بصيرة اقتصادية ، وأن المجتمع الذى لا يشعر برغبة فى الانجاز ... لا ينتج هذا النوع من الرجال " (٧٧)

إذا أثرنا السؤال لماذا يتفاوت مستوى الانتاجية من مجتمع لآخر رغم التشابه فى المصادر والظروف الحضارية؟  
الاجابة ، كما يقترح ماكلياند

نرجع الى الفروق الموجودة فى الدوافع والقيم والانظمة الاجتماعية والسياسية " هذه القوى تكمن فى الانسان نفسه فى دوافعه الاساسية والطريقة التى ينظم بها علاقاته مع رفائه (٧٨) هذه القوى الخفية هى التى تجعل بعض المجتمعات يهتمون بالانتاجية اكثر من غيرهم ويحققون فى ذلك غاية النجاح .

وكما أثرنا فان التفسيرات الاقتصادية للانتاجية تعد تفسيرات عقلانية ، أى انه وفقا لرؤية رجال الاقتصاد فان الانسان يودىفعاله حسب مصالحه الذاتية ، ولكنه يقيده المجتمع كله عندما يحول الغفوط التى تفرض عليه من داخل النظام الاقتصادى او خارجه المنشاطة تودى الى انتاجية اكثر أو ثروة اضعف ، وبالنسبة لهم فان تفسيرهم للعوامل الاساسية التى تودى الى زيادة الانتاج هى تراكم رأس المال ، التفسيرات السكانية ، تقسيم العمل ، التنظيم الادارى . ولكن من وجهة نظر علم الاجتماع ، لاتعد هذه التفسيرات كافية لتفسير

الانتاجية . لقد ادرك بعض علماء الاقتصاد أن مصادر التفسير في النسق الاقتصادي تكمن خارجه . فالدافع الى الإدخار والاستثمار والنمو الاقتصادي والانجاز والإنتاج كلها دوافع اجتماعية نفسية وليست بقوى اقتصادية . ولقد قدم لنا ماكس فيبر دراسة هامة في هذا المجال حيث يبين لنا كيف أن الرأسمالية الحديثة قد انبثقت من القيم الدينية التي ظهرت مع البروتستانتية في أوروبا . وبهذه الدراسة مهد لنا فيبر المقومات الاجتماعية والنفسية التي يمكن على أساسها اثامة تفسيرات سليمة للإنتاجية . (٧٩)

ما نريد أن نؤكد هنا ان الانتاجية لا تفسر بعوامل اقتصادية ، فهناك عوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي الرغبة في الانجاز والتعليم والموجهات القيمة كلها عوامل تساعدنا لمعرفة اسباب زيادة أو اخفاق الإنتاج في مرحلة معينة من تاريخ أى مجتمع . بمعنى آخر ، ان الانتاجية لا تفسر الا من خلال فهم وتحليل الموجهات النفسية والاجتماعية وراء الافعال الاقتصادية . ولقد بات واضحا امام مخططي التنمية أن زيادة معدل الانتاجية في البلاد النامية لابد أن يكون من خلال " العوامل الاجتماعية والنفسية التي تدفعنا الى عدم تخطيط برامج التنمية وفق اسباب اقتصادية بحتة . ومن ثم فهناك حاجة واضحة الى مساعدة علماء النفس وعلماء الاجتماع

لتفسير مثل هذه المواصل (٨٥)

نخلص من هذا بأن هناك قوى " لاقتهادية " مسؤولة من الانتاجية هي " الدافع الى الانجاز " وأن الانجازات الكبرى في اى مجتمع انما جاءت نتيجة الرغبة القوية في الانجاز والتي ساعدت القيم والثقافة على تحقيقها. ولكن ما هو الدافع الى الانجازية ؟ لو استعرضنا من علم النفس تفسيره للدوافع نقول ، أن حاجة الجسم الى الطعام تدفعه الى بذل النشاط حتى يشبع هذه الحاجة ، ونظرا لاختلاف الأكل عن الدافع الى الأكل فإنه كلما أكل الإنسان ، زادت رغبته فى الأكل ، وبالكيف نفسها ، فكلما انجز الإنسان وانتج زادت رغبته فى الاضطرابية فى الانجاز والانتاج. (٨١) وكما بينا فهناك فارق بين الدافع والفعل كذلك هناك تميز بين الرغبة فى الانجاز والانتاج ، والانجاز والانتاج الفعلى .

### ٣ - خصائص الانسان المنتج :

ولكن السؤال ، كيف يقاس الدافع الى الانجاز؟ وهل يختلف من فرد لآخر؟ يمكن قياس الدافع للانجاز من خلال اشارة الدافع فى جماعة من الافراد ثم نلاحظ تأثيرات هذا الدافع على سلوكهم كذلك يمكن تشكف القصص والروايات الشعبية عن نوعية التفكير والخيال الذى يثير الدافع الى الانجاز (٨٢) ولكن ما فائدة هذه المقاييس ؟ أى ماذا تشير المقاييس



بأن الحاجة الى الانجاز عند اشخاص معينة عالية ؟ تكمن  
الاجابة على ذلك فى هؤلاء الاشخاص الحاصلون على درجات عالية  
فى الانجاز ، يميلون الى تحسين افعالهم باستمرار كلما  
تقدموا فى اعمالهم اى انهم يهتمون باداء العمل على نحو  
اكمل ، مثلما يتعلمون كيف يجيدون عملهم كلما استمروا فى  
ادائه ، كذلك انهم يؤدون اى نوع من العمل يتطلب فى فهم  
اداء افضل مهما تباينت الظروف . وتشير هذه الحقائق الى ان  
الحاجة القوية الى الانجاز تلود الشخص الى اداء افضل عندما  
يصير الانجاز الفعلى ممكنا وهم يبحثون من مواقف يحققون  
فيها اشباع الانجاز وهم يخضعون لمعايير الانجاز لانفسهم دون  
اعتبار للمكافآت التى لا ترتبط بالانجاز نفسه ، وهم يجهدون  
انفسهم لبلوغ المعايير التى وضعوها لانفسهم ، ووجود عدد  
من الاشخاص لوى الحاجة العالية الى الانجاز فى ثقافة  
معينة سوف يخلق بلا شك نشاطا خلاق وهكذا تسمح الحاجة  
العالية الى الانجاز بالانتاج والنمو الاقتصادى والاجتماعى (٨٢)

#### ٤ - العلاقة بين الدافع الى الانجاز والانتاجية :

وتشير الدراسات بأن هناك شمة ارتباط بين الدافع الى  
الانجاز والنمو الاقتصادى ( الانتاجية ) ولقد كشفت دراسة  
امريكية حديثة كيف يشير الوالدين خاصة الامهات اهتماما  
قويا بالانجاز عند اولادهم وكانت نتائج البحث تذكر أن امهات

الاطفال الذين نالوا درجات عالية في الحاجة الى الانجاز لديهم اتجاهات مختلفة في تربية الاطفال ، فمن يتوقعن من اولادهن ان يكونوا اكثر نشاطا واستقلالا ، فاملهن أن يتعلم اولادهن في مرحلة مبكرة أنشطة مثل الاداء الجيد واحتراف الانتصارات في المسابقات وأن يختاروا اصدقائهم بمفردهم باختصار ، فان امهات الاطفال الذين نالوا درجات عالية في الانجاز يطبقن معايير عالية لاولادهن اذ يتوقعن استقلالا اكبر وتحكما اكثر في المهارات في مرحلة مبكرة بعكس امهات الاطفال الذين حملوا على درجات منخفضة حيث يملن الى فرض قيود اكثر على الاولاد ، فلا يسمح لهم باللعب مع الاخرين او اتخاذ اى قرار الا بالرجوع اليهن . (٨٤)

وما اكدته دراسة ماكس فيبر ، ما هو الا العلاقة بين الموجهات القيمية التي تؤدي الى استقلالية الفرد والتي اظهرت نمطا جديدا للشخصية . فالموجهات القيمية الجديدة ادت الى خلق روح اكثر حيوية ، اشرت في اتجاهات العمسال واصحاب العمل ، وقد فسر فيبر السبب الذي ادى الى نجساح رجال الاعمال البروتستانتية الى : ( أ ) الإيمان بمسؤولية الانسان الاساسية في بذل اقصى جهد ممكن مهما كان الدور الذي منحه الله له في الحياة بدلا من الانسحاب من المجتمع وتكريس نفسه للعبادة . ( ب ) أن العمل ليس له الطة المادية فقط

بل الروحية ايضا ، حيث سوف يساعد صاحبه الى الثواب الاخرى  
وهذا يجعل الانسان يعمل بكد حتى يحقق واجبه الدينى ايضا .  
(ج) عدم الاعتماد على اى سلطة حتى ولو كانت الكنيسة ،ويمكن  
للانسان العادى أن يقرأ الكتب المقدسة بنفسه ، وهذا بلا شك  
يؤدى الى الاستقلالية فى التفكير . (د) الجهاد المتواصل  
لتحسن الفرد من مركزه اى يتميز شيئا ، فالنضال لاداء افضل شئ  
يعنى بذل اقصى جهدا لاداء الدور على خير وجه والذى منحــه  
الله للفرد ، اى يبذل الانسان اقصى طاقته لاداء دوره المهنى  
(هـ) الثورة فى مجال الاسرة حيث قادت البروتستانتية الى مزيد  
من الابداء الذين لديهم حوافز قوية الى الانجاز .

كل هذا بين لنا الموجهات القيمية التى استطاعت ان تؤثر  
تأثيرا فعالا فى انتاجية المجتمع ومن ثم الدافعية الى الانجاز  
عند الجيل الجديد . فتدريب الطفل على الاستقلال المبكر  
واتقان العمل هما يكونان بدورهما دافعا اعظم الى الانجاز  
اى الى الانتاجية الخاصة بالرأسمالية الحديثة (٨٥) .

كذلك تشير الدراسات الى أن مستوى الحاجة الى الانجاز  
فى مجتمع ما يرتبط جوهرى بالنشاط التنظيمى للاقتصاد فى  
ثقافة هذا المجتمع . فالثقافات التى اثبتت قوة الحاجة الى  
الانجاز اكثر استعدادا لتبنى وسائل فنية اكثر كفاية واكثر  
تعقيدا للحصول على موارد الرزق ، على حين يمكن ان تكون  
الثقافات التى اظهرت ضعف الحاجة الى الانجاز اكثر اهتماما

بالمحافظة على تقاليدها العامة واكثر احتراماً للتقاليد الدينية خاصة (٨٦) .

ومن ناحية اخرى تدل الدراسات انه كلما كان البلد اكثر تخلفا كلما اصبحت الحاجة الى الانجاز فيه اقوى من المجتمعات الاخرى. فالبلاد المتخلفة تعي وعيا كاملا حاجتها الى الانتاجية والنمو الاقتصادي والاجتماعي وتتحرك لتخلق المجتمعات الاكثر تقدما . كذلك ، فان الاهتمام بالانجاز يرتبط في العصور الحديثة بمعدل اسرع للتنمية الاقتصادية في جميع المجتمعات فالناس الذين لديهم دوافع قوية للانجاز يحققون انجازات اقتصادية رغم التباين في البناء الاجتماعي والثقافي فلما يريده الناس يتدبرون عادة الحصول عليه . (٨٧)

وهناك عوامل اخرى تستطيع أن تغير السرعة التي تحقق الانتاجية ، مثل الحاجة الى الانتماء الوطني والحاجة الى السلطة (٨٨) ومن ناحية أخرى اكدت نتائج الدراسات ان المجتمعات التي تقدمت تقدما اقتصاديا سريعا هي التي ترغب في التقدم ، وتؤكد العمل الشاق كوسيلة لادراك اهدافها ، وأن افرادها يفهمون عالم الطبيعة على انه قوى كبرى وضاعطة تتطلب السلوك التعاوني بين الناس ومن ضمن النتائج الرئيسية التي اكدتها الدراسات ايضا أن " الرى العام " هو القوى الرئيسية الموجودة في المجتمعات التي تحقق انتاجية مرتفعة

وليست التقاليد . فلقد بدأت هذه المجتمعات تقلل من قدر  
التقاليد التنظيمية وتؤكد بدلا منها العلاقات الشخصية  
المحددة . فهناك تحويل للولاء من التقاليد الى الراى العام  
المنظم . ويحتاج ايضا المجتمع الذى يسعى الى الانتاجية  
الى المرونة فى العلاقات الاجتماعية . فالتقاليد لا تحدد طبيعة  
العلاقات الاجتماعية التى يرتبط فيها الفرد بغيره . هذا بين  
زيادة الاعتماد على الراى العام لمجتمع لتوجيه السلوك  
الاجتماعى والاقتصادى . (٨٩)

ولكن المشكلة المتضمنة هنا هى ما اذا كانت الحاجة  
الى الانجاز تقود الى آراء افضل فى كل المهن ، ام انها تؤدى  
الى نجاح اعظم فى مهن معينة فقط ، خاصة تلك المرتبطة  
بالانتاج الاقتصادى ؟ والحق ان هناك مجتمعات الانجاز " فيسر  
تلك التى يحدث بها الانجاز الاقتصادى . فهناك الانجاز العسكرى  
والانجاز السياسى ، والانجاز الفنى ، والانجاز الفكرى وهكذا .  
فارتفاع الحاجة العالية الى الانجاز فى المجتمع لا يؤثر فى  
كل المهن بطريقة متساوية ، اذ أن تأثيره فى المهن التجارية  
والصناعية اكثر من تأثيره فى غيرها . وذلك لان هذه المهن  
تساعد على اختيار ذوى الحاجة الى الانجاز من ابناء الطبقة  
الوسطى والدنيا وهم كثيرون فى المجتمعات النامية (٩٠) . معنى  
هذا أن الحاجة الى الانجاز لا تؤثر فقد فى نمط النشاط ولكنها  
تحدث فروقا فى المستوى الذى يتحقق فيه هذا النشاط أى كيان  
نوعه . (٩١)

على اية حال ، فان مستوى الحاجة الى الانجاز فى مجتمع ما مرتبط جوهريا بالنشاط التنظيمى للاقتصاد فى ثقافة هذا المجتمع وتمثل همزة الوصل فى هذه العملية فى خصائص وسلوك المنظمين " entrepreneurs " الذين ينظمون وحدة العمل ويزيدون من قدرتها الانتاجية . فالمجتمع الذى يشعر بالحاجة الى الانجاز بدرجة عالية ينتج منظمين نشطاء اكثر ، وهم بدورهم يحدثون انتاجية عالية . بمعنى آخر ان المنظم هو شخصية أساسية فى عملية الانتاجية ، فهو بالضرورة رجل لديه حاجة الى الانجاز اعلى من غيره فى كل المجالات . وهناك مجموعة من الخصائص يتصف بها المنظم أو كيف يتصرف المنظم بطريقة تنظيمية . فهناك درجة عالية من الانفاق فيما يتعلق بالخصائص الأساسية للدور التنظيمى للمنظمة . وهذه الخصائص هى : المخاطرة المعتدلة كنتيجة للمهارة وليست للمصادفة ، النشاط الفعال أو النشاط الابداعي ، المسئولية الفردية ، المعرفة ونتائج القرارات واعتبار المال مقياسا للنجاح ، والاهتمام بالمهن التنظيمية نتيجة لمكانتهما ومخاطرها . (٩٣)

ولقد اشارت الدراسات الى اجريت فى امريكا بأن الاسر فى الطبقات المتوسطة والدينا هى التى تفرس وتنمى فى ابنائها اعلى حاجة الى الانجاز ويعنى هذا ، انه عندما تتوفر الحرية فى المجتمع لتحقيق الانتاجية ، فانه تظهر ايضا وسائل اجتماعية لتساعد على الحاق ذوى الحاجة العالية الى الانجاز من ابناء الطبقة الدنيا بهذه الاعمال . فالحاجة الى الانجاز تكون

الى تطلع الشباب من ابناء الطبقات الوسطى والدنيا لتحقيق  
الانتاجية خاصة في المجال التجاري والصناعي (٩٣) .

#### ٥ - المصادر الاجتماعية للحاجة الى الانجاز:

لكن لماذا يستشعر بعض الناس الحاجة الى الانجاز في بعض  
الاقوات اكثر من غيرهم ؟ قد تكون الحاجة الى الانجاز استجابة  
سيكولوجية لطروف اجتماعية واقتصادية معينة . بمعنى ان تفسير  
الحاجة الى الانجاز قد يكون بالرجوع الى الاحداث التاريخية  
او السياسية او الاقتصادية التي مرت بمجتمع معين وأدت ، او  
تطلبت رفع مستوى الحاجة الى الانجاز . ومن ناحية أخرى ، فـ ان  
الناس " يظهرون خاصية الحاجة العالية الى الانجاز النشطة  
عندما يعاملون بطريقة غير عادية او عندما يكونون ضحايا  
للتعصب الاجتماعي . اذ انهم في تلك الحالة يرون ان ينجسوا  
حتى يعوضوا الوقع الدوني الذي فرض عليهم ، فعندما تكون  
الدافعية عالية تكون الاستجابة قوية . اما اذا كانت الدافعية  
منخفضة لتميل الاستجابة لان تكون نوما من الانسحاب والتراجع  
والكآبة . (٩٤)

ولقد ركزت كثير من الدراسات على دور الاسرة في تحديد  
الحاجة الى الانجاز بمستوى الحاجة الى الانجاز عند الاطفال  
يتأثر بشكل قاطع باتجاهات امهاتهم . وتتوغل امهات الانساء  
دوى الحاجة العالية الى الانجاز اعتماد آبائهن على انفسهم  
واجادت مهارات معينة في سن مبكرة ، اكثر مما تتوغل امهات

الأطفال لدى الحاجة المنخفضة للإنجاز. باختصار فإن أسلوب تربية الطفل وتدريبه مبكراً على الاستقلال والاعتماد على النفس واجابة مهارات معينة لديهم إنما يولد الحاجة العالية الى الإنجاز (٩٥) وتعتبر القيم الدينية ايضاً من العوامل المرتبطة بالحاجة الى الإنجاز، لأنها تفسر لنا لماذا يتصرف الآباء والأمهات بهذه الطريقة ولا يتصرف آخرون كذلك ؟ بمعنى آخر أن قيم الآباء وتمثلها آراؤهم الدينية تؤثر في أساليب تنشئة الطفل وبالتالي في مستوى الحاجة الى الإنجاز عنده . فالبروتستانتية تختلف عن الكاثوليكية في أساليب تربية الطفل ومن ثم حاجته الى الإنجاز. كذلك هناك أديان أخرى مثل الهندوسية والبوذية لا تتبني نقلها القيم الى حاجة عالية الى الإنجاز لدى الأطفال بعكس اليهودية (٩٦) . وباختصار ، فإن الأديان التي تؤكد على القيم الإيجابية نحو الحياة والعمل لابد وأن تكون مرتبطة بالمستويات العالية للحاجة الى الإنجاز.

#### ج - نمو برنامج قومي لرفع انتاجية الإنسان :

ولكن اذا أراد شعباً معرفة ما يجب ان يفعلوه أفسراده لزيادة انتاجيتهم ؟ فإن الاجابة باختصار ، في أن هذا المجتمع يجب ان يقدم الكمية المناسبة من الحوافز ، ولكن كيف ؟ وقبل ان تجيب على هذا السؤال يجب ان يكون واضحاً بأن اعطاء مواصل أخرى مثل المصادر الطبيعية والسكان ومحركات الاستثمار من شأنه الابتعاد أو تجاهل المشكلة الحقيقية . فقد يذهب البعض ايضاً



انه كلما اعطيت رؤوس اموال كبيرة لدول نامية زادت معدلات التنمية الانتاجية بها . " ولكن تختلف الدول في مقدار رأس المال الذي تحتاج اليه لإنتاج نفس الزيادة في الإنتاجية . وترجع هذه الاختلافات طبقا للمستويات القومية للحاجة الى الانجاز اذ تتطلب الدول ذات الحاجة العالية الى الانجاز رأس مال اقل لإنتاج زيادة معينة في الدخل (٩٧) . كذلك الحال بالنسبة لمعدل نمو السكان على اساس انه كلما قل عدد السكان كلما كسبان نصيب الفرد من الدخل القومي أكثر . ولكن تشير النتائج أن المعدلات السريعة لنمو السكان مرتبطة بالمعدلات البطيئة للتنمية الاقتصادية ، وان دافعية الناس في كثير من الدول كافية لان تعويض السكان المتزايدة ، خاصة وان الفرد يميل الى انتاج اكثر مما يستهلك . واخيرا فان علماء الاقتصاد يعطون اهمية لنموذج الاستثمار لتحقيق الانتاجية والتسجيل بالتنمية . بمعنى ، هل يجب ان يكون نماذج الاستثمار دائما موجهة الى الممانع والنقل والمباني ، أم أن هناك استثمارات هامة مثل التعليم والتدريب والاتصالات يجب ان توجه اولا مثل الاستثمارات الاخرى ؟ لقد نجد ان قيم ودوافع الأفراد لاتدمم بعض النماذج الاستثمارية وتبعا لهذا فان هذه النماذج قد تكون ضارة ، لانها قد تزيد من معدلات التخلف ولا تفرس قيما او معايير جديدة ، كما انها لا تزيد من عدد الخبرات التنظيمية (٩٨) . ما نريد أن نؤكد هو اهمية خلق دوافع وقيم جديدة لدى الافراد والا فانهم قد يتعلمون اساليب جديدة للإنتاج ولكن لا يكون لديهم الدافع

لاستعمالها . والمطلوب هو خلق أسلوب لا يتداخل ولا يتعارض مع  
الأسلوب القومى للحياة . بمعنى تبني دوافع وقيم معينة  
للانتاجية . وعندئذ قد يقرر ماذا يفعل . هل يبقى على القيم  
القديمة أو يكتسب قيما جديدة ؟ (٩٩)

والحق ان وضع برنامج قومى للارتقاء بانتاجية الانسان  
أمر معب لاخلاف الموجهات القيمية فى قطاعات وطبقات المجتمع  
الكبير . وأية ما كان الأمر ، فإنه ليس هناك بديل حقيقى "لرغبة"  
المجتمع فى الانتاجية ، وتشكيل شخصية الانسان بالتربية الاستقلالية  
حتى تساعد على تكوين الشخصية المحترمة والمبتكرة والمخاطرة  
والتي لا تستسلم للظروف ولكن تحاول التغلب عليها وتطويعها  
لخدمتها . على أية حال ، فإن الموجهات القيمية اللازمة لوضع  
سياسة توحيه من اجل الارتقاء بانتاجية الانسان هي :

#### (١) معرض الاتجاهات والقيم الجديدة :

وهذا يتطلب تغيير القيم التقليدية فى المجتمع والتي  
هى فى العادة قيم مثبتة - الى قيم ومعايير جديدة تدفع مجلة  
الانتاج . أى تغيير القيم والمعايير المتخلفة عن تحقيق  
الانتاجية المطلوبة الى القيم والمعايير التى تحقق النجاح  
المطلوب . فمتطلبات الانسان المتجددة من الثقافات المتقدمة  
خاصة الجوانب المادية والتكنولوجية تجعله يقبل كثيرا على  
القيم والانماط الثقافية الحديثة ، وتصبح بذلك وسائل الوصول

الى مستوى اقتصادى أعلى ممكنة . وذلك بعد تقبل الناس والحاجة الى التغير فى القيم والاتجاهات . ولتحقيق هذا يتطلب زيادة وسائل الاتصال الجماهيرية والتي لها دور فى التغلب على المقاومة الطبيعية للتحديث . فمن طريق الحملات الدماشية والراى العام يمكن اعلام الناس واعدادهم للتغير المطلوب . هذه الحملات الدماشية تعطى " الامان العاطفى " لتقبل القيم والاتجاهات الجديدة . ايضايتطلب تحديث الاتجاهات والقيم تغير النظرة الى دور المرأة فى المجتمع ، خاصة وان النساء اكثر تقليدية فى قيمهن ، ولكنهن اللائى بربين الجيل . كذلك تعديل البرامج التعليمية لكى تغرس فى الاطفال من الصغر الحاجة الى الانجاز والدافعية الى الانتاجية ، وترتبط هذه البرامج بما يحتاجه المجتمع بالفعل وليس ما تعلمه التربويون . ونؤكد هنا بأهمية الآلات الحديثة لأحداث التغيرات فى الاتجاه المطلوب بسرعة اكبر . وذلك لان من المعوبة بمكان الابقاء على المعتقدات التقليدية مع استعمال الآلة المعقدة ، فالآلات تساعد على تحطيم الأساليب الاجتماعية التقليدية ، كما انها تنشسر الاتجاهات التى تعبر عن القيم الحديثة . " فقد تكون الكهرباء مثلا معلما جديدا للقيم الجديدة بتشغيلها للمحركات واكثر من ذلك تجلب المعلومات الجديدة من خلال الراديو وأجهزة الاتصال الاخرى (١٠٠)

(٢) دعم الشعور بالحاجة الى الانجاز لدى الافراد :

الحق أن مستوى الحاجة الى الانجاز جزء من الثقافة الكلية  
أى جزء من الدين ونمط الحياة وطريقة تنشئة الاطفال . (١٠١)  
وهذا يتطلب مراجعة شاملة لقصى الاطفال . فقمى " الشاطر حسن"  
و " علاء الدين والمصباح السحرى " والكنز المفقود" بـجـب  
أن يحل محلها قمى أخرى تعكس فى ثناياها مدى الحاجة القومية  
الى الانجاز ، والانتاجية ، والقيم والاتجاهات التى يربط  
المجتمع فى تأكيدها . فاطفال اليوم هم منظمى الجيل القادم  
ومن ثم يمكننا أن نتوقع أن القيم والاتجاهات المغروسة فى  
قمى الاطفال تنبأ بمعدلات الانتاجية فى مجتمع المستقبل . كذلك  
يجب أن يتفهم هذا مسحا شاملا لقيم واتجاهات الآباء والأمهات  
وانعكاساتها على الرغبة فى الانجاز لدى الابناء ولهذا يجب  
أن يكون هناك دراسة تبين درجة الحاجة الى الانجاز لدى مجموعة  
من القيادات سواء فى مجال الاقتصاد أو الادارة والتعليم  
أو السياسية ، وذلك بهدف تحديد العلاقة بين الحاجة الى الانجاز  
والانتاجية فى كافة المجالات .

(٣) الاستفادة المثلى للمصادر الحالية للحاجة الى الانجاز:

ولكن لن ننتظر حتى يأتى الجيل الجديد والذى نأمل أن  
يكون لديه دافعية عالية للانجاز ، فالحكومة وكل منا يريد  
الارتفاع بالانتاجية كما وكيفا . والحل العملى هو الاستفادة

من الامكانيات المتاحة الحالية خاصة للشباب ذوى الحاجة العالية الى الانجاز. ويرى البعض أنه في مثل هذه الحالات، فإن السيطرة المركزية أو الحكومية على الانتاج يكون لكثير ايجابية من غيره من الانظمة . وفي هذا النظام المركزى يمكن التغلب من ذوى الحاجات المنخفضة الى الانجاز من طريق التنافس . ولا بد ايضا أن يكون هناك معايير صارمة للمؤهلات الخاصة بالمراكز الرئيسية ذات المسؤولية ، كما لا بد من وجود نظام للاختيار تحكمه نظم مستقلة محايدة . وإذا كانت الدولة تأمل في تحقيق رفع الانتاجية بسرعة وينقصها المواهب التنظيمية فإنه " يلزمها ممارسة سيطرة ممكنة والعناية في اختيار أولئك الذين سيديرون المشروعات الرئيسية وذلك عن طريق شخص محايد وموضوعي . (١٠٢) على أية حال ، يوضح الرسم التالى الموجهات القيمة ودورها في تحقيق الانتاجية ...

#### الموجهات القيمة

حالة التوحد مع أهداف

المجتمع والشعوب بالحاجة

الى الانجسار

الدافعية

العوامل الذاتية والبيئية

والتنظيمية والعناصر

الفعالة (المنظمين)

العائد وتحقيق الاشباع العادى والمعنوى

داخل وخارج العمل وتحقيق الرخاء الكلى

#### الانتاجية

## ٦ - الخامسة :

" يقول ابن خلدون في وصفه للمصريين " انه من كثرة لهوهم تحسبهم وكأنهم فرغوا من الحساب " والحق أن المجتمع المصري يعاني من صور التغير القيمي ، ويرجع ذلك الى شبكة معقدة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وطفيلان بعضي " القيم الزائفة " التي فرضتها ظروف معينة واصبحت بمثابة المعوقات التي حالت دون تطوير القيم الايجابية بالنسبة لانتاجية الانسان المصري وانطلاقه لتحقيق أهدافه وطموحه . ومن هنا يمكن القول ، بأن دراسة ظاهرة معقدة مثل التغير القيمي وآثاره على انتاجية الانسان المصري تتطلب حذر في المنهج والتحليل . فنحن من ناحية في حاجة الى منهم موضوعي يعكس اهمية المتغيرات التي يفترض انها " مترابطة " . فنحن ايضا في حاجة الى اجراء المقارنات عن معدلات الانتاجية أو على الأقل نكون قادرين على أن نقرر متى ترتفع انتاجية الانسان المصري ومتى تنخفض ؟ ونحن نعترف بأن ظاهرة مثل الانتاجية تسببها عوامل كثيرة ، وكل ما حاولنا تاكيده هو أن نبين أن أحد هذه العوامل (التغير القيمي ) اكثر اهمية من غيره في الوقت الراهن . ومن ناحية أخرى رأينا أن نكون حذرين في تشخيص ما أصاب النسق القيمي في المجتمع المصري ، وما ترتب على ذلك من تناقض بين قيم الاجيال واتساع الفجوة بين ما هو " تقليدي " وبين ما هو " حديث " ، وانعكاس ذلك على تماسك

وحدة الشخمية المصرية وتفككها. ولقد بيننا بوضوح أن طغيان هذه السلبية لا يعنى غياب القيم الاصلية الدافعة للعمل والانتاج كلما نحتاجه هو كشف اللثام عن هذا " الزيد القيمى " الذى لفرسته مصالح معينة ومساعدة النسق القيمى على اخذ المبادرة مرة اخرى لتحويل المجتمع الى مرحلة اكثر ايجابية فى الانتاج والعطاء .

ويرجع السبب فى هذا الحذر المنهجى والتحليلى الى اختلاف معايير الحكم التى تستخدم لتحديد المقصود بالانتاجية؟ فالتقييم على اساس " الانتاج المادى " تلقى من الحساب جوانب اخرى مثل الرفاهية والترفيه والتحرر من القلق والقيم الروحية كذلك لا يمكن " الدخل " هو الاساس لقيم الانتاجية فكثير من الدول العربية يحلق الفرد فيها معدلا عاليا من الدخل ولكن لا يمكن ان نقول مع هذا بأن هذه الدول متقدمة اقتصاديا وتحقق الانتاجية المطلوبة . ولهذا فان عند تقدير الزيادة الانتاجية فانه يجب حساب ذلك وفقا لاطار العلاقة الكلية بين مستوى نقطة بداية بالتنمية ومقدار ما حقق من زيادة فى الانتاج . فمعدل الانتاجية لا يحدده المقدار الكلى للزيادة فى معدل الانتاج، أو النسبة المئوية لهذه الزيادة ، بل يحدده ما اذا كان البلد قد حقق انتاجية افضل أو أسوأ مما يتوقع .

ان مبدأ قيمة الانتاج والاستمتاع بالطبيعة الى أقصى حد هو جزء من كل يتفاعل مع الاجزاء الاخرى المشكلة لنسق القيم

أو الهوية الحضارية ، ويتكيف وفقا لموقفه من السلم القيمى .  
فقد تكون انتاجية بعض الاممال ( كالاقتصاد الاستهلاكى مثلا )  
عقيمة لانها تهدد للطاقات الصالحة المنتجة فى الانسان واهل  
للاموال التى كان يمكن تحويلها الى عوامل تنموية وانتاجية  
ولقد كشفت لنا التجربة التاريخية فداخلة الخسارة التى  
الانتاج بسبب تهدد تلك الطاقات والجهد والاموال  
الانتاج ليس هذا فى حد ذاته الا بمقدار ما ينعكس فى قيم  
الناس وحياتهم ويخلق لهم الرخاء العام . فالانتاج له وظيفة  
اجتماعية ، ان ، وهى اشباع الحاجات الاساسية لجميع افراد  
المجتمع دون اسراف أو سوء توزيع .

ولكن لم يطرح هذا البحث سؤال رئيس آخر وهو ينتج  
وماذا ينتج ولمن هذا الانتاج ؟ الحق ان هذا السؤال يقتضى  
الاجابة عليه من خلال العلاقة بين السلطة والثروة والتوزيع  
فى المجتمع .

وبعد هل سوف يؤخذ فى الاعتبار ما قدم من ابحاث وتعليقات  
وحلول المشكلة الانتاجية . اخشى ان تستمر العملية الانتاجية  
بعد نهاية المؤتمر كما هى ، وتدور الآلات والتنظيمات وبداخلها  
الانسان المصرى فى دائرة من التخلف فرغت عليه أو صنعها هو  
لنفسه . حتى يوم الحساب وصدق القائل : " لا يغير الله ما بقوم  
حتى يغيروا ما بأنفسهم " : أى يغيروا مواجهاتهم القيمية  
ونظرتهم الى الحياة .



## الهوامش والمصادر

١ - من أهم الدراسات التي حاولت إيجاد علاقة بين الرضاء

الوظيفي والانتاجية هي :

- Argule, M., Garrdner, G., and Cioff F.,

"Supervisory Methods Related to Productivity,  
Absenteeism and Labour Turnover"

Human Relations, Vol.11.1958.

- Bernberg, R.E., " Socio - Psychological Factors in

industrial Morale, 1. The Prediction of specific  
indicators". J.of Social Psychology. Vol. 36 (1952)

- Harell, T, W., Managers' performance and personality.  
Cincinnati, Sowuth Western Publishing Co. , 1961.

- Rothe, H. F" Does Higher pay Bring Higher Productivity"  
Personel Vol. 37 ( July - August ).

٢ - عبد الخالق (ناصر) ، " الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية

انتاجية العمل ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت -

العدد الثالث ، (سبتمبر ١٩٨٢) ص ٧٥ ، ونظرا لأهمية هذه

المقالة فسوف نعتمد عليها في تقديم المدخل

الاتصاني لعلاج مشكلة الانتاجية .

٣ - المرجع السابق ، ص ٧٨ ، انظر ايضا :

- Stone, E, F., " The Moderating Effect of Work - Related Values on the Job scapejob satisfactions" , in Organizational Behavior and Human performance, 1976, pp. 147 - 167.

٤ - عبد الخالق (ناصر) مرجع سابق ، ص ٧٨ . ويعرف الشخص المفترب من وظيفته بأنه " هو شخص يكون ارتباطه وتعامله مع وظيفته تفاعلا " ميكانيكيا " لأنه ينظر الى عمله على أنه وسيلة يسعى من خلالها لتحقيق اهداف مهنية دون اهتمام بتنمية مسؤولياته أو تنويعها أو التطلع الى مراكز اعلى او تحقيق الاستقلالية . انه انسان يتقاضى أجره مقابل ادنى جهد يبذله " . اما الشخص المحايد فهو " الذى يكون ارتباطه وعمله بالقدر الذى يجنبه المواخذة والمسئولية لايتمس لفكرة ، ولا يتطلع الى جديد ولكنه مباشر مسؤولياته على النحو الذى تطلب به الامور جارية كما جرت بها العادة " . نفس المرجع ص ٧٨ .

٥ - المرجع السابق ، ص ٧٩ .

٦ - المرجع السابق ، ص ٨٠ ، انظر ايضا :

- Besch, D, S., Personnel, The Mangement of people at work. N.Y: Macmillan Publishing Co., 1980.

٧ - هناك ثلاثة ابعاد لهذا الرضاء هي : الرضاء سياسيات العمل في المؤسسة وتشمل ( سياسات الاجور، التعويضات الترقيات، والتأمينات... الخ ) ، الرضاء بعلاقات العمل ، الرضاء بالعمل ذاته ، عبد الخالق ( ناصف ) مرجع سابق ص ٨٠ - ١٩٨١ .

انظر ايضا :

- Szilagy, A .D., and Wallance, M., Organiza tional Behavior and Performance. Cali formia :  
fornia: Good - Year Publishing Co., 1980.

- ٨ - عبد الخالق ( ناصف ) مرجع سابق ، ص ٨٢ ، انظر ايضا :  
- Locke, E.A., " What is Job satisfaction",  
Organizational Behavior and Human Perfor  
mance. op, cit, pp. 309, 336.

- ٩ - عبد الخالق ( ناصف ) مرجع سابق ، ص ٨٣ - ٨٤ انظر ايضا  
- French, Elizbeth, " Effects of the interaction of  
Motivation and Feedback on Task Performance" in  
Alkinson, J. W. (ed.) Motives in Fantasy Action,  
and Society N.Y: Van Nostrand, 1958. PP. 400 -  
408, Stone, E., Op. Cit. PP. 147 - 167.

١٠ - عبد الخالق (ناصف) ، مرجع سابق ، ص ٨٤ - ٨٥ .

١١ - مرجع سابق ، ص ٨٦ ، انظر ايضا

- Flieshman, E., A, Harris, E . F . and Burt  
H., E ., Leadership and supervision in industry,  
Calumbus: Ohio State Univ, Bureau of Educational  
Research, 1955.

هناك العديد من المقاييس التي تقيس الرضا الوظيفي  
من اهمها :

- طرق تحليل ظواهر الرضا ( مثل معدل دوران العمل،  
التغيب ، التمارض ..... الخ.

- طريقة هرزبرج F. Herzberg وهي طريقة القصة التي  
تطلب من مفردات العينة في مقابلات شخصية أن نتذكر  
الاولقات التي تشعر بها بالرضا عن عملها كذلك الاولقات  
الاخرى التي يشعر فيها بعدم الرضا مع محاولة ذكر  
الاسباب في كل من الحالتين ، كذلك طريقة الاستقصاءات  
مثل نماذج استطلاع الرأي تصاغ محتواها وتصمم مناسرها  
من اجل قياس الرضا وهناك العديد من القياسات  
الاخرى . المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٩٠ انظر :

- Brayfield, A., H., and Rathe, H.F., " An Index  
of Job Satisfaction " , J, of Applied psychology.  
Vol, 35(1951)PP. 307 - 311.

- Smith, P.C. Kendall, L.M, and Hulin, Job Descriptive  
Indes, Dept. of Psychology, Ohio:  
Bowling Green Univ., 1975.
- Weiss, D, J., Dawis, R.V., England G.W., and Lafquist,  
L.H., Manual For the Minnesata Satisfaction  
Questionnaire, Questionnaire, Minneapoli :  
Minnesota Studies in Vocational Rebablition, Bulletin,  
Vol. 45, 1967. N. 22.
- ١٢ - عبد الخالق (نامف) ، مرجع سابق ، ص ٩٠ - ٩١ .
- ١٣ - المرجع السابق ، ص ٩١ .
- ١٤ - المرجع السابق ، ص ٩١ - ٩٢ ، انظر ايضا :
- Simon,, A. 11, Adminstrative Behavior N.Y: Free  
Press, 1968, pp. 172 - 175 .
- ١٥ - عبد الخالق ( نامف ) مرجع سابق ، ص ٩٢ ، انظر ايضا :
- Soliman, H.M., and Hartman, R., A., "Asystematic  
Analysis of productivity Determinants  
industrial Engineering ( Sept.)1971.
- ١٦ - المرجع السابق ، ص ٩٢ - ٩٣ .

- ١٧ - المرجع السابق ، ص ٧٣ - ٧٥ انظر ايضا :
- Vroom, V.H. Motivation in Management, N.Y:  
American Foundation For Management Research  
1965.
- ١٨ - المرجع السابق ، ص ٧٥ - ٨٥
- ١٩ - المرجع السابق ص ٩٣ .
- ٢٠ - المرجع السابق .
- ٢١ - المرجع السابق ، انظر ايضا :
- Brayfield, A. H. and Crockett W.H., "Employee  
Attitude and performance" Psychological  
Bulletin (1955) Vol.52pp 396 - 428 .
- ٢٢ - المرجع السابق ، ص ٩٣ .
- ٢٣ - المرجع السابق ، ص ٩٤ .
- ٢٤ - المرجع السابق ، انظر ايضا :
- Maslow, A.H. Motivation and personality. N.y :  
Harper and Row, 1954.
- Herzberg, F., Work and The Nature of man.  
Cleveland : The worle publishing Co.,1966
- ٢٥ - المرجع السابق ، ص ٩٦ - ٩٩ .
- ٢٦ - المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، انظر ايضا :
- Vroom, V.H., Work and Motivqtion. N.Y.: John  
Wiley & Sons, 1964 . PP. 183-185.
- Rensis, L., New Patterns of Mangement. N.y:  
McGraw Hill Book, 1961.

- ٢٧ - المرجع السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .
- ٢٨ - انظر : بيومي ( محمد احمد ) ، علم اجتماع القيم ،  
الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية ، ( ١٩٨١ ، ص ٢١  
وما بعدها .
- ٢٩ - انظر : بيومي ( محمد احمد ) . القيم واثرها على مواقف  
واتجاهات الاسرة في المجتمعات المستحدثة ، الاسكندرية  
دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ ص ١٧ .
- ٣٠ - انظر : دياب ( فورية ) ، القيم والعادات الاجتماعية  
بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية في مصر ، القاهرة  
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ .
- ٣١ - بيومي ( محمد احمد ) ، علم اجتماع القيم ، المرجع  
السابق ص ١٦٢ - ١٦٤ .
- ٣٢ - انظر :  
- Laszlo, E., and Wilbur, J., (edc) Value Theory  
in Philosophy and Social Science, N.Y :  
Gardan and Breach Science publishers, 1973.PP 12-23.
- ٣٣ - لمزيد من المعلومات عن كيفية تغير القيم والاتجاهات  
انظر :  
- Fishbein, M., and Ajzen, I, Belief, A Interaction  
and Behavior. Mass : Addison westey publishing company,  
1975.

- Thomas, K. (ed.) Attitudes and Behavior, London  
Penguin Books, 1971 .

" دراسات فى الشخصية " مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد

( يوليو - أغسطس ١٩٨٢ ) .

٣٤ - نعيم ( سمير ) " انساق القيم الاجتماعية ، ملامحها وظروف

تشكيلها وتغيرها فى مصر " مجلة العلوم الاجتماعية -

الكويت - العدد ٢ ( يونيو ١٩٨٢ ) ص ١٢٨ .

٣٥ - المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

٣٦ - المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

٣٧ - نفلا عن المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

٣٨ - المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

٣٩ - المرجع السابق ، ص ١٣١ .

٤٠ - المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

٤١ - انظر مرسى ( فؤاد ) هذا الانفتاح الاقتصادى ، القاهرة

دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٩٨ .

٤٢ - نعيم ( سمير ) مرجع سابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

٤٣ - نشرت جريدة الاهرام عدد ٢٥٦٤٤ بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٥ الصفحة

الثالثة ، دراسة اجراها خبراء المركز القومى للبحوث من

ولامح السلطة التنفيذية فى مصر منذ عام ٥٢ وحتى الآن .

وجاء فى هذا التقرير ما يأتى :

" كانت اولى ملاحظات الدراسة هى أن معدل التغير الوزارى



في مصر منذ يوليو ٥٢ وحتى الآن يعتبر سريعا جدا فالبلد وزارة الجديدة ( وزارة يوليو ٨٤ ) تأتي تحت رقم ٣٢ وقد تعاقب هذا العدد من الوزارات خلال ٣٢ عاما بما يعنى بأن متوسط عمر الوزارة اقل من عام ٠٠٠٠. و يبلغ عدد الشغفيات التي تقلدت مناصب وزارية منذ عام ٥٢ حتى الآن ٢٩٤ وزيرا منهم ١٣١ وزير في عهد الرئيس الراحل عبد الناصر و ١٦٣ وزيرا في عهد الرئيس الراحل السادات ".

٤٤ - انظر ، معوض (جلال ) ، " ظاهرة عدم الاستقرار السياسى وابعادها الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية " مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت العدد الاول ، (مارس

١٩٨٣ ) ص ١٣١ - ١٤٩ .

٤٥ - نعيم ، (سمير) مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

٤٦ - انظر ايضا : نقلا عن المرجع السابق ، ص ١٢٨ ، انظر ايضا حسين ( محمد محمد ) مفريتنا مهددة من داخلها - مسن اوكار الهدامين - الكويت - مكتبة المنار الاسلامية ١٩٦٨ .

عويس ( سيد ) حديث عن الثقافة ( بعض الحقائق ) الثقافة المصرية المعاصرة - القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية ،

١٩٧٠ .

٤٧ - انظر :

Bayyumi, M.A., The Islamix Ethic of Social Justic

and the spirit of Modernization, An Application

of Weber,s Thesis to the Relationship Between

Religious Values and Social Change in Modern Egypt".

( Unpublished ph. D. Dissertation  
U.S .A . Temple Univ. 1976) . PP. 121 - 155.

٤٨ - انظر:

Ibid : PP. 534 - 593.

Thompson, J.N., and Reischover, R., (eds.)

Modernization of the Arab World :

N.J: D. Van Nastrand Company, 1966. PP. 61- 86.

- Helpern, M., The Politics of Social change in Middle

East and North Africa, N.J. Prencenton Univ.

Press, 1965.

٤٩ - نعيم ( سمير ) " اثر التغيرات البنائية في المجتمع

المصري خلال حقبة السبعينات على اتساق القيم الاجتماعية

ومستقبل التنمية " مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت

العدد اولي - ( مارس ١٩٨٣ ) ص ١١٢ .

٥٠ - المرجع السابق ، ص ١١٤ .

٥١ - المرجع السابق ، ص ١١٤ - ١١٥ .

٥٢ - المرجع السابق ، ص ١١٥ .

٥٣ - المرجع السابق .

٥٤ - هناك العديد من الدراسات الخاصة بتقييم تجربة الانفتاح

الاقتصادي انظر على سبيل المثال :

- الجريتنلى ( على ) خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية  
للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ - القاهرة : الهيئة  
العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

- العيسوى ( ابراهيم ) ، تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية  
: الاقتصادية فى مصر نشرة سلسلة التخطيط رقم ٢ - ١٩٨٠ ، القاهرة  
جهاز تنظيم الاسرة والسكان . المؤتمر العلمى السنوى الرابع  
القاهرة : المركز العربى للبحوث ١٩٨١ .

- حسين ( عادل ) الاقتصاد العربى بين الاستقلال الى التبعية  
١٩٧٤ - ١٩٧٩ بيروت - دار الكلمة للنشر ، ١٩٨١ .

- شبيب ( عبدالقادر ) محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، بيروت دارابن  
خلدون ١٩٧٩ .

- مرسى ( فؤاد ) هذا الانفتاح الاقتصادى : القاهرة : دارالثقافة  
الجديدة ١٩٧٦ .

٥٥ - نقلا عن نعيم ( سمير ) ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

٥٦ - نعيم ( سمير ) المرجع السابق ، ص ١١٧ .

٥٧ - المرجع السابق ص ١٢١ .

٥٨ - المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٥ .

٥٩ - المرجع السابق ، ص ١٢١ .

٦٠ - المرجع السابق ، ص ١١٧ .

٦١ - المرجع السابق

٦٢ - المرجع السابق ص ١١٨ - ١٢٠



- ٧٤ - مقدمة ابن خلدون ، الطبعة الممصرية ص ١٤٦ .
- ٧٥ - انظر دراسة :  
- Belich, R., N., Tokugawa Religion: The Value of  
preIndustrial Japan, Boston : Beacon  
Book, 1970.
- ٧٦ - ماكلييلاند ( دافيد ) مرجع سابق ، كذلك انظر :  
- Mcclelland, D., and Wenter, D., Motivating Economic  
Achievement. New Yourk : The Free Press ,  
1971.
- ٧٧ - ماكلييلاند ( دافيد ) مرجع سابق ، ص ١ ، انظر ايضاً :  
- Hagen, E.E. "How Economic Growth Begins: A Theory  
of Social change", J.of Social Issues, Vol.  
19 ( 1963 ) PP . 20 - 34 .
- ٧٨ - المرجع السابق ، ص ١٧ .
- ٧٩ - انظر دراسة ماكس فيبر عن الاخلاق البروتستانتية وروح  
الراسمالية .  
- weber, M ., The protestant Ethic and the spirit of  
Capitalism. N. Y. Charles Scribnes's Son 1958.  
كذلك انظر ماكس فيبر - اعماله الاخرى الخاصة بالديانة  
اليهودية والمسيحية والبوذية والهندوسية .
- ٨٠ - ماكلييلاند ( دافيد ) مرجع سابق ، ص ٢٢ - ٢٩ .
- ٨١ - المرجع السابق ، ص ٤٨ - ٤٩ انظر ايضاً :  
- Parsons, T., and Smelser, N., Economy and Society.  
N.Y. The Free Press, 1969 .

- ٨٢ - المرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥٤ .
- ٨٣ - المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٥٧ ، انظر ايضا :
- Argule, M., The social Psychology of work  
N. Y: Taplenger Publishing Co., 1972.  
PP. 84- 103.
- ٨٤ - المرجع السابق ص ٥٧ - ٥٨ انظر ايضا دراسة :
- Winterbottam, Marian , R., The Relation of  
Childhood Traning in Independence to  
Achevement motwation (unpublished  
Doctoni Disserlation Univ. Mich, (1953 ) .
- ٨٥ - المرجع السابق ، ص ٥٨ - ٦١ : انظر ايضا:  
Morre, W., E., " Labor Attitudes Toword indus-  
trialization in underdeveloped countries"  
A. Economic Review. Vol 95 (1955) pp.  
156 - 165.
- ٨٦ - المرجع السابق ، ص ٧٨ - ٧٩ .
- ٨٧ - المرجع السابق ، ص ١١٠ - ١١١
- ٨٨ - المرجع السابق ، ص ١١٢ - ١١٧
- ٨٩ - المرجع السابق ، ص ١١٨ ، ١٢٩ انظر ايضا :
- Nash, M. , " Some Social and cultural Aspects of  
Economic Development" in J.L. Finkle and R.W.  
Gable (eds.) Political Development and Social  
change N.Y : John Wiley & soon Inc. 1971  
PP 193 - 203 .

change N.Y : John Wiley & soon Inc . 1971 PP.

193 - 203 .

٩٠ - المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

٩١ - المرجع السابق ، ص ٦٦ ، ٧١ ، ٧٨ .

٩٢ - المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، ١٥٨ ، ١٩٢ ، انظر ايضا :

Hamner, W., C., And Schmidt, F., L., ( ed . )

Contemporary Problems in Personnel : Readings

For the seventies. Chicago , st. Clair Press,

1974.

٩٣ - المرجع السابق ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

٩٤ - هناك عوامل اخرى مثل الطبيعة والسمية والبيئة واشكال

الاسرة . انظر المرجع السابق ، ص ١٩٣ - ١٩٦ .

٩٥ - المرجع السابق ، ص ١٩٧ - ٢٠٠ - انظر ايضا .

- Haselize, B.F., " Economic Growth and Development:

Nonecanamic Factors in Economic Developoment"

A. Economic Review. Vol. 47. ( 1959 ) PP.

28 - 41.

٩٦ - المرجع السابق ص ٢٠٠ - ٢٠٩

٩٧ - المرجع السابق ص ١٢٩ - ٢٣٠

٩٨ - المرجع السابق ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

٩٩ - المرجع السابق ص ٢٣٣ .

- ١٠٠ - المرجع السابق، ص ٢١٨ - ٢٢٢
- ١٠١ - المرجع السابق، ص ٢٢٢ - ٢٢٧، انظر ايضا ص ٢٦ - ٦٨
- ٨٠، ٨٨، ٨٩ .
- ١٠٢ - المرجع السابق، ص ٢٢٧، ٢٢٩ انظر ايضا:
- Etzianic A., The Active Society, A Theory of  
Societal and Political Processes New York:  
The Free Press, 1988.
- ١٠٣ - يقول ابن خلدون في هذا المعنى : " واعتبر ذلك ايضا  
باهل مصر .. كيف غلب الفرع عليهم والخفة والغفلة  
عن العواقب حتى أنهم لا يدخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم  
وعامة مآكلهم من أسواقهم ". المقدمة ، مرجع سابق
- ص ٧٨ .
- .. ..



## الفصل الثالث

### الطبقة الاجتماعية والهجرة الريفيه الحضرية<sup>١</sup>

اهتم تراث علم الاجتماع بدراسة الطبقة والتدرج الطبقي مع بدايات القرن العشرين ، وخاصة فى العشرينيات منه . واتخذت هذه الدراسات عدة مسارات اتفقت مع الاطر الايديولوجية التى يتبناها كل مفكر وفق الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الذى يتحقق من خلاله . وحاول علماء الاجتماع الأوائل أمثال : تشارلز بيك Page وليسترواند Ward ووليم جراهام سمنر Sumner والبيون سمول Small وفرانكلين جيد نجر ، وكولى Cooley ، وروس Rose أن يضعوا أساسا لدراسات الطبقة والتدرج الطبقي فى علم الاجتماع الأمريكى . حتى ظهرت نظرية " طبقة الرام " عند فابلن Veblen وعند منتصف عشرينات هذا القرن نصل الى جيل آخر من العلماء الذين فىروا طريقة تحليل التدرج الطبقي الاقتصادى ، وتمكنوا من عقد مقارنات وارتباطات بين الطبقة وغيرها من متغيرات سيكولوجية ، وتشكل الاطار النظرى لدراسة الطبقة ، وكان للتأثير الماركسى صداة فى هذا الشأن . وظهرت المدرسة الأيكولوجية فى علم الاجتماع الحضرى بزعامة . بارك ويبرجس ، كما ظهر كتاب سوروكين عن الحراك الاجتماعى . وكان لهذا أثره فى تحويل دراسات الطبقة والتدرج الطبقي ، وتفرع الاطار النظرى الى شقين :  
■ اعد هذا الفصل أ.د/فريب سيد احمد .

أحدهما يركز على نظرية التكامل ، ويعتمد الشانى على نظرية الصراع .

وفى عام ١٩٢٩ ظهرت دراسات ليند Lynd وزوجة عن الميدلتاين واتخذت اتجاهها اجتماعيا أنثروبولوجيا فى دراسة المجتمع المعلى الأمريكى . وفى عام ١٩٣٠ كانت دراسات لوييد وارنر Warner عالم الانثروبولوجيا ومساعدية من الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الأمريكى حيث توصلوا الى دليل خصائص المكانة ودليل المشاركة المقومة . وهكذا تأثر علم الاجتماع الأمريكى باطار الانثروبولوجيا الثقافية بالذات ، وذلك فى مجال البحث والنظرية التطبيقية .

وخلال ثلاثينيات القرن العشرين ظهرت مجموعة من المقالات التى اهتمت بالطبقة الاجتماعية وخاصة من منظور المكانة الاجتماعية الاقتصادية ، والمهنة والمستوى التعليمى ، والدخل وقيمة ايجار السكن ... وغير ذلك من المتغيرات التى اعتبرت أبعادا طبقية يمكن تحديد الوقع الطبقي على أساسها . وفى عام ١٩٣٧ نشر ليند وزوجة الدراسة الثانية عن الميدلتاين ، وفى عام ١٩٤٠ ظهرت دراسات وارنر عن البيانكى بيتى مسح مساعديه . وفى هذه الفترة أيضا ظهرت دراسات جيبون دولارد Dollard . كما ظهرت دراسات دافيز Davis وجاردنر Gardner ودراك Drake وكايتون ، وغيرهم .

وبعد هذه الفترة ظهرت مجموعة من الدراسات التي ركزت على التنظير في بحث التدرج الطبقي مثل دراسات ماكيفسر، وبارسونز، وميرتون وسيمسون، وسبير، وكوكس، وبوزارد، وفي الخمسينات ظهرت كتابات باربر، وتيومين، وكينجلى دافيز ولبرت مور، وكوفمان، وهولنجهيد، وريدلش وغيرهم ممن أسهموا في النظرية الطبقية اسهاما ملحوظا سار في أثره علماء الاجتماع المحدثين .

والدراسة الراهنة لاتهتم بالتنظير في حد ذاته ، وانما تهتم بتطوير مقياس التدرج الطبقي الذى يتخذ طابعا موضوعيا كليا ، معتمدا على تقييمات مجتمع البحث لمختلف الأبعاد الطبقية . فهي لم تهتم بهذا فقط ، وانما ركزت كذلك على ربط البناء الطبقي بواحد من موضوعات علم الاجتماع الحضري الأكثر أهمية بالنسبة لنمو المدينة ، وهو موضوع " الهجرة الريفية الحضرية " .

وعلى هذا نحاول أن نلجج اجابات على مجموعة من الاسئلة التى توضع طبيعة الطبقة الاجتماعية المهاجرة من القرية الى المدينة وخصائصها . وهل اندمجت الطبقة المهاجرة مع البناء الاجتماعى للمجتمع الجديد؟ وهل يمكن اعتبار الطبقة المهاجرة عاملا من عوامل التفكك ، أم ضمن عوامل التكامل ؟ وهل يمكن النظر الى الطبقة المهاجرة باعتبارها أحد مسهلات التغير الاجتماعى ، أم أنها عاملا من عوامل

اعاقه التغير ؟ وما هو مدى تكيف الطبقات المهاجرة الى المدينة مع أساليب الحياة الجديدة بالنسبة اليها؟ وما هو البناء الطبقي للمهاجرين من القرية الى المدينة ؟ وماهى طبيعة وخصائص كل طبقة من الطبقات التى تكون الهرم الطبقي للمهاجرين ؟ وما هى اتجاهاتهم ومعتقداتهم وقيمهم ، ونوعية المشكلات التى تواجههم ؟ وهل تختلف الطبقات المهاجرة — سيما بينها من حيث أساليب الحياة وطرائق التفكير؟ وماهى الفروق الطبقية والاجتماعية بين المهاجرين الى المدينة .

وسوف نعرض فيما يلى للاطار المنهجى وأدوات جمع البيانات ومجتمع البحث والعينة ، ودليل الوضع الطبقي ، حتى يتبين البناء الطبقي للمهاجرين من القرية الى المدينة .

#### أولا : المنهج وأدوات جمع البيانات :

استخدم فى هذه الدراسة المنهج الوصفى وخاصة أن طبيعة البحث ترتبط بطريقة المسح الاجتماعى للتعرف على ملامح وخصائص المهاجرين من الريف الى الحضر وارتباط هذه الخصائص — بمختلف الطبقات الاجتماعية التى تتكون منها هذه الفئة من السكان فى منطقة اطراف حضرية . كما استخدم المنهج المقارن وذلك لطبيعة البحث — أيضا — حيث أن ثمة مقارنة بين طبقتين اجتماعيتين هما اللتين تكونان البناء الطبقي للمهاجرين الى منطقة البحث وفق العينة المختارة .

وهذا لا يعنى أن الدراسة الراهنة تحصر أهدافها في مجرد جمع الحقائق، حيث نحاول تفسير وتحليل تلك البيانات التي حملنا عليها من خلال الدراسة الميدانية لتوضيح العلاقة بين الطبقة الاجتماعية وعدد من المتغيرات الأساسية وخاصة ما يرتبط منها بالأبعاد الطبقيّة من جانب، وما يرتبط بخصائص المهاجرين وتكيفهم مع الواقع الجديد الذي يعيشونه من جانب آخر .

وعلى هذا، استخدمت مجموعة من المعادلات الإحصائية لدراسة الفروق بين الطبقتين من خلال دراسة المتوسطات والانحرافات المعيارية، ولقد استخدمت المعادلة التالية للحصول على المتوسط الحسابي في كل حالات المتوسطات ذات الفئات الرقمية .

$$م = م_{مكرر} + \frac{م_{ح} \times ف}{م_{ح}}$$

حيث م تشير الى المتوسط الحسابي وم مكرر تشير الى مركز الفئة المكررة، وم ح تشير الى مجموع حوامل ضرب الانحراف الفرضي للفئات x تكرارها وم ك تشير الى مجموع التكرارات أما ف تشير الى مدى الفئة (١)

(١) السيد محمد خيرى (دكتور)، الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، مطبعة دار التأليف، ١٩٦٣ ص ٨٨

أما متوسط سنوات التحصيل لدى كل طبقة ومتوسط التقدير المهني فقد اعتمدنا عند تقديره على النتائج التي توصلنا اليها عند تحديد " دليل الرفع الطبقي " .

ولقد حملنا على الانحراف المعياري من طريق المعادلة التالية :

$$ع = ف - \frac{\text{مجم ك ح ٢}}{ن} - \left( \frac{\text{مجم ك ح}}{ن} \right) ٢$$

وبلاحظ أن مدلولات الرموز الواردة في هذه المعادلة هي نفس مدلولات الرموز التي وردت في معادلة المتوسط الحسابي ولكن بغياب الى ذلك أن " ن " هنا تشير الى مجموع التكرارات و " ع " تشير الى الانحراف المعياري (٢) .

أما اختبار " ت " فقد حملنا عليه من طريق تطبيق المعادلة التالية :

$$ت = \frac{\bar{X}_1 - \bar{X}_2}{\sqrt{\left( \frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2} \right) \frac{S_p^2 (n_1 + n_2 - 2)}}}$$

حيث م ١ = متوسط قيم العينة الاولى

م ٢ = متوسط قيم العينة الثانية

ن ١ = عدد أفراد العينة الاولى

ن ٢ = عدد أفراد العينة الثانية

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

ع ١ = الانحراف المعياري للمعينة الأولى

ع ٢ = الانحراف المعياري للمعينة الثانية (١)

ويكشف عن قيمة ت تحت درجة الحرية التي تعادل ن<sub>١</sub> + ن<sub>٢</sub> - ٢

ولقد تم جمع البيانات عن طريق تطبيق استمارة مقابلة Interviewing Scheduel شملت ستون سؤالاً، تبدأ ببيانات أولية عن الحالة كالنوع، والسن، والديانة، والحالة الزوجية وعدد الزوجات، وعدد الأبناء . وتتناول النقطة الثانية العلاقة بين طبقة الاجتماعية والتعليم، وتضم أسئلة تدور حول مستوى تعليم المبحوث، وتعليم أبناؤه الذكور والإناث، وتعليم الزوجة، والبند الثالث يتضمن أسئلة حول المهنة الخاصة بالمبحوث، ومهنة أولاده الذكور والإناث، ومهنة الزوجة، ويركز البند الرابع على الحياة الاقتصادية للأسرة، من حيث دخل المبحوث ومصادر الدخل، ودخل الأبناء من عملهم، ودخل الزوجة، وإجمالي دخل الأسرة . أما البند الخامس فيركز على المسكن، من حيث ملكيته، ونوعية بناؤه، وعدد الحجرات، وطبيعة السكنى، والمشكلات المرتبطة بالمسكن . وتستوضح النقطة السادسة مدى تكيف المهاجرين في المدينة حيث تعرف للموطن الأعلى ومناطق الطرد، وأسباب الهجرة، والذين تدعوا المساعدة للمهاجرين عندما وصل المدينة لأول مرة، واتجاهاته نحو سكان المدينة الأصليين، والمفاضلة بين محل الإقامة الحالي والموطن الأعلى،

---

(١) السيد محمد خيرى، مرجع سابق، ص ٣٦١ .

ورغبة المهاجر في الانتقال خارج منطقة سكناه أو خارج المدينة ككل . والمناطق التي يرغب في الانتقال إليها داخل المدينة . كما يوضع هذا البند مدى تكيف المهاجر مع زملائه بالعمل أو جيرانه ، ومدى تفكيره في العودة الى موطنه الأصلي ، وأخيرا تركّز استمارة المقابلة على بعض الاتجاهات الاجتماعية للمهاجرين مثل الحرص على أداء الصلاة ، وزيارة الضايخ وأولياء الله الصالحين ، والحرص على تعليم البنات وممارسة تنظيم الأسرة ، والمشكلات التي تواجهه في المهجر ، وكيفية شغل الفراغ .

وبعد اختبارات صياغة استمارة البحث ، وترتيب أسئلتها وفقا لمؤلف المقابلة ، طبقت الاستمارة عن طريق المقابلة وكانت الأسئلة من النوع المغلق النهائية في غالبها ، وذلك لتعدد جامعي البيانات الذين تم تدريبهم على كيفية استيفاء استمارة البحث . كما تضمنت الاستمارة بعض الأسئلة المفتوحة النهائية ، حتى يتسنى للمبحوث تحديد الاجابات التي يراها مناسبة للحقائق التي يعبر عنها أو الاتجاهات والقيم التي يعتنقها .

وقد تمت مراجعة الاستمارات ميدانيا لاستكمال البيانات التي لم تسجل بطريق السهو ، والتأكد من استيفاء جميع بيانات المطلوبة . كما تمت مراجعة الاستمارات مكتبيا من



من حيث الشكل والموضوع ، وقد جمعت البيانات خلال شهر مارس

٠ ١٩٨١

### ثانيا : مجتمع البحث والعينة :

تهتم الدراسة الراهنة بتقويم الوضع الطبقي لرب الأسرة على أنه يمثل الأسرة ككل . وكما تذهب العديد من الدراسات فان الوضع الطبقي للأسرة يتحدد عن طريق تحديد السبلور الاجتماعي والاهمية الوظيفية وتقويم رب الأسرة الذي يكون في العادة اكبر الذكور الناضجين . وعلى حد ما يذهب شومبيتر فان الاسرة " ليست خفا فيزيقيا ، ولكنها وحدة طبقية (١)

فلماذا نعالج الاسرة باعتبارها الوحدة داخل نسق التدرج الطبقي ، ولم ننظر الى الشخص الفردي ؟ ان هذا يحدث لأن الأسرة تختلف في كل مجتمع من حيث بنائها الداخلي وهي تتجه الى أن تكون وحدة متماسكة معتمدة على الزواج وتشارك في محل اقامة واحد ، وتقوم ككل بعملية التنشئة الاجتماعية واكساب اعضائها قيما ومعايير تختص بها هي وتميزها عن غيرها (٢).

(1) Joseph Schumpeter, Imperialism & Social class, P, 148.

(2) B.Barber, social Stratification, N.Y., 1957, PP. 73 -

وعملية التنشئة هذه تقوم على أساس ما اكتسبته الأسرة — ذاتها — من قيم متوارثة أو مكتسبة عن طريق الرفع الطبقي للزوجين . ان الارتباط الوثيق والدائم بين الوالدين والابناء كل بالآخر ، انما يتطلب نسجا مترابطا من التوحدات المتبادلة سواء من حيث الشعور الخاص بها كوحدة ، أو شعورهم نحو غيرهم من أعضاء المجتمع المحلي الذي يعيشونه ويتفاعلون معهم . وبهذا يتحدد الرفع الطبقي للأسرة من طريق تقويم رب الأسرة ذاته على أساس الأبعاد الموضوعية التي يحددها المقياس الطبقي .

وعلى هذا ، اختيرت عينة عشوائية تمثل ١٥٠ حالة من المهاجرين الى منطقة السيوف ( شماعه ) ، ونظرا لعدم توافر بيانات تدل على المهاجرين ، لذلك اضطر الباحث أن يسحب عينته (بالحصه ) حتى اذ تبين له أن الحالة مهاجرة الى هذه المنطقة من منطقة ريفية ، أخذها في اعتباره ، وإذا لم تكن هكذا تركها .

وإذا بدأ حجم العينة ضئيلا الى حد ما ، فليس هذا مسن الغريب في دراسة موضوع شائك كالتدرج الطبقي من جانب ، واختيار عينة تمثل المهاجرين من مناطق ريفية من جانب آخر ، ولقد تأكد للباحث أهمية الاكتفاء بهذا العدد من الحالات ، حيث أن دراسات متشابهة اعتمدت على عدد أقل بكثير من ذلك الذي حدد موضوع جمهور البحث . ففي دراسة أجراها

سارايولا بلغت عينة البحث ثمانية عشر شخصا في مجتمع مجلى معين وستة عشر في مجتمع محلى آخر بفنلندا (١). وفى دراسة أجراها مجلس البحوث اليابانى كانت العينة ٨٠٠٠ شخصا من المجموع الكلى الذى يبلغ ٧٨٠٠٠٠٠٠ شخصاً (٢)

ولقد أجرى توماس لازويل دراسة على عينة من سكان مدينة سيتروس بلغت ٥٦ شخصا من المجموع الكلى للسكان الذى يصل الى حوالى ٢٠٠ شخص ، وتقع هذه المدينة فى واد فسيح جنوب كاليفورنيا ، وليس هذا النموذج ممثلاً للمجتمع المحلى الأمريكى (٣). ولقد أختيرت هذه العينة على اساس محكات محددة مثل طول مدة الإقامة فى المجتمع

- (1) Sakari Soriola, " Defining social class in to Finish communities ", inter. Soci. Assoc., vol., P. 109.
- (2) Research Committee, Japan sociological society, " Social Stratification & M obility in the six Large cities of Japan" Inter. Soci. Assoc., vol. P., 415.
- (4) Thowas E. Lasswell, " Astudy of social Stratification using an are a sample of Ratens" A.S.R., vol. 19, 1954, P. 310 - 311.

المحلى أو الميلاد فيه . وكان هدف الدراسة توضيح تأثير أحكام المكانة عن طريق أعفاء المجتمع الذين يتفاعلون سويا ، حيث سئلوا عن وصف الطبقات الاجتماعية التى يتصورونها على اساس خمسة وعشرين مجكا للتوحد الطبقي مثل المكانة الاقتصادية والعفوية فى كنيسة معينة ، والتعليم والأسرة والمشاركة فى شئون المجتمع وطول مدة الإقامة به . وأسفرت نتائج الدراسة عن عدم وجود اتجاه محدد لعدد الطبقات الموجودة بالنموذج حتى لو استعان بالاخباريين (١)

#### ثالثا : دليل الوضع الطبقي :

مرضنا فى دراستنا التى أجريناها عام ١٩٧٠ بعنوان " الاتجاه السوسولوجى فى دراسة التدرج الطبقي " ، دليلا للوضع الطبقي ، استخلصناه من خلال دراسة تقويمية للدراسات السابقة التى أتمدت على القياس الكمي فى تحديد الوضع الطبقي ، وتم اختبار هذا المقياس المقترح ميدانياً وانتهينا بوضع مقياس نهايته القصوى مائة درجة موزعة على العوامل الاقتصادية ( بنسبة ٥٠ ٪ ) والمهنية ( بنسبة ٣٠ ٪ ) والتعليمية ( بنسبة ٢٠ ٪ ) .

وحددنا مقياس الوضع الطبقي الذى توطننا اليه من دراسة " البناء الطبقي فى القرية المصرية " عام ١٩٧٣ ، بمائة درجة (١) Idid. , PP.313.

أيضا ، موزعة على العوامل الاقتصادية (بنسبة ٤٠ ٪) والمهنية ( بنسبة ٢٠ ٪) والتعليمية (بنسبة ٢٠ ٪) ، وأضيف الى هذا المقياس " المسكن " كبعد آخر (بنسبة ١٠ ٪) .

وفى دراسة " الطبقة الاجتماعية وانحراف الأحداث " التى أجريها بمدينة الاسكندرية عام ١٩٧٦ ، حددنا المقياس بمائة درجة أيضا ، موزعة على نخل الأسرة (بنسبة ٤٠ ٪) ومهنة رب الأسرة ( بنسبة ٢٠ ٪ ) ومستوى تعليمه ( بنسبة ٢٠ ٪ ) ، وأصبحت درجات المسكن ١٥ ٪ ، وأضيف عمل الزوجة كبعد آخر ( بنسبة ٥ ٪) .

ان التعديلات التى أدخلناها على مقياس ١٩٧٠ لم تكن بناء على قراءات نظرية عالمية ومحلية حاولت تعديل الطرق التقليدية فى المقياس الطبقي ، فقط ، وانما من خلال دراسات واقعية اعتمدت على اتجاهات الجمهور نحو الوضع الطبقي وأبعاده ومعاييره . وبهذا كان كل مقياس جديد يضيف شيئا أو يفسر ويفعل شيئا آخر من خلال المقابلات التى نجريها مع عينات جمهور البحث أو المقيمين بمنطقة البحث .

وعلى هذا استطاعت الدراسة الراهنة ان تعمل الى دليل للوضع الطبقي يمكن استخدامه فى المنطق الحضرية التى لها نفس خصائص منطقة الأطراف الحضرية التى طبقت الدراسة عليها . حيث يعطى للمعامل الاقتصادى أربعون درجة ولمهنة

رب الأسرة ثلاثون والمستوى تعليمه عشرون درجة و مستوى تعليم  
الزوجة عشر درجات .

أما من العامل الاقتصادى فقد قيس من طريق مقدار دخل  
الأسرة من جانب وله ثلاثون درجة ، ووجود معادر أخرى للدخل  
ولها خمس درجات ، و ملكية المسكن ولها خمس درجات أخرى  
وتحدد درجات مقدار الدخل تحديدا حسابيا يتفق مع فئاته  
على النحو التالى :-

الدرجة	الفئة
٦	- ٢٠
٩	- ٢٠
١٢	- ٣٠
١٥	- ٤٠
١٨	- ٥٠
٢١	- ٦٠
٢٤	- ٧٠
٢٧	- ٨٠
٣٠	+ ٩٠

و قد تحددت درجة المستوى التعليمى عن طريق سنوات  
التحصيل الدراسى على النحو التالى :-

الدرجة	مستوى التعليم
١	أبسط
٢	يقرأ فقط
٤	يقرأ ويكتب
٦	ابتدائي
٩	اميداني
١٢	ثانوي
١٦	جامعي
٢٠	عالي

كما حددت الدرجة المخصصة لتعليم الزوجة حسب تصنيف الدرجة الممنوحة لرب الأسرة و فوق مختلف مستويات التعليم و ذلك حتى يصبح للمستوى التعليمي لهما ٢٠ ٪ من درجة المقاييس ككل ، و ذلك منطقي من حيث أن تعليم الزوج أكثر شيوعاً من تعليم الزوجة .

و لقد قسمت درجات المهنة حسب فئاتها ، كما خرجنا بها من دراسات سابقة عند تقييم الجمهور لمختلف فئات المهنة و تعددت الدرجات على النحو التالي :-

الدرجة	فئات المهنة
٦	عامل صناعي
٦	بائع متجول
٦	أعمال حرة
٦	جندى
١٢	مهن
١٢	حرف
١٢	تاجر
١٢	خدمات
١٨	موظف
١٨	موظف كتابي
٢٤	مهن تتطلب مؤهلات عليا
٣٠	مهن إدارية وفنية عليا

وتعورنا البناء الطبقي لمجتمع البحث على أنه ينقسم إلى ثلاث طبقات، حيث تقسم درجات المقياس المائة على هذه الطبقات الثلاثة، بحيث يصبح المرء من أبناء الطبقة الدنيا إذا كان مجموع درجاته في المقياس أقل من الثلث ويقع في الطبقة العليا إذا حصل على أكثر من ثلثي الدرجات. أما إذا حصل على درجات تقع بين الثلث والثلثين



فهو في الطبقة الوسطى .

و بتطبيق هذا المقياس على جميع مفردات البحث ، توصلنا الى عدم وجود أى من المهاجرين من الريف الى الحضر بالطبقة العليا ، حيث لم يحمل واحد منهم على أكثر من ثلثى درجات المقاييس ، بينما وقعت ٥٦ حالة ( بنسبة ٣٣/٢٣٧ ) فى الطبقة الوسطى ، ووقعت بقية الحالات ( ٩٤ حالة ) ( بنسبة ٦٧/٢٦٢ ) فى الطبقة الدنيا . وعلى هذا ، سوف تتم التحليلات على مستوى هاتين الطبقتين .

=====

## الطبقة الاجتماعية والهجرة الريفية الحضرية

( دراسة ميدانية )

=====

يتزايد النمو السكاني في المناطق الريفية بمعدلات تفوق المساحة المزروعة و فرص العمالة ، و بالتالى تتناقص فرص العمل ذات العائد المناسب . كما أن القرية تتمتع الآن بانخفاض أسعار المواد الأولية من المنتجات الزراعية أو عدم نمو أسعارها بشكل ملائم ، و خاصة بعد ظهور بدائل صناعية للمواد الطبيعية الأولية ، بالإضافة الى تخلص الخدمات الصحية والتعليمية و الاسكان وغيرها ، عن المستوى الذى يكفل الحد الأدنى لحياة مناسبة . و كانت هذه بمثابة عوامل طرد من المجتمع المحلى الريفى الى المجتمع الحضرى .

و بهذا تمثل الهجرة من الريف الى الحضر الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية ودليل ذلك زيادة نمو سكان الحضر على الرغم من أن الزيادة الطبيعية لهم أقل بكثير منها بالمجتمع القروى . ولذلك فإن الفرق بين المعدل الطبيعى للزيادة السكانية و بين الزيادة السكانية الواقعية لذاتها ، يرجع الهجرة من مناطق أخرى الى المناطق الحضرية و هذا يؤثر فى النمط الحضرى للمدينة و خاصة فى مجتمعات العالم الثالث .

تشابه دوافع الناس للهجرة من اقليم الى اقليم

والمنطقة التي يوجد بها فرص عمل أكبر و أجور مرتفعة ربما تجذب المهاجرين إليها . و يمكننا القول بأن الهجرة الداخلية تؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الطرد و مناطق الجذب على السواء ، مما يحمل أهمية لدراساتها واضحة ، وخاصة عند ربط الهجرة الريفية الحضرية بنوعيتها الطبقات المهاجرة . و تهتم دراسات علم الاجتماع الحضري من ناحية أخرى - بتوضيح التكيف الاجتماعي للمهاجرين - واندماجهم في حياة المدينة . كما تهتم بتوضيح المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تصاحب عملية الهجرة الريفية الحضرية .

و تعمل الهجرة الريفية الحضرية على اختلاف التركيب السكاني بالمدينة . كما تعمل على نزوح المهاجرين الى السكنى في منطقة محددة ، وخاصة في المنطقة التي سبقهم اليها اقارب أو مواطنين من موطنهم الاصلى . و على هذا تهتم الدراسة الراهنة بتوضيح هذه القضايا التي أشارها علماء الاجتماع الحضري ، و تفيق اليها ربط هذه القضايا بالبناء الطبقي للمهاجرين .

و نعرض فيما يلي لنتائج الدراسة الميدانية من حيث خصائص مجتمع البحث ، و الطبقة الاجتماعية و علاقاتها بالتعليم ، و المهنة والحياة الاقتصادية ، و حالة السكنى و تكيف المهاجرين في المدينة ، و علاقة الطبقة بالاتجاهات الاجتماعية .

أولا : خصائص مجتمع البحث :-

=====

أشرنا فيما سبق الى أن الدراسة الحالية تركز على رب الأسرة الذكر ، و هو في العادة الأب - أو الزوج - الأ لى حالات وفاة الأب فيصبح الابن الأكبر بمثابة رئيس الأسرة ولهذا فان جميع حالات الدراسة من الذكور ، و سوف نعرض فيما يلى لخصائص معينة البحث من حيث السن والديانة و الحالة الزوجية وعدد الزوجات وعدد الابناء . و تعتبر هذه النقاط أهم ما يوضح خصائص الأسرة موضوع الدراسة من خلال عائلها الذى يمثلها اجتماعيا واقتصاديا و طبيا كما أشرنا من قبل .

١ - أوضحت البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الوسطى ( ٢٣,٩٣٪ ) يتراوح عمرهم بين ٣٠ و أقل من ٤٠ سنة ، بينما النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الدنيا ( ٢٧,٦٦ ٪ ) يتراوح عمرهم بين ٤٠ و أقل من ٥٠ سنة . يلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة ( ٢٦,٧٨ ٪ ) تتراوح أعمارهم بين ٤٠ و أقل من ٥٠ سنة ، فى حين يلى ذلك فى الطبقة الدنيا ( ٢٥,١٠ ٪ ) من تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و أقل من ٤٠ سنة . وتتقارب معدلات من تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و أقل من ٦٠ سنة فى الطبقتين حيث تبلغ النسبة فى الطبقة الوسطى ( ٢٣,٢٢ ٪ ) و فى الطبقة الدنيا ( ٢٢,٣٦ ٪ ) و يلى ذلك فى

الطبقة الوسطى نسبة (١٢ر٥٠٪) ممن يزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة ، في حين يلى ذلك فى الطبقة الدنيا ( ١٧ر٧ ٪ ) ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و أقل من ٣٠ سنة . و تنعكس هذه المرحلة العمرية فيما يلى ذلك بين كلتا الطبقتين حيث تبلغ نسبة (٧ر٣٪ ) ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و أقل من ٣٠ سنة بينما تبلغ نسبة (١٠ر٦٤٪) ممن تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة .

و بحساب متوسط السن فى الطبقتين . يتضح أنه يزداد قليلا بالطبقة الوسطى ( بمعدل ٥ر٥٧ سنة ) عند الطبقة الدنيا ( بمعدل ٤ر٤٦ ) . لكان الانحراف المعيارى لسن أعضاء الطبقة الوسطى ١٠ر٩٥ سنة فى حين بلغ بالنسبة للطبقة الدنيا ١١ر٨٣ سنة . و بتطبيق اختبارات الفروق ، اتضح أن قيمة  $t = ١٠٣$  و هى قيمة غير دالة احصائيا . و معنى هذا أنه لا توجد فروق جوهرية بين الطبقتين فيما يتعلق بـ سن رب الأسرة . و هذا يؤكد ان عامل السن لا يهتمير بعدا طبائيا فى المجتمع الحضرى ، لانه قد يصبح كذلك فى مجتمعات متخلفة أو بدوية أو حتى قروية ، اذ ينظر أعضاء القرية بعين الاحترام الى كبار السن بالقرية . أما فى المجتمع الحضرى فليست هناك تلك النظرة .

٢ - أكدت النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين يدينون بالديانة الإسلامية ، حيث بلغت

النسبة في الطبقة الوسطى ( ٨٣٫٩٣ ٪ ) ، بينما بلغت النسبة في الطبقة الدنيا ( ٨٦٫١٨ ٪ ) . في حين بلغت النسبة في الطبقة الوسطى لمن يدينون بالديانة المسيحية ( ١٦٫٠٧ ٪ ) بينما بلغت في الطبقة الدنيا ( ١٣٫٨٣ ٪ ) .

٣ - أوضحت بيانات الدراسة أن كل جمهور البحث في الطبقة الوسطى متزوجون ( ١٠٠ ٪ ) و كذلك بالنسبة الغالبة من جمهور البحث في الطبقة الدنيا ( ٩٣٫٦٣ ٪ ) . و يلى ذلك نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج في الطبقة الدنيا حيث بلغت ( ٤٫٢٥ ٪ ) ، و يليها نسبة المطلقين أو الأرملة حيث بلغت النسبة ( ١٠٫٦ ٪ ) في كل من هاتين الفئتين و يعود ذلك الى طبيعة اختيار العينة من جانب ، و الى أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة يدينون بالإسلام الذى يحبذ الزواج و يدعو اليه ، و الى طبيعة الحياة القروية ذاتها التى جاءوا منها ، حيث يغفل المجتمع القروى الزواج فى سن مبكرة سواء بالنسبة للذكور أو الإناث .

٤ - أوضحت البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين متزوجون بزوجة واحدة ، حيث بلغت النسبة فى الطبقة الوسطى ( ٨٩٫٢٩ ٪ ) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا ( ٨٢٫٩٨ ٪ ) . و يلى ذلك أيضا فى كلتاهما الطبقتين نسبة من هم متزوجون من زوجتين ، حيث بلغت فى الطبقة الوسطى ( ٧٫١٤ ٪ ) بينما بلغت فى الطبقة

الدنيا (٨١% ) . و نسبة طفيلة أيضا في كلتا الطبقتين من هم متزوجون بثلاث زوجات حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٣٧% ) بينما بلغت في الطبقة الدنيا (٢١٢% ) . وهذا يعنى ارتفاع معدل من يرتبط من أرباب الاسر موفوع الدراسة بزوجة واحدة بالطبقة الوسطى منه بالطبقة الدنيا من جانب ، وارتفاع المعدل أيضا فيما يرتبط بمن يتزوج أكثر من اثنتين . حيث يرتفع معدل من يتزوج من اثنتين بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى ارتفاعا قليلا . و على العموم فان حساب معدل الزواج بالنسبة للطبقتين لم يوضح أن هناك فروق بينها حيث يبلغ المعدل ١١٤ زوجة في كلتا الطبقتين .

٥ - تبين الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين لديهم ابن واحد من الذكور ، حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٢٨٧% ) بينما بلغت في الطبقة الدنيا (٢٧٦% ) . وى ذلك نسبة من لديهم اثنان من الذكور فى كلتا الطبقتين أيضا ، إذ بلغت في الطبقة الوسطى ( ٢٣٢% ) ، بينما بلغت في الطبقة الدنيا ( ٢٤٧% ) . ثم تشترك الطبقتان أيضا في نسبة من لديهم ثلاثة أبناء من الذكور حيث بلغت في الطبقة الوسطى ( ١٦٠% ) ، بينما بلغت في الطبقة الدنيا ( ١٤٨% ) . وى ذلك أيضا فى كلتا الطبقتين من لديهم

أربعة أبناء من الذكور حيث بلغت النسبة في الطبقة الوسطى (١٦٠٧٪) بينما بلغت النسبة في الطبقة الدنيا (٧٤٥٪). وعلى ذلك في الطبقة الوسطى نسبة من لا يوجد لديهم أبناء من الذكور (١٠٧١٪) في حين يلى ذلك في الطبقة الدنيا نسبة من لا يوجد لديهم أبناء اطلاقاً (٧٤٥٪). ثم تشترك الطبقتان في نسبة من لديهم أكثر من أربعة أبناء من الذكور حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٣٦٪) بينما بلغت في الطبقة الدنيا (٣٨٪). بينما هناك نسبة ضئيلة من جمهور البحث في الطبقة الدنيا من لا يوجد لديهم أبناء من الذكور (٥٣٢٪).

و على هذا يتخذ عدد الابناء الذكور منحني تنازلياً بالنسبة للطبقتين معا ، حيث يتزايد معدل من لديه ابن واحد يلى ذلك من لديه اثنين من الابناء الذكور وهكذا . ويقصد في البيانات السابق مرفها ( بمن ليس لديهم أبناء الذكور) أن لديهم اثنا دون الذكور . أما من " ليس لديهم أبناء اطلاقاً " فهم اما الذين لم يتزوجوا اطلاقاً ، أو الذين تزوجوا و ليس لديهم أبناء من الجنسين .

و بحساب متوسط عدد الابناء الذكور ، يتضح زيادة معدلهم بالطبقة الوسطى ( بمعدل ٢١٤ ابن ) عنه بالطبقة الدنيا (بمعدل ١٩٥ ابن ) ، بينما يعقل المعدل الاجمالى للأبناء الذكور في مجتمع البحث ٢٠٣ وهذا يعنى ارتفاع المعدل



بالنسبة للطبقة الوسطى من الطبقة الدنيا .

٦ - ويبدو المنحنى التنازلى - أيضا - فيما يتعلق بانجاب  
الاناث . حيث يتزايد معدل الاسر التى بها ابنة واحدة  
من تلك التى بها ابنتين أو ثلاث . . . وهكذا . فلقد  
أوضحت البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث  
فى كلتا الطبقتين لديهم ابنة واحدة من الاناث ، حيث  
لغت فى الطبقة الوسطى ( ٣٢,١٤ ٪ ) ، بينما بلغت فى الطبقة  
الدنيا ( ٣٥,٣ ٪ ) . وبقى ذلك فى كلتا الطبقتين - أيضا  
من لديهم اثنتان من الاناث ، حيث بلغت النسبة فى الطبقة  
الوسطى ( ٢٥ ٪ ) ، بينما بلغت فى الطبقة الدنيا  
( ٢٠,٢١ ٪ ) . ثم يلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة ممن  
لا توجد لديهم أبناء من الاناث ( ١٦,٠٧ ٪ ) ، بينما يقابل  
ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من لديهم ثلاث بنات ممن  
الاناث ( ١٥,٩٦ ٪ ) . أما الطبقة الوسطى فان نسبة  
من لديهم ثلاث بنات هى ( ١٢,٢ ٪ ) يقابلها فى الطبقة  
الدنيا من لا توجد لديهم أبناء من الاناث ( ١٣,٨٣ ٪ ) .  
و نسبة أقل فى الطبقة الوسطى من لديهم أكثر من أربع  
بنات ( ٨,٩٣ ٪ ) بينما تقل النسبة فى الطبقة الدنيا  
من لديهم أربع بنات فقط ( ٨,١ ٪ ) . والنسبة الضئيلة  
من جمهور البحث فى الطبقة الوسطى من لديهم أربع  
بنات ( ٣,٦ ٪ ) أما الطبقة الدنيا فيقابل ذلك نسبة من

لا يوجد لديهم أبناء أطلاقاً (٢٤٥ ٪) و أقل المعدلات  
فى الطبقة الدنيا نسبة من لديهم أكثر من أربع بنات  
(٢١٣ ٪) .

و بحساب متوسط عدد الأبناء الإناث ، يتضح - أيضا - زيادته  
فى الطبقة الوسطى ( بمعدل ١.٨٦ ابنة ) عنه بالطبقة الدنيا  
( بمعدل ١.٦٩ ابنة ) و هذا ارتفاع قليل نسبيا إذا ما قيس  
بالنسبة لمعدل الأبناء الذكور عموما . ولقد أوضحت حسابات  
المتوسطات أن عدد الأبناء - ذكور وإناث - يتزايد معدلهم  
بالطبقة الوسطى الى أن يصل الى ٤ أبناء للأسرة ، وينخفض  
هذا المعدل ليصل الى ٢.٦٤ ابنا للأسرة من الطبقة الدنيا  
و عموما ، فإن معدل الأبناء يتزايد للأسرة المهاجرة من القرية  
الى المدينة ، حيث تشارك معظم الطبقات فى القيم الخاصة  
بالإنجاب و الرغبة فى تكوين أسرة كبيرة الحجم . و إذا كان  
البعث يرجع هذه الرغبة الى تلغيل القروى لعدد أكبر من  
الأبناء لكى يعاونوه فى العمل الزراعى ، فإن الدراسة الراهنة  
تؤكد على رسوخ القيم القروية فى عقلية المهاجر رغم  
إمكانية تكيفه لمجتمع المدينة .



## ثانيا : الطبقة الاجتماعية والتعليم :-

التعليم عملية من عمليات تأهيل الفرد للحياة الاجتماعية وهو يختلف باختلاف المجتمعات . و تسعى الدول - عادة - الى نشر التعليم واتاحة الفرص لجميع المواطنين على السواء وهو ما يعرف بمبدأ تكافؤ الفرص . بالإضافة الى أن "التعليم" يدخل كعامل أساسى منذ تقييم الوضع الطبقي للفرد ، وترتقى الأسرة اجتماعيا واقتصاديا بعدد أعضائها المتعلمين اذ من طريق التعليم يشغل الفرد مهنة معينة تفوق فى مركزها الاجتماعى تلك التى يشغلها أقل منه قسطا من التعليم . بل ان المجتمع المحلى ينظر الى المتعلمين غير تلك النخبة الى يلقبها على غير المتعلمين .

و تقل نسبة المتعلمين فى الريف اذا قيست بالنسبة للمدينة ، وقد كان هذا راجعا الى انتشار المدارس بالمدين وخاصة فى المراحل التالية للتعليم الأولغ أو الالزامى ولكن هذه النسب تتناقض الآن نظرا لانتشار المدارس فى معظم القرى . ويرجع انخفاض معدل المتعلمين فى الريف الى طبيعة المجتمع الريفي التى تجذب الابناء فى سن مبكرة الى العمل على اعتبار أن الأولاد مصدر دخول الأسرة ، كما يرجع الى رغبة الأسرة فى نقل خبراتها فى الانتاج الزراعى الى أولادها بالعمل والتدريب فى الحقل .

و كلما كان الوالدان متمتعين بمكانة اجتماعية رفيعة  
كلما تهيأت فرص للأبناء كي يحصلوا على مستويات تعليمية  
مليئة للتوكل الى مكانة اجتماعية رفيعة ، بينما يؤدي انخفاض  
المكانة الاجتماعية للوالدين الى حرمان الابناء من التعليم  
العالى و الى عدم تمكنهم من شغل مهن على مكانة اجتماعية  
عليا . و تشير البحوث التي أجريت على طلاب المدارس الثانوية  
الى حدوث تغيرات هامة خطيرة في أوضاعهم الاجتماعية بحيث  
هذا أبناء الطبقة العاملة يكونون نسبة أكبر مما كان عليه  
الحال فيما قبل . (١)

فماذا يحدث اذن بالنسبة لمعدلات التعليم ، و قد انتقل  
القروي من القرية الى المدينة ؟ و هل استطاع أن يغير من  
قيمة القروية و يهتم بتعليم أبنائه ذكورا و اناثا ؟ أم أنه  
يهتم بتعليم الذكور عن الاناث ؟ و ماذا عن تعيم زوجاته ؟  
وماذا من مستوى تعليمه هو ؟ و هل استطاع من خلال معيشته  
بالمدينة أن يرتقى اجتماعيا من طريق تعليم ذاته ؟ .

تحاول الدراسة الراهنة أن تجيب على هذه الاسئلة في ضوء  
البناء الطبقي للمهاجرين الى منطقة البحث . ولذلك نعرض  
الى حقائق جاءت بها . الدراسة الميدانية من حيث تعليم رب  
الاسرة ، و عدد أبنائه الذين يتعلمون - ذكورا و اناثا -

(١) D.V. Glass; Social Mobility in Britain, London;

W.J.H. spott; 1954. P. 24 .

• مستواهم التعليمي ، و مدى التعليم الذي وصلت اليه الزوجة  
و لعل في هذه البيانات ما يؤكد على اعتبار التعليم أحد  
الابعاد الرئيسية في القياس الطبقي من جانب ، و أن رب الأسرة  
هو الذي يمثل الأسرة ككل منده وضع قياس طبقي يوضح الطبقي  
للأسرة .

١ - اتضح من الدراسة الميدانية أن النسبة الغالبة مسن  
جمهور البحث في الطبقة الوسطى (٢٣,٩٣ ٪) يقرأ ويكتب  
بينما النسبة الغالبة من جمهور البحث في الطبقة الدنيا  
(٥٣,١٧ ٪) أميون . ثم تنعكس النسبة بعد ذلك في  
كلتا الطبقتين حيث تبلغ نسبة الأميين في الطبقة  
الوسطى (١٩,٦٤ ٪) بينما تصل نسبة من يقرأ و يكتب  
في الطبقة الدنيا الى (٤١,٨١ ٪) و يلي ذلك في الطبقة  
الوسطى نسبة من وصلوا الى المرحلة الثانوية (١٩,٦٤ ٪)  
و يليها من وصلوا الى المرحلة الابتدائية (١٢,٥ ٪)  
ثم المرحلة الجامعية (٧,١٤ ٪) ثم مرحلة التعليم  
الاعدادي (٣,٦٥ ٪) ، بينما نسبة ضئيلة منهم يقرأ  
فقط (١,٧٩ ٪) . أما بالنسبة للطبقة الدنيا فقد  
اشترك نسبة من وصلوا الى مرحلة التعليم الابتدائي  
أو الاعدادي (٢,١٣ ٪) يليهم نسبة ضئيلة (٠,٦ ر ١ ٪)  
منهم يقرأ فقط . و هذا يوضح مدى ارتفاع نسبة التعليم  
بين جمهور البحث في الطبقة الوسطى منه في الطبقة  
الدنيا .

و على هذا نجد أن معدل الأميين يتزايد بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى ، وكذلك الحال فيمن يقرأ و يكتب ، أما من حصلوا على مستوى معين من التعليم فتتزايد معدلاتهم بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا بالمرحلة الابتدائية والاعدادية . و فيما يتعلق بالمرحلة الثانوية والجامعية فليس هناك من أرباب أسر الطبقة الدنيا من وصل اليها . و من ناحية أخرى نجد منحنى تنازليا للتعليم بالنسبة للطبقة الدنيا .

من الأميين الى الذين يقرأون ويكتبون ... وهكذا . و هذا يدل على ارتباط المستوى التعليمى لرب الأسرة بالمستوى الطبقي عموما ، ويدل من جانب آخر على صدق المقياس الذى توصلنا اليه فى الدراسة الراهنة .

٢ - و تتناقص معدلات عدد الأبناء الذين يتعلمون بالطبقتين معا ، مع ملاحظة ارتفاع المعدل فيما يتعلق بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا . و هذا يدل على حرص الطبقة الوسطى على تعليم أبنائها . و تؤكد البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كل من الطبقتين لديهم أبن واحد من الذكور فى مرحلة التعليم ، حيث بلغت فى الطبقة الوسطى ( ٢٨٥٨ ٪ ) بينما بلغت ( ٢٧٦٦ ٪ ) فى الطبقة الدنيا . يلى ذلك فى كلتا الطبقتين - أيضا - من لديهم أبناء لا يتعلمون أو دون سن التعليم حيث بلغت

نسبتهم في الطبقة الوسطى (٢٦٦٧٨٪) بينما بلغت النسبة في الطبقة الدنيا (٢٥٣٪) . ثم يلي ذلك اشتراك الطبقتين في نسبة من لديهم اثنان من الذكور في أحد مراحل التعليم حيث بلغت في الطبقة الوسطى ( ١٧٨٦ ٪ ) بينما بلغت في الطبقة الدنيا ( ٢٠٢١ ٪ ) . ويلي ذلك في الطبقة الوسطى نسبة من لديهم أربعة أبناء من الذكور في مراحل التعليم أو من لا يوجد لديهم أبناء من الذكور حيث بلغت ( ١٠٧١ ٪ ) ، ويليهما في نفس الطبقة نسبة من لديهم ثلاثة أبناء من الذكور في مراحل التعليم ( ٥٣٦ ٪ ) أما النسبة للطبقة الدنيا فإليها نسبة من لا يوجد لديهم أبناء على وجه الاطلاق ( ٧٤٥ ٪ ) ، ثم نسبة من لديهم ثلاثة أبناء من الذكور في مراحل التعليم أو من لا يوجد لديهم أبناء من الذكور حيث بلغت ( ٥٣٢ ٪ ) ، و نسبة ضئيلة من جمهور البحث في نفس الطبقة ( ٢١٣ ٪ ) من لديهم أربعة أبناء من الذكور في مراحل التعليم .

و بحساب متوسط عدد الأبناء الذكور الذين هم في مراحل تعليمية متنوعة ، اذا ما قيسوا بالنسبة لعدد الأسر التي لديهم أبناء ذكور ، يتضح زيادة المعدل بالطبقة الوسطى ( إذ يبلغ ١٣٨ ٪ ابن ) عنه بالطبقة الدنيا ( بمعدل ١١٤ ٪ ابن ) . وهذا يتناسق مع عدد الأبناء عموماً بالنسبة للطبقتين إذ يزيد عدد الأبناء الذكور بالطبقة

الوسطى عنه بالطبقة الدنيا . ومع هذا فان هناك فروقا  
توضح ماسبق ان ذهبنا اليه من تفضيل الطبقة الوسطى لتعليم  
أبنائها اذا ماقيس ذلك بالنسبة للطبقة الدنيا، رغم أن التعليم  
الابتدائي الزامى على جميع طبقات المجتمع ، و يحتمل أن  
يكون هذا هو السبب فى رفع معدلات أبناء الطبقة الدنيا  
المتعلمين تعليما أوليا . وسوف يتفج ذلك عند مناقشة  
مستويات التعليم بالنسبة للأبناء .

٣ - و تكاد تنطبق نفس النتائج السابقة عند النظر الى تعليم  
البنات . اذ تبين نتائج الدراسة الميدانية أن النسبة  
الغالبية من جمهور البحث فى كل من الطبقتين لديهم  
أبناء من الاناث لايتعلمون أو دون سن التعليم، حيث  
بلغت فى الطبقة الوسطى ( ٣٢.١٤ ٪ )، بينما بلغت فى  
الطبقة الدنيا ( ٢٨.٧٣ ٪ )، ويلى ذلك فى كلتا الطبقتين  
أيضا من لديهم ابنة واحدة من الاناث فى مرحلة التعليم  
حيث بلغت فى الطبقة الوسطى ( ٢٨.٧ ٪ )، بينما بلغت  
فى الطبقة الدنيا ( ٢٥.٣ ٪ ) . ثم يلى ذلك فى الطبقة  
الوسطى من لديهم اثنتين من الاناث فى مراحل التعليم  
أو من لا يوجد لديهم أبناء من الاناث ( ١٦.٠٧ ٪ )، فى  
حين يقابلها فى الطبقة الدنيا من لا يوجد لديهم أبناء  
من الاناث ( ١٣.٨٣ ٪ ) . ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى من  
لديهم ثلاثة من الاناث فى مراحل التعليم حيث بلغت نسبتهم



(٣٦ر٥ ٪) ثم نسبة ضئيلة فى نفس الطبقة من لديهم أكثر من أربعة أُنثا فى مراحل التعليم (١٧٩ر١ ٪) أما فى الطبقة الدنيا فيليها نسبة من لديهم اثنتين من الاناث فى مراحل التعليم (١٠٦٤ر١ ٪) ثم من لا يوجد لديهم أبناء على وجه الاطلاق ( ٥٤٥ر٧ ٪) ثم من يوجد لديهم ثلاثة من الاناث فى مراحل التعليم (٦٣٨ر١ ٪) ، و أخيرا نسبة ضئيلة من لديهم أربعة من الاناث فى مراحل التعليم ( ١٠٦ر١ ٪ ) .

و بحسب متوسط عدد البنات اللاى يتعلمن ، يتضح ارتفاع المعدل فى الطبقة الوسطى ( اذ يبلغ ١٠٢ر١ أبناء ) منه بالطبقة الدنيا ( بمعدل ٩٧ر- ) . وهذا يؤكد ماسبق أن أشرنا اليه عند الحديث عن تلعيـم الأبنـاء الذكور .

٤ - و توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين لديهم أبناء فى مرحلة التعليم الابتدائى ، حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٤٦٨٨ر١ ٪) ، وبينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٤٣٧ر٥ ٪) . و يلى ذلك نسبة من لديهم أبناء فى مرحلة التعليم الاعدادى أيضا فى كلتا الطبقتين ، حيث بلغت فى الطبقة الوسطى ( ٢٨١٣ر٢ ٪ ) ، و بلغت فى الطبقة الدنيا ( ٢٥٩٣ر٢ ٪ ) . و يلى ذلك - أيضا فى كلتا الطبقتين من لديهم أبناء فى مرحلة التعليم

الشانوى الفنى حيث بلغت نسبة من لديهم أبناء فى هذه المرحلة من الطبقة الوسطى (٩٣٧٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (١٠١٩٪) ، و بنفس هذه النسبة أيضا فى الطبقة الدنيا من لديهم أبناء فى مرحلة التعليم الثانوى العام ، وان قلت فى الطبقة الوسطى حيث بلغت (٧٨١٪) ممن لديهم أبناء فى التعليم الثانوى العام أما النسبة الضئيلة فى كل من الطبقتين فتتركز فى من لديهم أبناء فى مرحلة التعليم الجامعى ، حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٧٨١٪) ، بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٨٣٢٪) .

و على هذا يمكن القول بأن مستويات التعليم بالنسبة لأبناء الطبقة الدنيا تتخذ منحى تنازليا ، حيث تتناقص معدلات الأبناء كلما ارتقى المستوى التعليمى . و يكاد ينطبق نفس القول على أبناء الطبقة الوسطى بالنسبة للتعليم الابتدائى و الإعدادى ، إلا أن المنحنى يأخذ شكلا اعتداليا بعد ذلك فتمتد التعليم الثانوى الفنى و طريقه التعليم الثانوى العام و التعليم الجامعى و النتائج السابقة قد تتناقض مع الافتراض السابق الذى يدعو الى أن الطبقة الوسطى تفضل تعليم أبنائها عما هو الحال بالنسبة للطبقة الدنيا . و أن كان معدل الأبناء الذين يتعلمون بالطبقة الدنيا أكبر عنه بالطبقة الوسطى

الا أن مستويات التعليم فيما بعد الاعدادى ترجع كفة  
الطبقة الدنيا على الطبقة الوسطى ، و ان كانت نسبة  
الترجيح ضئيلة . وهذا يعنى أن التعليم أحد أسباب  
هجرة القرويين الى المدينة من جانب ، كما أنه نتيجة  
لعمليات التكيف الاجتماعى و التوافق مع مجتمع المدينة  
ذاتها .

هـ - أما اذا درسنا العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والحالة  
التعليمية للزوجة ، فالملاحظ أن جميع نساء الطبقة الدنيا  
لم تنل قسطا معينا من التعليم باستثناء حالة واحدة  
فقط تقرأ فقط دون الحصول على مؤهل معين . و أن بقية  
نساء الطبقة الدنيا لم تتعلم ( بنسبة ٩٢.٥٦ ٪ ) أو لم  
يبين الزوج مستوى تعليمها ( بنسبة ٦.٣٨ ٪ ) . أما فيما  
يرتبط بالطبقة الوسطى فتتخذ معدلات تعليم الزوجة  
منحنى تنازليا ، حيث تتزايد معدلات الأميات منهن لتصل  
الى قرابة الثلثين ( بنسبة ٦٤.٣ ٪ ) يلى ذلك من تقرأ  
فقط أو تقرأ وتكتب ( بنسبة ١٠.٧١ ٪ لكل فئة منهما )  
ثم من وصلن الى التعليم دون المتوسط أو التعليم المتوسط  
( بنسبة ٧.١٤ ٪ فى كل من الفئتين ) . وهذا يعنى أن  
الطبقة المهاجرة من الريف الى الحضر لاتهتم كثيرا بتعليم  
ربة البيت أو حتى فى تحسين مستواها التعليمى . وهذا  
يتناسق مع تعليم رب الأسرة . والملاحظ مومما انخفاضا

مستوى تعليم الزوج أو الزوجة على السواء كلما انخفض  
المستوى الطبقي .

و على هذا يعتبر " التعليم " عاملا أساسيا فـسـى  
تحديد الوضع الطبقي للأسرة وخاصة اذا لاحظنا أنزب  
الاسرة و الزوجة - كذلك - ينخفض مستوى تعليمها كلما  
انخفض المستوى الطبقي .



### ثالثا : الطبقة الاجتماعية و المهنة :-

يرى معظم الباحثين في الطبقات و التدرج الطبقي أن المهنة لا تكون الطبقة إذ أن الطبقة سابقة على المهنة بل أن الطبقة كثيرا ما تؤثر في اختيار المهنة بالافاقية الى أن الطبقة الواحدة قد تضم أشخاصا ذوي مهن مختلفة فشرى مثلا أن الأطباء والمحامين والمدرسين ينتمون الى طبقة أصحاب المهن الحرة ، وعلى ذلك ينظر الباحثين الى أن الطبقة أوسع مضمونا من الحرفة أو المهنة .

ورغم هذا الرأي ، يمكن النظر الى " المهنة " على أنها معيار يمكن أن يحدد الطبقة التي ينتمي اليها الفرد ، إذ أن للمهنة عوامل و أبعاد تحدد خصائص الطبقة وجودها ، و من جانب مقابل فإن تقييم المهن يعطى درجات متشابهة في أغلب المجتمعات . بل اننا نلاحظ أن هناك عدد من الدراسات تعتمد على " المهنة " وحدها عند تحديد الطبقة الاجتماعية فنادرًا ما ترفع الطبقة أو الطائفة في اعتبارها السن أو النوع أو العلاقات البيولوجية عند تحديد الدور أو المكانة الاجتماعية ، ولكنها تنظر الى المهنة على أنها عامل جوهري في ذلك .

و اذا كانت الطبقة تعتمد على الميلاد و المهنة والتعليم و الثروة ، ففي الحضارات القديمة كانت الطبقة بالميلاد

أو بالمهنة و كان شمة وجود طبقي . و باتساع نطاق التجارة وازدياد الثروة و تراكمها اعتمدت الطبقية على محركات أخرى . و كان الدخل - مثلا - يشير الى الطبقة في الولايات المتحدة الامريكية ، أما الآن فتستخدم المهنة كمحرك منفرد تعداد ١٩٥١ للولايات المتحدة ، حيث تصنف الطبقات الى خمس لغات على أساس المهن .

أجرى كاهل Kahl ودافيز Davis مثلا دراسة لتعمق تسعة عشر مؤشرا تستخدم كأداة للقياس نسق التدرج الطبقي في المجتمع الأمريكي ، وانتهيا بعد التحليل العاملي الى ارتفاع نسبة الوضع المهني و منطقة السكن . و هذا يؤكد مذهب اليه هات Hatt من تفصيل الوضع المهني كمؤشر و جيد للتدرج الطبقي في نفس المجتمع . كما يحقق مذهب اليه انكلز Inkeles و روسي Rossi من ارتباط التقدير المهني بالتدرج الطبقي و خاصة فـسـى المجتمعات الصناعية . (١)

و قد توصل انكلز و روسي في دراستهما لسنة مجتمعات صناعية حديثة - الولايات المتحدة و بريطانيا ونيو بلندا و اليابان و ألمانيا و روسيا السوفيتية - الى أن هناك ارتباط ذو دلالة جوهريّة بين المنزلّة و بين المهنة

(1) B. Barber, Social Stratification, N.Y.: 1957.

ويؤكد هذا ماذهب اليه ماك ويونج من اعتبار المهنة أفضل مؤشر للمكانة الطبقية (١). فلقد حمل أصحاب المهن الفنية على شهرة اجتماعية مرتفعة في العالم الغربي - منذ العصور الوسطى - وفي الواقع فليست جميع الجماعات المهنية ذات مرتبة واحدة على نسق التدرج الطبقي في كل مجتمع - اذتختلف جماعة المهن الفنية في قدر المعرفة التي يحصلونهاونوعية الخدمات التي يؤدونها من أجل رفاهة المجتمع المحلي الذي ينتمون اليه - وهكذا توضع جماعة مهنية في مرتبة عليا من غيرها من الجماعات المهنية الاخرى ، فالاطباء على درجة أعلى من الممرضين ، و أساتذة الجامعة أعلى من المدرسين ، والعلماء أرقى من المهندسين ، وتزداد كمية المعرفة ويزداد بالتالي ارتقاء التقويم والوضع الطبقي من خلال الادوار المهنية من جانب والادوار ذاتالاهمية الوظيفية من جانب آخر . (٢)

و هناك اتفاق عام لدى علماء الاجتماع على الكيفية التي يجرى بها التحليل لأي مجموعة من السكان في ضوء التدرج الطبقي الاجتماعي . و تتطلبالمعلومات الاساسية الاهتمام بمهنة رئيس وحدة الأسرة ، و هو في معظم الاحوال الزوج أوالاب

(١) انظر على سبيل المثال :

- A. Inkeles & Peter H. Rossi, " National Comparisons of occupational prestige ", A.S.R., Vol. 21, 1956.

PP. 329 - 339.

- Young K. & R. Mack, Sociology & Social Life, N.Y., 1959.

- B. Barber, Op. Cit., PP. 40 - 41 .

وهكذا نستطيع أن نرى كيفية مقارنة المهن بعضها ببعض  
على أساس ثلاثة متغيرات أساسية هي : كمية الدخل أو أي شكل  
آخر للثروة ، و كمية المنزل في أعين بقية أعضاء المجتمع  
المحلى ، و كمية القوى التي تمارس على الآخرين. و هكذا - أيضا  
نستطيع أن نفع تجمعات طبقية مثل مديرو البنوك و أصحاب  
الاعمال والاطباء والمحامين و أسرهم جميعا في طبقة اجتماعية  
واحدة ، كما نستطيع أن نفع العمال المهرة والتجار والفنيين  
و أسرهم جميعا في طبقة اجتماعية أخرى ، والعتالون والعمولون  
و من شابههم بأسرهم جميعا في طبقة شالطة ، و العمال غير  
المهرة و من على شاكلتهم بأسرهم في طبقة أخرى و هكذا (١) .  
و على هذا يعمل رب الأسرة مكانة الأسرة بكاملها من جانب  
و تعتبر " المهنة " مؤشرا طبقيا له أهمية عند تحديد  
هرم الترتيب الطبقي في المجتمع المحلى .

الا أنه من الوجهة الواقعية ، لابد أن نفع في اعتبارنا مهنة  
رب الأسرة الى جوار المهن التي يعمل بها الابناء - ذكورا  
واناثا - و كذلك مهنة الزوجة . حيث أن عمل الابناء والزوجة  
يشير في حد ذاته الى تنوع مصادر دخل الأسرة ، و عدم قصوره  
على عمل رب الأسرة وحده . و سوف نعرض فيما يلى نتائج  
الحراسة الميدانية فيما يرتبط بمهنة رب الأسرة و عمل

---



الأبناء و عمل الزوجة ، لمعرفة نوعية العمل الذى يزاوله المهاجرون الى المدينة من جانب واختلاف و تنوع المهــن بين الطبقتين اللتين أسفرت عنها الدراسة الكمية الموضوعية لتحديد الوضع الطبقي من جانب آخر .

١ - تؤكد البانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الوسطى (٣٢ر١٤٪) يعملون موظفين فى حىــــــــــــــــن يقابلها فى الطبقة الدنيا أن النسبة الغالبة (٣٩ر٣٦٪) يعملون عمال صناعيين ، يلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من يعملون حرفيون (٢٥ر٧٪) . يلى ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من يعملون فى وظائف أخرى متنوعة (١٧ر٠٢٪) و النسبة التالية فى الطبقة الوسطى تمثل العمــــــــــــــــال الصناعيين (١٢ر٥٪) بينما النسبة التالية فى الطبقة الدنيا تمثل عمال الخدمات (١١ر٧٪) . و يلى ذلك أيضا فى الطبقة الوسطى نسبة من يعملون بالتجارة ( ١٠ر٧١ ٪ ) بينما يلى ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من يعملون حرفيون أو مهنيون ( ١٠ر٦٤ ٪ ) ويشترك من يعملون بالخدمات أو مهنيون فى الطبقة الوسطى فى نسبة واحدة ( ٧ر١٤ ٪ ) ، بينما يشترك فى نسبة من يعملون بالتجارة أو فى مهن عسكرية فى الطبقة الدنيا فى نسبة واحدة ( ٥ر٣٢٪) . كما أن هناك نسبة ضئيلة من جمهور البحث فى الطبقة الوسطى يعملون فى مهن عسكرية ( ٣ر٥٨٪) و يلىها فى نفس الطبقة

نسبة من يعملون في مهن أخرى مختلفة (١٧٩ر٧ ٪) .

٢ - تؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث في كلا من الطبقتين لديهم أبناء من الذكور لا يعملون أو دون سن العمل حيث تبلغ في الطبقة الوسطى (٧٩ر٥١ ٪) بينما تبلغ في الطبقة الدنيا (٣٨ر٥٦ ٪) ، وإلى ذلك في الطبقة الوسطى نسبة من لديهم اثنان من الأبناء الذكور يعملون (١٩ر٦٤ ٪) . وإلى ذلك في الطبقة الدنيا نسبة من لديهم ابن واحد من الذكور يعمل (٩٦ر١٥ ٪) . أما نسبة من لديهم ابن واحد من الذكور يعمل في الطبقة الوسطى فتبلغ (١٢ر١٤ ٪) ، بينما في الطبقة الدنيا فتشترك نسبة من لديهم اثنان من الأبناء الذكور أو من لا يوجد لديهم أبناء إطلاقاً (٥٥ر٧ ٪) . كما أن نسبة طفيلة من مجتمع البحث في الطبقة الوسطى لا يوجد لديهم أبناء من الذكور (١٠ر٧١ ٪) ، يليها في نفس الطبقة نسبة من لديهم ثلاثة أبناء من الذكور يعملون (٣٦ر٥ ٪) ، ويقابلها في الطبقة الدنيا نسبة طفيلة من لا يوجد لديهم أبناء من الذكور (٣٢ر٥ ٪) . ويليهما في نفس الطبقة نسبة من لديهم ثلاثة أبناء من الذكور يعملون (١٠ر٦ ٪) . كما أن هناك نسبة (٣٨ر٦ ٪) في نفس الطبقة لا ينطبق عليهم ذلك .

وإذا استبعدنا الحالات التي ليس لديها أبناء ذكور

وحاولنا إيجاد متوسط عدد الأبناء الذكور الذين يعملون ، يتفح لنا زيادة المعدل بالنسبة للطبقة الوسطى ( إذ يبلغ ٧٦ر - ) إذا ما قيس ذلك بالنسبة للطبقة الدنيا ( إذ يصل الى ٤٢ر - ) . وبهذا يمكن القول بزيادة عدد الأبناء الذكور الذين يعملون بالطبقة الوسطى عما هو الحال في الطبقة الدنيا المهاجرة من الريف الى المدينة . إلا أن ثمة مؤشر هام مؤداه أن نسبة الأبناء العاملين ككل ( تصل الى ٦٠ر - ) ابن في الأسرة التي بها أبناء ذكور . وهذا يعني أن الأسرة الغروية عندما تهاجر الى المدينة لا تقصد من ذلك عمل أبنائها ، وإنما القصد الاساسي هو عمل رب الأسرة ذاته أو إتاحة فرص التعليم للأبناء .

٣ - كما تؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث في كلا من الطبقتين لديهم أبناء من الاناث لا يعملون أو دون سن العمل حيث تبلغ في الطبقة الوسطى ( ٧٦ر٧٩ ٪ ) ، بينما تبلغ في الطبقة الدنيا ( ٧٦ر١٥ ٪ ) . ويلى ذلك في الطبقة الوسطى نسبة من لا يوجد لديهم أبناء من الاناث ( ١٦ر٠٧ ٪ ) ، في حين يقابلها في الطبقة الدنيا نسبة ( ١٣ر٨٣ ٪ ) . أما نسبة من لديهم ابنة واحدة أو اثنتان ممن يعملن في الطبقة الوسطى فتبلغ ( ٧٣ر٥٧ ٪ ) ، بينما يلى ذلك في الطبقة الدنيا نسبة من لا يوجد لديهم أبناء

اطلاقا (٧٧٤٥) . ثم يليها في نفس الطبقة نسبة مسن  
لا ينطبق عليهم (٧٦٣٨) ، ويليهما أيضا نسبة من لديهم أبناء  
واحدة تعمل (٧٢١٣) ، وأخيرا من لديهم أربعة أبناء  
من الاناث يعملن (٧١٠٦) .

و يحساب متوسط البنات اللاشي يعملن يتفح أيضا  
زيادة معدلهم بالطبقة الوسطى (١٣ = لكل أسرة) اذا ما  
قيس بالنسبة للطبقة الدنيا (٠٩ - لكل أسرة) . الا ان  
الملاحظ زيادة معدل الأبناء الذكور الذين يعملون مسن  
البنات بالنسبة للمهاجرين ككل من جانب مع احتفاظ  
سيده الطبقة الوسطى بالمقدمة فيما يرتبط بعمل الأبناء  
معموما اذا ما قيس ذلك بالنسبة للطبقة الدنيا . وهذا  
يؤكد ماسبق ان أشرنا اليه من كان تنوع مصادر دخل  
الأسرة يعمل على ارتفاع مستواها الطبقي .

٤ - توضح البيانات أن أكبر معدل من الأبناء الذكور يعملون  
كحرفيين في كلتا الطبقتين ( بنسبة ٤٢٨٥٪ ) بالطبقة  
الوسطى ، ( ٤٧٨٣٪ ) بالطبقة الدنيا ، يلي ذلك من يعملون  
بالمصناعة بنسبة ( ٢٧٥٧٪ ) بالطبقة الوسطى ، ( ٢٦٠٨٪ )  
بالطبقة الدنيا ، ثم من يعملون بالتجارة بالطبقة  
الوسطى ( بنسبة ١٤٢٩٪ ) و باعه جائلين بالطبقة الدنيا  
( بنسبة ١٣٠٤٪ ) . و معنى هذا أن الأبناء الذين يعملون

يفضلون العمل كحرفيين في الطبقتين ، أما إذا انتقلوا  
الى العمل بالبيع ، فإن البيانات توضح أن أبناء الطبقة  
الوسطى يعملون بالتجارة في محلاتهم بينما يعمل أبناء  
الطبقة الدنيا كباعة جائلين .

أما إذا انتقلنا الى عمل البنات ، فالملاحظ أن جميع  
بنات الطبقة الدنيا يعملن كعاملات بالشركات والمصانع  
بينما ثلاث أرباع بنات الطبقة الوسطى يعملن لنفس المهنة .  
في حين أن الربع الباقي يعملن بالخیطة و هذا يوضح  
اعتماد بعض البنات الطبقة الوسطى على حرفتهن بالخیطة  
لأجل مستقبل مستقل للاعتماد على أنفسهن ، إذا ما تيسر  
بذلك بالنسبة لبنات الطبقة الدنيا .

هـ - توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فسی  
كل من الطبقتين متزوجون من زوجات لا يعملن حيث تبلغ  
فی الطبقة الوسطى (٧٦٤:٧٦٤) ، بينما تبلغ فی الطبقة  
الدنيا (٧٩١) . ویلی ذلك فی الطبقة الوسطى نسبة  
من لديهم زوجات يعملن موفطات (٧٥٣٦) ، یلی ذلك فسی  
الطبقة الوسطى نسبة من لم یبینوا نوع عمل الزوجة  
(٧٦٣٨) ، ثم نسبة من لديهم زوجات يعملن فی وظائف  
مهنية أو وظائف أخرى مختلفة (٧١٠٦) . و معنى هذا  
ایضا التأكيد على أن تنوع مصادر الدخل یؤدى الى ارتفاع  
المستوى الطبقي للأسرة . حيث تلاحظ ارتفاع معدل الزوجات  
العاملات بالطبقة الوسطى منه بالطبقة الدنيا .

### رابعاً : الطبقة الاجتماعية والحياة الاقتصادية :-

يمكن وصف الطبقات الاجتماعية على أنها تكون أقسام المجتمع المحلي ، أو أنها تجمع لأفراد يرتبط كل منهم بالآخر من طريق علاقة المساواة ، وينظرون الى فيهم على أنهم تابعين لهم أو رؤساء . و تصبح المساواة هي الأساس في تكوين الطبقة حيث تختفى الفروق والتمييزات بين أعضاء الطبقة الواحدة ، بينما تزداد الهوية بينهم - ككل - و بين أعضاء طبقة أخرى . ورغم القوى النفسية التي يمكن ملاحظتها بين الطبقات في المجتمع المحلي ، إلا أن هناك عامل أساسي يربط بين أعضاء الطبقة و هو العامل الاقتصادي - اذ يقسم أنفسهم الى أغنياء وفقراء . فالمعيار الاقتصادي يظهر أولاً ثم يأتي بعد ذلك الشعور بالروتية أو السمو من الناحية الثقافية أو الفكرية أو النفسية ، أو ما يمكن تسميته بالوعي الطبقي . وليس للوعي الطبقي وجود ما دامت الفروق الطبقيّة غير واضحة المعالم .

إن المحددات الأولية للتدرج الطبقي في المجتمعات المحلية الحديثة هي بلا أدنى شك محددات اقتصادية . إنها الظروف التي تحدد الى حد كبير مستويات التعليم و فئات المهن التي يرتبط بها الافراد . وبالتالي فان هذه المحددات الاقتصادية هي التي تعتبر مؤشرا أساسيا لأسلوب حياة الفرد وهي التي تحدد وضعه و مستواه الاجتماعي . والفنى والفكر

ليساً فئتين طبقيتين ، وإنما يرتبطان بالطبقة ويلازمانها  
فنحن نحكم على المرء بأنه فقير إذا ما كان غير قادر  
على الحياة لمستوى طبقته ، و غنى إذا كان مستـوى  
معيشتـه أعلى من المستوى العام للطبقة التى ينتمى إليها  
و بمعنى آخر فالغنى و الفقر يرتبطان بالمعدل العام  
الذى يتعارف عليه الناس فى مجتمع محلى معين . وبالتالى  
فإن الفقير فى مجتمع ما ، يصبح غنيا بمعيار مجتمع آخر .  
و تتشابه مؤشرات ودلائل الوضع الطبقي ، إلا أن أهمها  
ارتباطا وتفاعلا هو الوضع الاقتصادى الذى يرتبط بعملية  
اختيار المهنة من ناحية ر و بمستوى التعليم الذى يمل إليه  
الفرد أو يحاول أن يمل و يتجه لأبنائه من ناحية أخرى  
و بالتالى ترتبط المنزلة الاجتماعية بمقدار الدخل الذى  
يتموره أعضاء المجتمع المحلى . و هذا يعنى أن الطبقات  
ليست جماعات واقعية جامدة ، وإنما هى جماعات احتمالية  
فرضية يحددها أعضاء المجتمع أنفسهم (١) . فالطبقات ناتجة  
عن مدى الوعى بالفروق والتمييزات الطبقيـة على أساس  
معايير يحددها المجتمع وتصبح أساسا لتحديد الوضع الطبقي  
و تشكيل البناء الهرمى .

---

(1) Morris Ginsbery, sociology, London, 1961, PP 162 -163.

الا أن هناك من يلجأ الى أن مصدر دخل الانسان وكميته  
انما ينتجان في أغلب الاحوال من دوره الاجتماعى العام<sup>(١)</sup>.  
و بمعنى آخر فان العامل الاقتصادى يتحدد عن طريق العامل  
المهنى أو الوظيفى أو أى عامل آخر يوفى النشاط والمشاركة  
في وظائف المجتمع المحلى . و مع وجاهة هذا الرأى، الا أنسا  
نرى تداخل العوامل والأبعاد في تحديد الوضع الطبقي، وعدم  
الاقتصار على عامل بعينه فالالاقتصاد والتعليم والمهنة تحدد  
جميعها الوضع الطبقي بغض النظر عن أولوية أى عامل منها  
و بغض النظر - أيضا - من مدى تقييم أعضاء المجتمع المحلى  
لأهمية كل عامل بالنسبة لنظرائه . و هذا ما أؤلفناه عند  
وضع المقاييس الموضوعى الذى على أساسه تم تمويل البنس  
الطبقي للمهاجرين من القرية الى المدينة .

و الشروة هي أول ماتفكر فيه عند الحديث عن الطبقات  
والواقع أن حديثنا العادى اليومى يدور حول طبقات شريفة  
و أخرى فقيرة ، وطبقات متبصرة و أخرى متوسطة ، وطبقة الملاك  
وطبقة المعدمين .... الخ<sup>(٢)</sup> . و على هذا تحاول الدراسات  
الراهنه بيان الحياة الاقتصادية للأسرة المهاجرة الى المدينة  
من حيث دخل رب الأسرة و مصادر دخل الأسرة ككل و مقاداره .  
و اسهام الأبناء أو الزوجة في دخل الأسرة .

(١)

Barber, op. cit., p. 51.

(٢) أندريه جوسان ، طبقات المجتمع ، ترجمة السيد محمد بدوى ،

دار سعد مصر ١٩٥٦ ، ص ١٦ - ١٧ .



١ - أوضحت البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كل من الطبقتين يتراوح دخل المبحوث فيهم من ٣٠ الى أقل من ٤٠ جنيه حيث تبلغ فى الطبقة الوسطى ( ٧٢٨٥٧ ) بينما تبلغ فى الطبقة الدنيا ( ٧٢٦٦ ) . وتشترك فى نفس النسبة فى الطبقة الدنيا أيضا من يتراوح دخلهم بين ٤٠ و أقل من ٥٠ جنيه ، ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من يتراوح دخلهم ما بين ٤٠ و أقل من ٥٠ جنيه ( ٧١٩٦٤ ) . يلى ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من يتراوح دخلهم ما بين ٢٠ و أقل من ٣٠ جنيه ( ٧٢٤٩٧ ) أما نسبة من يتراوح دخلهم فى الطبقة الوسطى بين ٥٠ وأقل من ٦٠ جنيه ( ١٧٨٨ ) ، و يليها نسبة من يتراوح دخلهم ما بين ٨٠ جنيه فأكثر ( ٧١٤٢٧ ) . ثم نسبة من يتراوح دخلهم ما بين ٦٠ وأقل من ٧٠ جنيه ( ٧٨٩٢ ) و يليها نسبة أقل تتراوح دخلهم ما بين ٧٠ و أقل من ٨٠ جنيه ( ٧٧١٤ ) . و أخيرا نسبة ضئيلة يتراوح الدخل ما بين ٢٠ وأقل من ٣٠ جنيه ( ٧٣٨٨ ) . أما فى الطبقة الدنيا فىلى ذلك نسبة من يتراوح دخلهم فيما ألكل من ٢٠ جنيه ( ٧١٣٨٢ ) ، و يليها نسبة من يتراوح دخلهم بين ٥٠ و أقل من ٦٠ جنيه ( ٧٦٢٨ ) ، و أخيرا نسبة ضئيلة يتراوح دخلهم بين ٦٠ وأقل من ٧٠ جنيه ( ٧٢١٣ ) .

و بحساب متوسط دخل رب الاسرة يتضح أنه يصل لـ ١٨٠٨ جنيه  
الطبقة الوسطى الى ١٢٠٨ جنيه شهريا ز بينما يصل لـ ١٢٠٨  
الطبقة الدنيا الى ١٢٠٨ جنيه شهريا . وهذا يعنى أن  
الطبقة الوسطى أكثر دخلا من الطبقة الدنيا . وبحساب  
الفرق بين متوسطي الدخل بالطبقتين عن طريق تطبيق اختبار  
( ت ) ، يتضح أن  $t = 28.03$  و هي فرق دال عند مستوى ٠.٠١ -  
و معنى هذا أن الفرق بين المتوسطين فرق جوهري يرجع  
الى طبيعة الطبقتين ولا يعود الى الصدفة .

٢ - توضح النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث لـ  
الطبقة الوسطى يتراوح دخل الاسرة فيها بين ٤٠ - أقل  
من ٥٠ جنيه (٢٣٢١٪) ، بينما النسبة الغالبة من جمهور  
البحث في الطبقة الدنيا لا يصل الى ٢٠ جنيه  
(٢٩٧٩٪) . و يلى ذلك في الطبقة الوسطى نسبة من  
يتراوح دخل أسرهم بين ٥٠ وأقل من ٦٠ جنيه ( ١٧٨٨ ٪ )  
بينما يقابل ذلك في الطبقة الدنيا نسبة من يتراوح دخل  
أسرهم بين ٣٠ و أقل من ٤٠ جنيه (٢٧٦٦٪) . أما نسبة  
يتراوح دخل أسرهم بين ٧٠ و أقل من ٨٠ جنيه في الطبقة  
الوسطى فتبلغ (١٤٢٨٪) . كما أن نسبة من يتراوح دخلهم  
في الطبقة الدنيا بين ٤٠ وأقل من ٥٠ جنيه فتبلغ  
(٢٤٤٧٪) ، ويليها في نفس الطبقة نسبة من يتراوح دخل  
أسرهم بين ٥٠ و أقل من ٦٠ جنيه (١١٧٪) ، و نسبة

ضعيلة يتراوح دخل أسرهم بين ٦٠ و أقل من ٧٠ جنيهه  
(٣٢ر٥ ٪) و أخيرا نسبة من يتراوح دخل أسرهم بين  
٧٠ و أقل من ٨٠ جنيهه (١٠٦ر١ ٪) . بينما نسبة من يتراوح  
دخل أسرهم بين ٨٠ و أقل من ٩٠ جنيهه أو من يزيد دخل  
أسرهم على ٩٠ جنيهه (١٠٧ر١ ٪) ويليها نسبة ضئيلة  
يتراوح دخل أسرهم بين ٦٠ و أقل من ٧٠ جنيهه (٤ر٢ ٪) .  
و أخيرا نسبة من لا يصل دخل أسرهم الى ٢٠ جنيهه (٧٩ر١ ٪) .

والملاحظ عموما أن متوسط اجمالي دخل الأسرة يزيد على  
دخل رب الأسرة وحده ، إذ يصل في الحالة الأولى الى ٧٩ ر١  
جنيه شهريا ، بينما يصل في حالة رب الأسرة وحده الى ١٨ر٠٨  
جنيه شهريا . وهذا يدل على أن الدخل الأخرى غير تلك التي  
تعتمد على مهنة رب الأسرة .

و الملاحظة أيضا ، أن متوسط دخل الأسرة ككل في الطبقة  
الدنيا لم يتغير من مثيله بالنسبة لرب الأسرة ، وهذا  
يعني أن الطبقة الدنيا تعتمد في دخلها على مهنة رب الأسرة  
وحده . بينما يرتفع متوسط دخل الأسرة بالطبقة الوسطى  
ليصل الى ٢٠ جنيه شهريا . وقد أوضحت حسابات الفرق بين  
متوسطي الدخل بالطبقتين أن هناك فرق جوهري دال في  
مستوى ٠١- حيث تعلق قيمته ت الى ٣٢ر٦٢ . وهذا يؤكد على  
ضرورة اعتبار الدخل من حيث مقداره مؤشرا طبقيًا لأنه  
أهميته عند تحديد الوضع الطبقي ، حيث الاختلاف واضح بين



وهذه النتائج تؤكد ما سبق أن أشرنا اليه في الفقرة السابقة من تنوع مصادر دخل الأسرة ، وأن هذا دليل على رفع المستوى الاقتصادي لدخل الأسرة ككل ، فأبناء وزوجات أعضاء الطبقة الوسطى يتزايد معدل من يساهم منهم في مصروفات المنزل والإنفاق ، بينما يقل المعدل بالنسبة للطبقة الدنيا . ومن ناحية أخرى لا يخل أعضاء الطبقة الوسطى من توفيق مساهمة الزوجة - بالذات - في مصروفات المنزل إذا ما قيس ذلك بأعضاء الطبقة الدنيا . كذلك الحال فيما يرتبط بالأبناء ، إذ ترتفع معدلات من لم يوضحون مساهمة الأبناء في الطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا . والملاحظ - عموماً - ارتفاع معدل دخل الأسرة كلما تنوعت مصادر الدخل . ولذلك ترتبط مصادر الدخل بمقداره إلا أن مقدار الدخل أكثر تحديداً عند تموير الوضع الطبقي .

٤ - أوضحت الدراسة الميدانية أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث في كل من الطبقتين لا يوجد لديهم مصادر أخرى للدخل غير مهنتهم حيث بلغت في الطبقة الوسطى ( ٥٨٦٢ ٪ ) ، بينما بلغت في الطبقة الدنيا ( ٨٨٣ ) ٠ ويلي ذلك أيضاً في كلتا الطبقتين نسبة من لديهم منزل ملك كمصدر آخر للدخل حيث بلغت في الطبقة الوسطى ( ٢٤١٤ ٪ ) بينما بلغت في الطبقة الدنيا ( ٢٦٨ ) ٠ أما نسبة من لديهم أبناء يساعدونهم كمصدر آخر للدخل في الطبقة الوسطى فتبلغ ( ١٢٠٧ ٪ ) ، ويليها نسبة من المصادر الأخرى التي تساعد

في الدخل في الطبقة الدنيا فتبلغ (٢٣ر١٩٪) ، ويليهما نسبة ضئيلة يساعدهم أبناؤهم في المعروف حيث تبلغ (٢ر١٣٪) .

وبهذا تصبح النتائج التي توصلنا اليها من تحليل البند السابق أكثر تأكيداً . حيث يتزايد معدل من لهم موارد دخل أخرى غير دخل رب الأسرة من مهنته فقط بالطبقة الوسطى منه بالطبقة الدنيا . وتتزايد معدلات من لهم منزل ملك كمصدر اضافي للدخل بالطبقة الوسطى منه بالطبقة الدنيا . كما تتزايد معدلات من يعتمدون على الأبناء كمصدر اضافي للدخل بالطبقة الوسطى منه بالطبقة الدنيا .

#### خامساً : الطبقة الاجتماعية وحالة السكنى :

أكدت بعض دراسات الطبقة والتدرج الطبقي أن حالة المسكن وطبيعته تعتبر مؤشراً طبقياً له أهميته . كما أكدت - كذلك - على أن طبيعة السكنى والإقامة المستقلة أو المشتركة فسي مسكن واحد ، تعتبر مؤشراً طبقياً أيضاً . كما ترتبط حالة المسكن بالمستوى الاقتصادي للأسرة ، فعدد حجرات المنزل يدل على المكانة الاقتصادية ، إذ ترتقى المكانة كلما ازداد عدد حجرات المنزل . وتذهب العديد من الدراسات الى أن تقع مكان أو منطقة الإقامة معياراً طبقياً . ولما كانت الدراسة الراهنة تجري في منطقة واحدة بعينها ، لذلك فلا محل للتفصيل بين منطقة وأخرى . وعلى هذا اهتمت الدراسة الراهنة بتوضيح بعض

المؤشرات الطبقيّة المرتبطة بطبيعة السكن ، ولم تهتم بمنطقة  
الاقامة - الواحدة - كمعيار طبقي .

ولهذا نعرض فيما يلي للملكية المسكن ، ونوعية بناائه ،  
وعدد الحجرات ، واستقلال الأسرة بالمسكن أو اشتراكها مع أسر  
أخرى في الاقامة ، والمشكلات السكنية التي يراها جمهور البحث  
ولفئ مختلف الطبقات المهاجرة .

١ - توضح البيانات أن أكثر من نصف جمهور الطبقة الوسطى  
( بنسبة ٣٦,٥٥ ٪ ) يستأجرون المسكن الذي يقيمون فيه ،  
يقابلهم قرابة ثلاثة أرباع جمهور الطبقة الدنيا ( بنسبة  
٧٣,٤ ٪ ) . أما بقية أعضاء الطبقتين ( بمعدل ٤٤,٦٤ ٪ من  
أعضاء الطبقة الوسطى و ٢٦,٦ ٪ من أعضاء الطبقة الدنيا )  
يتملكون المسكن . وهذا يشير الى ازدياد معدل من يمتلكون  
مسكنهم من أعضاء الطبقة الوسطى عنه بالنسبة للطبقة الدنيا .  
ومعنى هذا أن الملكية تعتبر مؤشرا طبقيًا ، رغم أن الحياة  
في المدينة قد لا تتطلب ملكية المسكن في أغلب الأحوال . إلا  
أن الطبيعة القروية تفخل الملكية ، ويظهر هذا في رغبة  
القروي في امتلاك الأرض الزراعية . ولما كانت عينة البحث  
من المهاجرين من القرية الى المدينة ، فلا عجب أن تشيخ  
بينهم قيم الملكية حتى وان لم تتوافر الأرض الزراعية ،  
فيصبح ثمة بديل للامتلاك وهو المنزل الذي يقيم فيه المهاجر .

٢ - تبين النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحـث  
في كلتا الطبقتين يقيمون في مسكن مبني بالمسـلج، حيث  
بلغت في الطبقة الوسطى (٨٢٫١٤ ٪) وبلغت في الطبقة  
الدنيا (٦٠٫٦٤ ٪) . وتشترك الطبقتان أيضا بعد ذلك في  
نسبة من يقيمون في مسكن مبني بالطوب الأحمر حيث بلغت  
في الطبقة الوسطى (١٦٫٠٧ ٪) وبلغت في الطبقة الدنيا  
( ٣٦٫١٧ ٪ ) . ثم يلي ذلك في الطبقة الوسطى نسبة من  
يقيمون في مساكن من الخشب ( ١٧٫٩ ٪ ) . في حين يلي ذلك  
في الطبقة الدنيا نسبة من يقيمون في مساكن من الطوب  
التي ( ٣٫١٩ ٪ ) .

وعلى هذا يتبين ارتفاع معدل من يقيمون بمساكن  
مشيدة بالمسـلج بالطبقة الوسطى منه بالطبقة الدنيا، وارتفاع  
معدل من يقيمون بمساكن من الطوب بالطبقة الدنيا عنه  
بالطبقة الوسطى . كما تتميز بعض بيوت أبناء الطبقة  
الدنيا بأنها مشيدة على شـكلة بيوت القرويين من  
الطوب اللبن . إلا أن الملاحظ على بيوت هذه المنطقة  
أنها تتكون عموما من طابق واحد أو طابقين ، وأن غالبية  
البيوت تشيد من المسـلج نظرا لطبيعة الأرض في هذه  
المنطقة .

٣ - توضح البيانات أن هناك علاقة بين الطبقة ومعد حـجرات  
المسكن حيث بلغت النسبة الغالبة من جمهور البحـث



فى الطبقة الوسطى (٥٣.٧٧ ٪) من يقيمون فى مسكن من ثلاث حجرات يليها نسبة من يقيمون فى أربع حجرات (٢٢.٥٠) ويليها نسبة من يقيمون فى حجرتين (١٩.٦٤ ٪) ، وأخيرا نسبة ضئيلة تقيم فى مسكن من حجرة واحدة (١.٧٩ ٪) . فى حين أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الدنيا يقيمون فى مسكن من حجرتين (٣١.٩١ ٪) ويليها نسبة من يقيمون فى ثلاث حجرات (٢٩.٧٩ ٪) ثم يليها نسبة من يقيمون فى حجرة واحدة (٢٨.٧٣ ٪) وأخيرا نسبة ضئيلة تقيم فى مسكن مكون من أربع حجرات (١.٥٧ ٪)

والتعمق لهذه البيانات يلاحظ أنها تمثل بالنسبة للطبقتين منحنى اعتداليا قمته فى الطبقة الوسطى من يقيمون فى ثلاث حجرات ثم ينخفض المعدل كلما زاد أو نقص عدد الحجرات على السواء . وتصل قمة المنحنى إلى الاعتدالى عند فئة من يقيمون فى حجرتين ثم ينخفض المعدل كلما اتجهنا نحو من يقيمون فى عدد أقل أو أكثر من الحجرات . ويؤكد حساب المتوسط ذلك ، إذ يبلغ متوسط عدد حجرات المسكن فى الطبقة الوسطى ٣.٠٢ حجرة للأسرة الواحدة ، بينما يبلغ المتوسط ٢.٢ حجرة للأسرة بالطبقة الدنيا . وعلى هذا يتضح تزايد عدد حجرات السكن كلما ارتقى المستوى الطبقي .

٤ - كما توضح البيانات وجود العلاقة بين الطبقة وطبيعة

المسكن حيث أن كل مجتمع البحث من الطبقة الوسطى يقيمون في مسكن مستقل (١٠٠٪) . في حين أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في الطبقة الدنيا يقيمون في مسكن مستقل (٦٧٢٢٪) ، وبليها نسبة من يقيمون في مسكن مشترك (٣٢٧٧٪) .

وهكذا يغل أبناء الطبقة الوسطى الإقامة المستقلة بالمسكن مع أسرهم ، في حين تكاد تصل معدلات من يشتركون في الإقامة بالطبقة الدنيا إلى ثلث عدد الحالات . وعلى هذا تشير طبيعة الإقامة إلى الرفع الطبقي ، حيث تتأثر بعوامل اقتصادية في المحل الأول . ويتبين لنا هذا إذا بحثنا عن طبيعة الإقامة المشتركة . إذ توضح البيانات ازدياد معدل من يقيمون مع أقاربهم وبلدياتهم ( بنسبة ٦١٢٩٪) ممن يقيمون مع الجيران أيما اتفق ( بنسبة ٣٨٧١٪) . ونظرة تفصيلية إلى هذه البيانات نلاحظ أن جميع أبناء الطبقة الوسطى يعيشون في مسكن مستقل ، بينما يبلغ معدل من يشتركون في الإقامة مع أقارب أو مع جيران أكبر معدلات الإقامة المشتركة ( بنسبة ٤٨٧١٪ ) لكلمن. اللغتين بالنسبة لمجموع الإقامة المشتركة ( . وإلى ذلك من يقيمون مع بلديات ( بنسبة ٢٢٨٨٪ ) . ومعنى هذا ارتفاع معدل من يقيمون مع أقاربهم وبلدياتهم ككل إذا ما قيس ذلك بالنسبة لمسكن

اندمجوا مع السكان الأصليين أو ما يسمونهم بالجيران.

هـ -- توضح البيانات أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث في كلتا الطبقتين لا توجد لديهم مشاكل خاصة بالسكن، حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٧٧٢٤٢٪) بينما بلغت في الطبقة الدنيا (١٤١٪) . وترتفع معدلات من يرون في كلتا الطبقتين وجود مشاكل خاصة بالسكن متمثلة في ضيق السكن ، حيث بلغ في الطبقة الوسطى (١٢.٠٧٪) وفي الطبقة الدنيا (١٩.١٥٪) . أو بسبب أن السكن غير صحي ، إذ بلغت النسبة في الطبقة الوسطى (١٢.٠٧٪) بينما بلغت في الطبقة الدنيا (١٥.٩٦٪) . ونسبة ضئيلة في الطبقة الوسطى لديها مشكلات بسبب بعد السكن عن مكان العمل (١٧.٧٢٪) أو لأسباب أخرى (١٧.٧٢٪) ، في حين يلي ذلك في الطبقة الدنيا نسبة من لديهم مشكلات بسبب الاشتراك مع الآخرين في السكن (٦.٣٨٪) أو لأسباب أخرى (٦.٣٨٪) . ويلي ذلك نسبة من لديهم مشكلات خاصة بالسكن بسبب عدم وجود مياه (٤.٢٥٪) أو بسبب عدم وجود انارة (٤.٢٥٪) ونسبة ضئيلة لديها مشكلات خاصة بالسكن بسبب بعده عن مكان العمل (١.٠٦٪) أو بسبب وجود مشكلات مع الجيران (١.٠٦٪) .

والملاحظ ارتفاع معدل من لا يلمسون مشكلات خاصة

بالسكن في الطبقة الوسطى عنه في الطبقة الدنيا . وقد يرجع هذا الى طبيعة الإقامة لذاتها من ناحية ، و الى العوامل الاقتصادية التي لم توفر السكن الملائم لأعضاء الطبقة الدنيا اذ يرتفع معدل من يرى مشكلات السكن متمثلة في أنه ضيق أو غير صحى ، وذلك بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى . بينما ترتفع مشكلة بعد السكن من محل العمل بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا . وهذا يرجع بالضرورة الى طبيعة الإقامة المشتركة و الى الحالة الاقتصادية لأعضاء الطبقة الدنيا . و بهذا يمكن من خلال تحليل نوعيات المشكلات التى يعاني منها العمهور معرفة الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها .

=====

### سادسا : تكيف المهاجرين في المدينة :-

=====

تتميز المدينة بوجود أنماط معينة من السلوك والافكار التي يدخل المهاجر طرفا فيها . فهو يدخل في شبكة مسن الروابط الاجتماعية أكثر اتساعا من الأسرة التي كان يرتبط بها في المجتمع القروي . ويلعب هذا دورا أساسيا في تغيير اتجاهاته وانغماسه في الحياة الحضرية .

و يعمل التوافق مع حياة المدينة للتأثر بالظسروف الديموجرافية والاقتصادية التي يقيم الناس فيها ، وكذلك بحراكمهم الجغرافي في المدينة . ورغم أن عملية الهجـرة غير منظمة اجتماعيا ، فإنها تتأثر بالمكان الذي يحيا فيه المهاجر ، سواء مع أقاربه أو بدونهم ، وكذلك تتأثر بامكانية حصوله على عمل و الخلفية التي يتمتع بها الفرد<sup>(١)</sup> . وكثيرا ما يرتبط المهاجر بأقاربه من القرويين حتى يخفف عن نفسه آثار نقلته من القرية الى المدينة . وبهذا تتكون " الجيوب الريفية " في المدينة ، و يصبح لها تأثيرها القوي في حياة

---

(١) أنظر في هذا : الفصل الذي قمنا بترجمته بعنوان " التوافق الاجتماعي في المدينة " من كتاب فينسنت فرانسيس كوستيللو ، التحضر في الشرق الأوسط ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ ، ص ١٩٥ و مابعدها . ولقد اشتـرك معي في ترجمة هذا الكتاب الدكتور عبد الهادي والسن مدرس علم الاجتماع بجامعة طنطا .

المهاجرين اذ تحمي المهاجر من الصدمة الحضارية ، والتي تأتي من أنه بقيمة المحافظة و مهاراته التقليدية غالباً ما يواجه حضارة متطورة قيمها بشكل واضح جداً ، ومتقدمة في تكنولوجيتها الى حد بعيد . و تساعد هذه الجيوب في التكيف مع الحضارة الجديدة بمعاونة المهاجرين في الاستقرار في سكن ، و الحصول على عمل ، و التعرف على المدينة و أساليب الحياة فيها . كما تعطل هذه الجيوب وبأنهم في الحضارة الجديدة ، نظراً لأنها تقدم لهم بديلاً عن حضارة المدينة ، و تمارس نوعاً من الضبط لتفاعلهم معها (١) .

و تبين نتائج العديد من البحوث أو أولئك الذين جاءوا الى المدينة يخضعون للتغير ويوافقون على أنهم سوف يصبحون من سكان المدينة . و قد اتضح بصفة عامة أنه كلما زاد الفرد من اتصالاته في المدينة فإنه يغير من معتقداته واتجاهاته وتوقعاته الاجتماعية نحو المعتقدات والاتجاهات والتوقعات ذات التوجيه الحديث ، وبخاصة اذا نظرنا الى نزعة المحافظة نحو المرأة ، والطموح الاقتصادي له ولأبنائه . و على هذا نعرض فيما يلي لمناطق الطرد ( الموطس ) الاصلى للمهاجر ( و أسباب ترك الموطن الاصلى ، وكيفية حصول المهاجر على مسكنه بالمدينة ، واتجاهاته نحو الموطن الجديد و رغبته في الانتقال الى منطقة أخرى داخل المدينة

---

(١) عزت حجازي ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٥٥ .

و تفليحه للسكنى مع أهل الموطن الأصلى أو مع سكان الموطن  
الحالى داخل منطقة السكنى ، و علاقاته بالجيران و زملاء  
العمل ، و اتجاهاته نحو الجوار ، و تفكيره فى العودة الى  
موطنه الأصلى .

١ - توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث  
فى كلتا الطبقتين قد هاجروا من موطنهم الأصلى فى  
سوهاج حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٢٨٨/٧٢) بينما  
فى الطبقة الدنيا (٣٥٣/٢٥) . يلى ذلك فى الطبقة  
الوسطى من هاجروا من الغربية أو المنوفية أو الدقهلية  
( بنسبة ٢٨٨/١٤ لكل فئة منها ) . ثم من هاجروا من  
كفر الشيخ ( ٨٩٤/٧ ) ثم من أسيوط ( ١٤٤/٧ ) ثم من  
البحيرة ( ٣٦/٥ ) و أخيرا نسبة ضئيلة من قنا  
و أسوان ( ٣٧/٧ ) .

فى حين يلى ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من هاجروا  
من البحيرة ( ١٥٩٦/٧ ) ثم من المنوفية ( ١٢٧٧/٧ ) ثم  
من كفر الشيخ أو الغربية أو أسيوط ( بنسبة ١٠٦٤/٧  
لكل فئة ) . و يليها نسبة من هاجروا من الدقهلية  
( ٨١/٧ ) و نسبة ضئيلة من هاجروا من الشرقية  
( ٢١٣/٧ ) و أخيرا نسبة من هاجروا من المنيا أو قنا  
أو ممن أصلا من الاسكندرية ( بنسبة ١٠٦/٧ لكل فئة ) .  
و الملاحظ أن محافظة سوهاج تعتبر أعلى المحافظات

تكرارا بالنسبة للمهاجرين الى منطقة الدراسة ،حيث  
يزيد معدل من هاجر من هذه المحافظة على ربيع  
المهاجرين ،يلى ذلك محافظة المنوفية ،ثم البحيرة  
و الغربية . و معنى هذا أن وجهة النظر التى تقول  
أن المحافظات القريبة من المدينة تكون أكثر  
المحافظات طردا لسكانها الى هذه المدينة ،وجهة  
خاطئة . اذ أن محافظة سواج البعيدة من الاسكندرية  
مثلت أكبر المحافظات طردا وأن محافظة البحيرة  
أو الغربية القريبتين من الاسكندرية جاءتا فى الدرجة  
الثالثة من مناطق الطرد .

و يلاحظ أيضا أنه بالنسبة للمحافظات البعيدة  
تزيد معدلات الطبقة الوسطى فى الهجرة عن معدلات الطبقة  
الدنيا ،وأن أقرب المحافظات تزداد معدلات المهاجرين  
من أبناء الطبقة الدنيا عنه بالنسبة للطبقة الوسطى .

و توفج البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور  
البحث فى كلتا الطبقتين قد تركوا موطنهم الأملى بسبب  
عدم وجود عمل حيث بلغ فى الطبقة الوسطى (٥٨٩٣٪) وبلغ  
فى الطبقة الدنيا (٧٥٣٠٪) . ولى ذلك فى الطبقة الوسطى  
من تركوا موطنهم الأملى بسبب النقل كاو ليكون مع الأقارب  
( بنسبة ١٠٧١٪ ) ،بينما يلى ذلك فى الطبقة الدنيا من  
تركوا موطنهم الأملى بسبب عدم كفاية الأجر (بنسبة ٧٤٥٪ )



كما أن هناك نسبة أقل من الطبقة الوسطى قد تركوا موطنهم  
الأصلى بسبب عدم كفاية الأجر وأسباب أخرى (٧٨٩٣٪) إلا أن  
النسبة الأقل فى الطبقة الدنيا قد تركوا موطنهم الأصلى  
بسبب تعليم الأولاد أو لأسباب أخرى (٣٢٥٪) و أخيرا نسبة  
ضئيلة من الطبقة الوسطى تركوا موطنهم الأصلى بسبب تعليم  
الأولاد (٧٩٧٪) أما النسبة الضئيلة من الطبقة الدنيا  
فقد تركوا موطنهم الأصلى بسبب النقل أوليكونوا —ع  
الأرهاب ( ٣١٩ ٪ ) .

و هكذا يتضح أن ثلاثة أرباع المهاجرين من أبناء الطبقة  
الدنيا تركوا موطنهم الأصلى بحثا عن عمل ، وأن أقل المعدلات  
فى هذه الطبقة من جاءوا الاسكندرية من طريق النقل —من  
مصلحتهم أو اداراتهم الى الموطن الجديد . وكذلك الحال  
بالنسبة للطبقة الوسطى فيما يتعلق بالبحث عن عمل ، أما  
الهجرة بسبب النقل فقد كانت أقل معدلا فى هذه الطبقة  
عنها بالطبقة الدنيا . و الملاحظ عموما أن الغالبية  
العظمى من المهاجرين قد تركوا موطنهم الأصلى رغبة منهم  
فكان الهجرة الريفيه الحضرية طوعية فى المقام الأول .

٢ - أكدت النتائج اشتراك الطبقتين فى مجموع التكرارات  
بالنسبة لمن قدمت لهم المساعدة عندما حفروا السى  
الاسكندرية لأول مرة ، حيث أن النسبة الغالبة فى كلتا  
الطبقتين قدمت لهم المساعدة عن طريق الأقارب

( بنسبة ١٧٢ر٢ في الطبقة الوسطى ،نسبة ١٧١ر٧ في الطبقة الدنيا ) . و يلى ذلك نسبة من ساعدتهم بعض الناس الآخرين حيث بلغت في الطبقة الوسطى ( ١٤ر٢٨ ٪ ) و في الطبقة الدنيا ( ١٥ر٩٦ ٪ ) . و يلى ذلك أيضا في كلتا الطبقتين من قام بلدياتهم بمساعدتهم عند حضورهم حيث بلغت النسبة في الطبقة الوسطى ( ١٢ر٧ ) و في الطبقة الدنيا ( ١٤ر٨٩ ٪ ) . و أخيرا نسبة فضيلة ساعدتهم بعض أهالى الاسكندرية عند حضورهم حيث بلغت في الطبقة الوسطى ( ١٠ر٧١ ٪ ) و في الطبقة الدنيا ( ٧ر٤٥ ٪ ) .

و بهذا يتضح أن المهاجرين على اختلاف طبقاتهم لا يعتمدون كثيرا على سكان المدينة عندما يحضرون إليها لأول مرة ، وانما يعتمدون على أقاربهم أو ذويهم في هذا الشأن . و توضح البيانات تعادل الطبقتين في هذا إذ تتقارب معدلات من يعتمدون على أقاربهم أو بلدياتهم لمساعدتهم على الحياة في المدينة ، ذلك بالنسبة لأعضاء الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا على السواء .

٣ - توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في كلتا الطبقتين تغفل الاسكندرية على موطئها الاملى حيث بلغت في الطبقة الوسطى ( ٦٧ر٨٦ ٪ ) وبلغت في الطبقة الدنيا ( ٧١ر٣ ٪ ) . يليها من يغفلون

موطنهم الأصلي على الاسكندرية حيث بلغت نسبتهم في الطبقة الوسطى (١٩٦٤ ٪) وفي الطبقة الدنيا (٣٥١ ٪) . و نسبة ضئيلة في كلتا الطبقتين تفغل موطنها الأصلي والاسكندرية على السواء حيث بلغت في الطبقة الوسطى (١٢ ٪) و بلغت في الطبقة الدنيا (٢١٩ ٪) .

و تتفق هذه النتائج مع ماسبق أن أشرنا اليه من الهجرة التلقائية لعينة البحث باستثناء قلة قليلة منها هي التي هاجرت عن طريق النقل . إذ أن أكثر من ثلثي العينة تفغل محل الإقامة على الماطن الأصلي . و أن أقل من الربع هي التي تفغل الموطن الأصلي على محل الإقامة و على هذا نرى أن نسأل كل فئة من هاتين الفئتين عن أسباب تفغيل محل الإقامة أو تفغيل الموطن الأصلي .

و توضح البيانات أن النسبة الغالبة في كلتا الطبقتين ممن يفضلون الاسكندرية على موطنهم الأصلي ترجع ذلك الى توفر فرص العمل ، حيث بلغت في الطبقة الوسطى ( ٤٥٢٤ ٪ ) و في الطبقة الدنيا ( ٧٧٤٦٥ ٪ ) . يلي ذلك من يرجع هذا التفصيل الى توافر وسائل المعيشة ، حيث بلغت النسبة في الطبقة الوسطى ( ٢٠٩٥ ٪ ) و في الطبقة الدنيا ( ١٤٠٨ ٪ ) . وتأتي نسبة من يفضلون الاسكندرية بسبب نظافة المدينة ( ١١٩١ ٪ ) بعد ذلك في الطبقة الوسطى ، ثم بسبب وجود مدارس ( ٧١٤ ٪ ) و أخيرا بسبب ارتفاع الأجور أو لأسباب أخرى ( ٢٣٨ ٪ ) . أما

في الطبقة الدنيا فان نسبة من يفلون الاسكندرية ترجع الى وجود مدارس بها (٧٧٠٤٪) وأخيرا من يفلونها بسبب نظافتها (٤٢٣٪) .

كما تبين الدراسة أن غالبية أعضاء الطبقتين ممن يفلون موطنهم الأعلى على الاسكندرية يرجعون ذلك الى أنه موطن ميلادهم ، حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٥٣٠٣٨٪) بينما بلغت في الطبقة الدنيا (٥١٨٥٪) . ويلى ذلك في الطبقة الوسطى من يفل موطنه الأعلى لأسباب أخرى (٢٣٨١٪) ، وأسبب وجود الأهل والأصحاب (١٤٢٩٪) ، وأخيرا لأنها بلد أجداده (٩٢٢٪) . أما في الطبقة الدنيا فيلى ذلك من يفل موطنه الأعلى لأنها بلد الأهل والأصحاب (٢٥٩٣٪) وأولادها بلد أجداده (١٤٨١٪) وأخيرا لأسباب أخرى (٧٤١٪) .

و تتفق هذه النتائج أيضا مع ماسبق أن أشرنا اليه من الأسباب التي جعلت المهاجرين ترك موطنه الأعلى و يفلون محل الإقامة الحالي إذا أن قرابه ثلثي من يفلون الاسكندرية يبررون اتجاههم هذا بغرض العمل المتاحة بهذه المدينة و أن أكثر من خمس هذه الفئة ترى توافر وسائل المعيشة في المدينة . ومعنى هذا أن الغالبية العظمى ممن يفلون الاسكندرية يرجعون وجه تفيلهم الى هذين السببين .

أما من يفلون موطنهم الأعلى على محل الإقامة فلان أكثر من نصفهم يبرر ذلك بأنه محل ميلادهم ، وإذا أضيف إلى

هذه الفئة من يرون أن موطنهم الأصلي هو بلد أجدادهم  
فإن حوالى ثلثى هذه الفئة التى تغفل موطنها الأصلي ترجع  
ذلك الى الموطن فى حد ذاته وارتباطهم بارض التى ولدوا  
عليها . فعلى الرغم من معيشتهم فى المجتمع الحضري  
الا أن القيم القروية التى ترتبط بالارض ما زالت مهيمنة  
عليهم على الرغم من قلتهم اذا ما قيسوا بالنسبة للمهاجرين  
ككل .

٤ - أما اذا بحثنا مرافقة الاسرة للمبحوث عند هجرته الى  
المدينة لأول مرة ، فإن البيانات توضح أن قرابة ثلثى  
المهاجرين ( بنسبة ٦٧٪ من العينة ككل ) رافقتهم  
الاسرة عند الهجرة ، بينما بلغت نسبة من لم ترافقهم  
الاسرة ( ٣٤٪ ) . ويتضح هذه المعدلات يتفهم ارتفاع  
معدل من رافقتهم الاسرة ( ٦٦.٧٪ ) من أعضاء الطبقة  
الوسطى ) ، من نظرائهم بالطبقة الدنيا ( ٦٣.٨٢٪ ) ،  
بينما العكس يحدث عند تفحص من لم ترافقهم أسرهم  
من المهاجرين ، إذ يرتفع معدلهم بالطبقة الدنيا  
( ٢٥.١١٪ ) عنه بالطبقة الوسطى ( ٣٣.٩٣٪ ) .

٥ - توضح البيانات أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث  
فى كلتا الطبقتين قد حصلوا على مساكنهم بمعرفتهم  
الشخصية ، حيث بلغت فى الطبقة الوسطى ( - ٧٥٪ ) وفى  
الطبقة الدنيا ( ٦١.٧٪ ) ، ويليهما نسبة من حصلوا على

الممكن من طريق أقاربهم في كلتا الطبقتين أيها، حيث بلغت في الطبقة الوسطى (١٧٨٦ ٪) في حين بلغت لدى الطبقة الدنيا (٧٢٨٧٣٪) و نسبة ضئيلة في الطبقة الوسطى (١٧٨٦ ٪) في حين بلغت في الطبقة الدنيا (٧٢٨٧٣٪) و نسبة ضئيلة في الطبقة الوسطى قد حصلوا على مساكنهم من طريق بلدياتهم أو أفراد آخريين (٣٧٧ ٪) . بينما نسبة ضئيلة في الطبقة الدنيا قد حصلوا على مساكنهم من طريق بلدياتهم (١٨٧٨٪) . أو من طريق أفراد آخريين (١٠٦ ٪) .

و مع أن غالبية المهاجرين وجدوا المساعدة من أقاربهم أو بلدياتهم عندما حفروا الاسكندرية لأول مرة إلا أنهم منذ الحصول على سكن خاص بهم و بأسرهم فانما يبحثون عنه بمعرفتهم الشخصية . اذ توضح البيانات أن ثلثي الجمهور تعرفوا على مساكنهم معرفتهم ، بينما أقل من النصف هو الذي اعتمد على أقاربه و أبناء بلدته منذ البحث عن سكن .

٦ - تؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في كلتا الطبقتين لا يرغبون في الانتقال الى منطقة أخرى غير منطقة اقامتهم ، حيث بلغت في الطبقة الوسطى (١٧٨٦ ٪) و بلغت في الطبقة الدنيا (٧٧٤٩٩٪) . ويلي ذلك أيها في كلتا الطبقتين من يرغبون في الانتقال

الى منطقة أخرى غير منطقة اقامتهم حيث بلغت فـسـى  
الطبقة الوسطى (٣٢١٤٪) وبلغت فى الطبقة الدنيا  
(٥٣٪) .

و توضح البيانات أن النسبة الغالبة ممن يرغبون فـسـى  
الانتقال الى منطقة أخرى غير منطقة اقامتهم من الطبقة  
الوسطى يفضلون منطقة محرم بك أو سيدى بشر ( بنسبة ٢٢ر٢٢٪  
لكل منهما ) . ويليهما من يرغبون فى الانتقال الى الأزاريطه  
أو أى منطقة أخرى ( بنسبة ١١ر١١٪ لكل فئة ) . ثم يليها  
ممن يرغبون فى الانتقال الى منطقة أبو قير أو جليم أو وسط  
المدينة أو سموحة أو المنشية ( بنسبة ٦مره ٪ لكل فئة ) .  
أما النسبة الغالبة ممن يرغبون فى الانتقال الى منطقة  
أخرى غير منطقة اقامتهم من الطبقة الدنيا فيفضلون منطقة  
سيدى بشر (٣٧٪) ، ويليهما من يرغبون فى الانتقال الى  
أى منطقة (١٦ر٦٦ ٪) ، ثم يليها منطقة المنصرة (١٢ ٪) .  
ثم منطقة المنشية أو فكتوريا ( بنسبة ٨ر٣٣٪ لكل منهما )  
و أخيرا نسبة ضئيلة تفضل الانتقال الى منطقة محرم بك  
أو أبواتير أو الحضرة أو سيدى جابر ( بنسبة ١٧ر١٧ ٪ لكل  
منها ) .

و الملاحظ أن أعضاء الطبقة الدنيا أكثر استقرارا فـسـى  
منطقة اقامتهم اذا ما قيسوا بأعضاء الطبقة الوسطى ، وقد  
يرجع زيادة معدل أعضاء الطبقة الوسطى من نظرائهم بالطبقة

الدنيا عند تفصيل مناطق أخرى ، الى مايسميه علماء الاجتماع بالحراك الجغرافى أو الحراك الفيزيقي وهذا يرتبط الى حد كبير بالتطلعات الطبقية أو بالطموح الطبقي للاقامة فى منطقة أعلى مكانا وكرامى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية . فالمعروف أن منطقة البحث من مناطق الأطراف الحضرية المتخلفة وهى مع النتيجة السابقة تبين قناعة أبناء الطبقة الدنيا بمحل الإقامة هذا ورغبة أبناء الطبقة الوسطى فى الحراك الى منطقة أكثر تحفرا . والذى يدعوننا الى هذا أن العديد من دراسات الطبقة و التدرج الطبقي ترى أن محل الإقامة بمثابة أحد المعايير الهامة فى تحديد الوضع الطبقي . ولقد اتفق هذا جليا عند السؤال من المنطقة التى يرغب من يفلح الحراك الجغرافى فى أن يتحرك اليها حيث تتزايد معدلات أبناء الطبقة الوسطى الذين يرغبون فى الحراك الى مناطق متوسطة أو مرتفعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، فى حين تتزايد معدلات أبناء الطبقة الدنيا الذين يرغبون فى التحرك الى أطراف حضرية أخرى .

٧ - و تشترك كل من الطبقتين فى تفصيل السكن مع أهـل الموطن الحالى أو أهل الموطن الاصلى على السواء حيث أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين لا تفضل واحدة منهما على الأخرى بل كلاهما سواء حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٧١٤٣٪) و فى الطبقة الدنيا (٧٦٤٩٪) . ويلى ذلك أيضا فى كلتا الطبقتين



السكن مع أبناء موطنهم الأصلي حيث بلغت النسبة فى الطبقة الوسطى (٢٣٢١٪) و فى الطبقة الدنيا (٢٣٢٤٪) ثم نسبة من يغفلون السكن مع أهل موطنهم الحالى فى كلتا الطبقتين ، حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٥٣٦٪) وفى الطبقة الدنيا (٥٣٢٪) . مع العلم أن نسبة (٦٣٨٪) من الطبقة الدنيا لم تبين مدى تفصيلها فى هذا الشأن

و اذا كان أعلى المعدلات تغفل محل الإقامة الحالى فان أكثر من ثلثى جمهور البحث لا يفرق بين السكن مع أهل موطنه الأصلي أو سكان موطن الإقامة ، ويتزايد معدل ممن يرون هذا بالطبقة الوسطى منه بالطبقة الدنيا . إلا أن الطبقتين تتفقان عند اختيار من يغفل السكن مع أهل موطنه الأصلي أو مع الحوار الحضرى على السواء .

٨ - توضح البيانات أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث فى كلتا الطبقتين كانوا يعملون مزارعين قبل هجرتهم بلاسكندرية ، حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٢٨٥٧٪) وفى حين بلغت فى الطبقة الدنيا (٦٢٧٨٪) . ويلى ذلك فى كلتا الطبقتين نسبة من كانوا يعملون فى مهن أخرى حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٢٣٢١٪) و فى الطبقة الدنيا (٢٨٩٪) . ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من كانوا يعملون كموظفين (١٦٠٧٪) ، ثم من يعملون

كحرفيين (١٣٥٠٪) ، ثم من كانوا يعملون بالتجارة  
(٨٩٢٪) ، ثم من كانوا يعملون بأعمال صناعية (٣٦٥٪ )  
و أخيرا من كانوا يعملون في مهن عسكرية أو عمال خدمات  
أو مهنيون (١٧٩٪) . بينما يلى ذلك فى الطبقة الدنيا  
نسبة من كانوا يعملون بأعمال الخدمات (٥٤٧٪) أو من  
كانوا يعملون فى مهين عسكرية أو بأعمال صناعية  
(٣٢٢٪ ) ، ويليهما من كانوا يعملون كحرفيين أو مهنيين  
(٢٥٤٪) و أخيرا من كانوا يعملون بالتجارة (١٠٦٪) .

و تبين الدراسة الميدانية أن النسبة الغالبة من  
جمهور البحث فى الطبقة الوسطى قد التحقوا بالعمل عن طريق  
الوساطة (٤٦٤٣٪) فى حين أن النسبة الغالبة من جمهور  
البحث فى الطبقة الدنيا قد التحقوا بالعمل عن طريق وسائل  
أخرى (٣٤٠٥٪) . و يلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من  
التحقوا بالعمل عن طريق الوسائل الأخرى (٣٣٩٣٪) ، ثم من  
طريق النقل (١٤٢٨٪) ، ويليهما عن طريق الاعلان والجرائد  
(٣٥٧٪ ) ، و أخيرا نسبة ضئيلة لم توضح ذلك ( ١٧٩٪ ) .  
أما فى الطبقة الدنيا فان نسبة من التحقوا بالعمل عن  
طريق الوساطة (٢٧٦٦٪) ، ويليهما نسبة من لم يبينوا ذلك  
(٢٤٤٧٪) ، ثم نسبة من التحقوا بالعمل عن طريق الاعلان  
بالجرائد (٣٧٩٪) ، وأخيرا من التحقوا بالعمل عن طريق  
النقل ( ٢٥٤٪ ) .

يتضح مما سبق أن قرابة ثلثى أرباب الاسر بالطبقة الدنيا كانوا يعملون بالزراعة قبل هجرتهم الى الاسكندرية والعمل الزراعى لا تقابله فى المدينة الا أعمال بسيطة ترتبط بالبيع أو العمل الصناعى غير الماهر ، وهذا يتفق مع النتائج التى عرضناها عند الحديث عن الطبقة الاجتماعية و المهنة ، اذا اتضح أن غالبية أعضاء الطبقة الدنيا يعملون بالصناعة أو الخدمات أو الحرف . أما فيما يرتبط بالطبقة الوسطى فان أقل من نصف قرنائهم بالطبقة الدنيا يعملون بالزراعة ، ولهذا تنوعت مهن الطبقة الوسطى بعد الهجرة اذا ما قيس ذلك بالنسبة لأعضاء الطبقة الدنيا . ومعنى هذا أن الحراك المهنى أكثر وضوحا بين أعضاء الطبقة الوسطى عنه بالنسبة للطبقة الدنيا ، و أن الالتحاق بمهنة معينة انما ترتبط ارتباطا وثيقا بالوضع الطبقي الذى يشغله من يتطلع الى هذه المهنة . و يتأكد هذا من زيادة معدلات من التحق من أعضاء الطبقة الوسطى بمهنهم الحالية عن طريق الوساطة ، اذا ما قيس ذلك بنظرائهم فى الطبقة الدنيا .

٩ - و اذا بحثنا عن مدى تكيف المهاجر مع أقرانه الجدد بالمدينة فالملاحظ أن جميع جمهور البحث على مختلف طبقاته يرون أنهم قد أقاموا علاقات طيبة مع زملائهم بالعمل أو مع من يشتركون معهم فى الحوار . و تؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا

الطبقتين تشارك الجيران أفرانهم و أطراهم.

و ان كانت المعدلات تزيد في الطبقة الوسطى ( بنسبة ٧٩٧٩٪) عنها في الطبقة الدنيا (٧٣٤٪) عنها في الطبقة الدنيا (٧٣٤٪) . كما أن (١٠٧١٪) من أعضاء الطبقة الوسطى لا يشاركون جيرانهم هذه المناسبات يقابلهم (١٠٦٤٪) من أعضاء الطبقة الدنيا .

١٠ - أما اذا حاولنا أن نتكشف اتجاهات المهاجرين نحو أهل المنطقة الأصليين وسلوكهم فان الغالبية منهم يوافقون على سلوك من يقيمون معهم من أهل المهجر، وان كان معدل من يتخذون هذا الموقف أعلى في الطبقة الوسطى (٨٣٩٣٪) عنه في الطبقة الدنيا (٧٥٧٪) . و اذا حددنا السؤال بطريقة أكثر دقة لتوضيح مدى رغبة المهاجر القروي في الارتباط بأهل المهجر الأصليين فانه يأخذ موقفا معاكسا لما اتخذه في السؤال السابق اذا أنه يوافق على سلوك أهل المنطقة لكنه لا يقرر الارتباط بهم من الناحية القربانية . حيث قرابة ثلاثة أرباع جمهور البحث لا يوافق على الزواج من أهل محل الإقامة ( بنسبة ٧١٤٣٪ في الطبقة الوسطى ، ٧٢٣٤٪ من أعضاء الطبقة الدنيا ) . و معنى هذا أن القروى المهاجر الى المدينة لا تنفصل قرابته عن قريته الأصلية وانما يقيم بالمدينة بقصد العمل أو اكتساب فرص

للحياة أفضل ، أو الارتقاء بمستواه الطبقي اقتصاديا واجتماعيا . و ان كانت بعض دراسات الطبقة والتدرج الطبقي ترى أن الزواج أحد عوامل الحراك الاجتماعى الا أن الدراسة الراهنة تبين عدم ذلك فى مجتمع البحث حيث لا يتطلع القروى المهاجر الى طبقة أعلى عن طريق القرابة أو الانتماء القرابى ، وانما عن طريق التحصيل الاقتصادى فى المحل الأول .

١١ - و لهذا كان طبيعيا أن نسأل المهاجر عن رغبته فى العودة الى موطنه الاصلى لكى نتبين مدى توافقا مع مجتمع المدينة و تكيفه مع البيئة الحضرية الجديدة و لابد أيضا أن نسأله عن الاسباب التى تدعوه فى عدم الرغبة للعودة الى موطنه الاصلى بدلا من سؤال من يريدون العودة فان الفئة الاخيرة نتوقع اجاباتها و هى الحنين الى الارض و الارتباط بالقرابة العاصبة أما سؤال من لم يرغبوا فى العودة الى موطنهم الاصلى فقد تفسر لنا الابعاد المتنوعة التى تعمل على تكيف المهاجر مع البيئة الجديدة ، من أجل التركيز على هذه الابعاد عند دراسة الاطراف الحضرية أو عند احداث خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمعات النامية و توضح الدراسة أن غالبية أعضاء الطبقة الوسطى و الدنيا على السواء لا يرغبون فى العودة الى موطنهم

الأعلى ( بنسبة ٩٠٫٤٢٪ في الطبقة الدنيا ، و نسبة ٨٥٫٧٢٪ في الطبقة الوسطى) . وبسؤال هذه الفئة اتضح أن الغالبية منها أبدت استقرارها في المجتمع الحضري وإن زاد المعدل بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى ( بنسبة ٦٢٫٣٦٪ بالطبقة الدنيا ، و بنسبة ٥٤٫١٧٪ بالطبقة الوسطى) . يلي ذلك من أبدوا أن ارتباطهم بالعمل في المجتمع الحضري يدعوهم الى عدم الرغبة في العودة الى الوطن الأعلى ، وإن كان معدل هؤلاء يرتفع بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا ( بنسبة ٣٩٫٥٨٪ بالطبقة الوسطى و بنسبة ٣١٫٧٦٪ بالطبقة الدنيا ) . و يحتل تعليم الأبناء المرتبة الأخيرة والفضيلة الأهمية فيما يتعلق بارتباط المهاجر بمجتمع المدينة ، و هذا يؤكد على ماسبق أن أشرنا اليه من توافر الخدمات التعليمية - وخاصة في المراحل الإلزامية - بمختلف قرى مصر ، و إن كانت هناك دراسات قد اهتمت بربط الحراك الجغرافي بالتعليم إلا أن هذا لايتفح من نتائج الدراسة الراهنة حيث أن البحث عن العمل هو الدافع الأساسي لهجرة القروى الى المدينة .



### سابعاً : الطبقة والاتجاهات الاجتماعية :-

=====

ترى العديد من دراسات الطبقة والتدرج الطبقي أن الاتجاهات الاجتماعية و أساليب الحياة بمثابة مؤشر لسه أهميته للتفرقة بين الطبقات . إذ تختلف الطبقات فيما بينها من حيث أساليب الحياة والاتجاهات الدينية والأخلاقية و الاقتصادية وما الى ذلك . و على هذا نعرض فيما يلي لمجموعة من المتغيرات التي تشير الى عدد من الاتجاهات الاجتماعية في البناء الطبقي لمجتمع البحث .

١ - أعار عديد من الباحثين انتباههم الى العلاقة بين المكانة الطبقة الدنيا و بين المعتقدات الدينية مؤكدين أن الدين ناجم من نفس القوى الاجتماعية بمعنى الاتجاهات و المعتقدات المساعدة للسلطة السياسية و قد لاحظوا العلاقات المباشرة بين الاصول الاجتماعية لكل من الناحيتين السياسية والدينية في عدد من البلدان مثل روسيا و فنلندا والسويد (١).

و تؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث في كلتا الطبقتين يحرمون بمدة دائمة على أداء الصلاة حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٨٢ر١٥)٪ بينما بلغت في الطبقة الدنيا (٧٥ر٥٣)٪ . ولى ذلك أيضا في كلتا

---

(1) S.M. Lipset; pojitical Man, op. cit.; pp.106-107.

الطبقتين نسبة من يحرمون أحيانا على أداة الصلاة حيث بلغت في الطبقة الوسطى (١٤٢٨٪) في حين بلغت في الطبقة الدنيا (١٧٠٢ ٪) . ويليها أيضا في كلتا الطبقتين نسبة من لا يحرمون على أداة الصلاة حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٣٧٧٪) بينما بلغت في الطبقة الدنيا (٥٣٢٪) و أخيرا نسبة ضئيلة في الطبقة الدنيا يؤدون الصلاة في المناسبات فقط ( ٢١٣ ٪ ) .

كما توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في الطبقة الوسطى لا يزورون أولياء الله (٥٠٪) ، يليها نسبة من يزورون الأولياء أحيانا (٤١٠٧٪) ، و نسبة ضئيلة ممن يزورون الأولياء دائما (٨٩٣٪) . في حين أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في الطبقة الدنيا يزورون الأولياء أحيانا (٥٤٢٦٪) و يليها نسبة من لا يزورون الأولياء (٢٧٦٦٪) و أخيرا نسبة ضئيلة ممن يحرمون على زيارة الأولياء بصفة دائمة ( ١٨٠٨ ٪ ) .

و يتضح من هذا الوصف ، أننا حاولنا توضيح نقطتين خاصتين بالاتجاهات الدينية . الأولى ترتبط بمدى الالتزام بأداء الصلاة كإريفة دينية ، و الثانية تتعلق باتجاهات دينية تعود المجتمع المصري - وإن كانت لا تتفق مع قواعد الشرعية الإسلامية - و تتمثل في زيارة المشايخ وأولياء الله العالحين ، والملاحظ على النتائج بصفة عامة أنها



لا ترتبط مع ما تنذهب اليه العديد من دراسات الطبقة والتدرج الطبقي فيما يتعلق بالالتزام الديني كفريضة ، الا أن النتائج تتفق مع نتائج البحوث السابقة فيما يتعلق بالاتجاهات نحو زيارة الاولياء . اذ ترتفع معدلات من يحرصون على أداء الصلاة بانتظام بالطبقة الوسطى عنها بالطبقة الدنيا بينما ترتفع معدلات من لا يحرصون على أداء الصلاة بالطبقة الدنيا عنها بالطبقة الوسطى . و معنى هذا اختلاف نتيجة البحث الراهن مع ما وصلت اليه نتائج دراسات اخرى من أن السلوك الديني الملتزم يرتبط بالطبقات الدنيا (١) . و على العكس من هذا ، يبتفع ارتفاع معدل من يقومون بزيارة الاولياء دائما أو أحيانا بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى . و ارتفاع معدل من لا يزورون بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا و هذا يتفق مع نتائج الدراسات السابقة ، بمعنى أن الطبقات الدنيا تتميز باتجاهاتها الدينية نحو ما يعتقد فيه الناس دون الرجوع الى الشريعة ذاتها . أو بمعنى آخر أن الخرافات الدينية و البدع تسود الطبقات الدينية اذا ما قيس ذلك بالنسبة للطبقات الاعلى .

٢ - تركز العديد من دراسات التدرج الطبقي على التنشئة الاجتماعية و أسلوب الحياة باعتبارها مؤشرين للتدرج الطبقي . ففي دراسة أجراها روس Ross على منطقتين حفريتين - احدهما تجاور المدينة تعامسا

---

(1) Lasswell, Class & Stratum, P. 267.

و الأخرى بعيدة - ركز على التشابه في المكانة الأسرية و الأخلاقية ، وذلك لتوضيح اختلاف أسلوب الحياة تبعاً لاختلاف الطبقة من حيث المكانة الأسرية والحالة الزوجية و الأخلاقية<sup>(١)</sup> . ولذلك تحاول الدراسة الراهنة توضيح اتجاهات جمهور البحث نحو تعليم البنات ، حتى يتبين مدى اختلاف الطبقات نحو هذا الاتجاه .

و لقد أوضحت الدراسة ازدياد معدل من يحرمون على تعليم البنات بالطبقة الوسطى (بنسبة ٧٦٫٧٩٪) عنه بالطبقات الدنيا ( بنسبة ٥٩٫٨٪) . و هذا يعنى ازدياد معدل من لا يحرمون على تعليم البنات بالطبقة الدنيا ( بنسبة ٣٦٫١٧٪) عنه بالطبقة الوسطى ( بنسبة ٢٣٫٢١٪) أى أن الطبقة الوسطى تحرم بمعدل أكبر على تعليم البنات . إلا أن الملاحظ عموماً ازدياد معدل من يحرمون على تعليم البنات فى طبقتين من معدل الذين لا يهتمون بتعليمها .

٣ - توفع البيانات أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث فى كلتا الطبقتين يمارسون تنظيم الأسرة ، حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٤٤٫٦٤٪) بينما بلغت فى الطبقة

---

(2) H. Laurence Ross; u'town & Dountown : A study of Middle - class residential aneas; A.S.R. ; Vol.30; No.2 ; 1965; PP. 235 - 259 .

الدنيا (٤٢٥٥٪) . ويليهما أيضا في كلتا الطبقتين نسبة من لا يمارسون تنظيم الأسرة ، حيث بلغت في الطبقة الوسطى ( ٣٩٢٩٪) ، في حين بلغت في الطبقة الدنيا (٣٤٠٥٪) . و أخيرا نسبة من لا يعرفون مضمون تنظيم الأسرة في كلتا الطبقتين حيث بلغ في الطبقة الوسطى (١٦٠٧٪) ، بينما بلغ في الطبقة الدنيا (١٧٠٢٪) . وهناك نسبة ضئيلة من الطبقة الدنيا لم تبين ذلك (٦٣٨٪) .

وإذا كان هناك من الدراسات ما يؤكد على اختلاف الطبقات من حيث ممارسة تنظيم الأسرة<sup>(١)</sup> ، فإن هذا يتفق من الدراسة الراهنة حيث يتزايد معدل من ينظمون بالطبقة الوسطى عن نظرائهم بالطبقة الدنيا ، ولا نستطيع أن نجزم بهذه النتيجة و تتفق مع الدراسات السابقة حيث توضح الدراسة الراهنة ازدياد معدل من لا ينظمون أسرهم - أيضا - بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا و الذي يمكن استخلاصه من الدراسة الحالية أن الطبقات الدنيا ليست على وعى بعملية تنظيم الأسرة . إذ يتزايد معدل هذه الفئة من نظيرتها بالطبقة الوسطى .

٤ - لا ترغب النسبة الغالبة من مجتمع البحث في كل من الطبقتين في العمل خارج محل الإقامة الحالي بدافع اقتصادي حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٨٣٩٣٪) بينما بلغت

---

(1) Lasswell, op.Cit., 248-258 & P. 286.

في الطبقة الدنيا (٧٧٧٦٦) . ويلى ذلك أيضا في كل من الطبقتين نسبة من يرغبون في العمل خارج محل الإقامة الحالي بدافع اقتصادي حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٧١٦٠٧) ، وفي حين بلغت في الطبقة الدنيا (٧٢١٢٨) . وهناك نسبة قليلة في الطبقة الدنيا لم تبين ذلك (١٠٦ ر ٧) .

وتوضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في كلتا الطبقتين لا ترغب في الحراك الى منطقة أخرى بدافع اقتصادي لأنها مناطق منعزلة حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٧٥٩٧٧) . في حين بلغت في الطبقة الدنيا (٧٨٢١٩) . ويليهما نسبة من لا يرغبون في الحراك الى مناطق أخرى بدافع اقتصادي في كلتا الطبقتين بسبب قلة الخدمات حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٧٢١٢٨) بينما بلغت في الطبقة الدنيا (٧١٥٠٧) . وأخيرا نسبة قليلة في كل من الطبقتين أيضا لا ترغب في الحراك الى مناطق أخرى بدافع اقتصادي بسبب معوبة المواصلات حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٧١٩٣٠) في حين بلغت في الطبقة الدنيا (٢٧٤ ر ٧) .

و على هذا فان غالبية المهاجرين من الريف الى الحضر لا يرغبون في الحراك مرة أخرى ، ومعنى هذا استقرارهم بالمجتمع الجديد ، وان كانت معدلات الاستقرار بالنسبة لأعضاء الطبقة الوسطى أعلى منها لدى أبناء الطبقة الدنيا

كما أن ازدياد معدل أبناء الطبقة الدنيا الذين يرغبون في الانتقال الى محل اقامة آخر يشير الى مدى طموحهم الطبقي من ناحية والى عدم استقرارهم من ناحية أخرى وتوضح النتائج أن الدافع الاقتصادي ليس سببا في تـكـسـر الحراك الجغرافي وإنما يتأكد لنا أسباب الهجرة الريفيه الحضرية بفعل العوامل المهنية أكثر من العوامل الاقتصادية والتعليمية .

٥ - تبين من الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في كلتا الطبقتين لا توجد لديهم مشكلات بسبب هجرتهم الى الاسكندرية حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٤٦٩٧٪) بينما بلغت في الطبقة الدنيا (٥٩٨٠٪) . ويلي ذلك لدى الطبقة الوسطى من واجهتهم مشكلات صحية أو مشكلات أخرى (١٦٩٦٪) بعد هجرتهم الى الاسكندرية ، ويليهما من واجهتهم مشكلات سكنية (١٠٦٠٪) ، أو مشكلات في العمل (٧٧٨٠٪) ، وأخيرا من واجتهم مشكلات مع الجيران (١٨١٪) . أما بالنسبة للطبقة الدنيا فيلى ذلك نسبة من واجهتهم مشكلات سكنية (٢١٢٨٪) ، أو مشكلات صحية (٧٩٧٪) ، أو مشكلات أخرى (٤٢٥٪) ، أو مشكلات مع الجيران (٣١٩٪) ، وأخيرا نسبة ضئيلة ممن واجهتهم مشكلات في العمل (٢١٣٪) .

و بهذا يتزايد معدل من لا يرون مشكلات خاصة بهم بعد

هجرتهم بالطبقة الدنيا منه بالطبقة الوسطى. إلا أن المشكلات السكنية تحوز أعلى معدل الطبقة الدنيا عن الطبقة الوسطى، وكذلك المشكلات مع الجوار. بينما تتزايد معدلات المشكلات بالعمل أو المشكلات المحيطة في الطبقة الوسطى منها بالطبقة الدنيا، و معنى هذا أن تنوع المشكلات التي يراها المهاجر من الريف إلى الحضر تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية .

٦ - توضح الدراسات السابقة ارتباط أشكال الترفية وشغل الفراغ بنوعية الطبقة الاجتماعية التي ينتمى إليها المرء. (١)

وتؤكد البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في كلتا الطبقتين يمضون وقت فراغهم مع أسرهم حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٥٥٪) في حين بلغت في الطبقة الدنيا (٣٤٪٧٢٢). وبلى ذلك في الطبقة الوسطى نسبة من يمضون وقت فراغهم مع أقاربهم (٣٣٪٢٢٣) ثم ممن لا يوجد لديهم وقت فراغ (١٥٪)، وأخيراً من يمضون وقت فراغهم على المقاهى (٦٧٪٦). بينما بلى ذلك في الطبقة الدنيا نسبة من لا يوجد لديهم وقت فراغ (٨٩٪١٤) ثم من يمضون وقت فراغهم في زيارة أقاربهم (٤٥٪٧ )

---

(1) Lasswell, op. Cit., PP. 277 - 238.

و أخيرا من يمضون وقت فراغهم على المقاهى (٥٣٢٪) وبهذا يتزايد معدل من يمضون فراغهم مع الاسرة بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى ،بينما يتزايد معدل أبناء الطبقة الوسطى من نظرائهم بالطبقة الدنيا فيما يتعلق ببقية أساليب شغل الفراغ ،سواء فى زيارة الاقارب أو الذهاب الى المقاهى . بمعنى أن الحالة الاقتصادية الأكثر ارتفاعا تعمل على خروج رب الاسرة من منزلة لقضاء وقت فراغه سواء بالمقهى أو بزيارة الاقارب والاصدقاء . وبمعنى تكيف أبناء الطبقة الوسطى وارتباطهم بالمجتمع الجديد الذى يعيشونه .



## خاتمة

=====

## النتائج العامة

=====

نعرض فيما يلي لأهم النتائج العامة التي وصلت اليها  
الدراسة الميدانية وسوف يكون عرضنا في هذا الصدد على نفس  
ترتيب بنود مناقشة النتائج التي انتهينا اليها :-

أولا : خصائص مجتمع البحث :-

=====

١ - لا توجد فروق جوهرية بين الطبقتين فيما يتعلق بسن رب  
الاسرة و هذا يؤكد أن عامل السن لا يعتبر بعدا طبقيًا  
في المجتمع الحضرى ، لأنه قد يصبح كذلك فى مجتمعات  
متخلّفة أو بدائية أو بدوية أو حتى قروية ، إذ ينظر  
أعضاء القرية بعين الاحترام الى كبار السن بالقرية  
أما فى المجتمع الحضرى فلا وجود لتلك النظرة .

٢ - أوضحت الدراسة ارتفاع معدل من يرتبط من أرباب الأسر  
موضوع الدراسة بـزوجة واحدة فى الطبقة الوسطى منه فى  
الطبقة الدنيا من جانب ، وارتفاع المعدل أيضا فيما  
يتعمل بمن يتزوج بأكثر من زوجتين ، حيث يرتفع معدل من  
يتزوج باثنتين فى الطبقة الدنيا منه فى الطبقة الوسطى  
ارتفاعا قليلا . و بمفظة عامة لم تتفح فروق بينهما فى  
معدل الزواج حيث يبلغ ٤١٪ زوجة فى كلتا الطبقتين .



٣ - يتخذ عدد الأبناء الذكور منحى تنازليا للطبقتين معا ، حيث يتزايد معدل من لديه ابن واحد ، بلى ذلك من لديه اثنين من الأبناء الذكور وهكذا . ويقصد بذلك " بمن ليس لديهم أبناء ذكور " أن لديهم اناثا دون الذكور . أما من ليس لديهم أبناء أطلاقا فهم الذين لم يتزوجوا اطلاقا ، أو الذين تزوجوا وليس لديهم أبناء من الجنسين .

٤ - يتزايد معدل لأبناء للأسرة المهاجرة من القرية الى المدينة ، حيث تشارك معظم الطبقات فى القيم الخاصة بالانجاب والرغبة فى تكوين أسرة كبيرة الحجم . و اذا كان البعض يرجع هذه الرغبة الى تفجيل القروى لعدد كبير من الابناء لكى تعاونوا معه فى العمل الزراعى فان الدراسة الراهنة تؤكد على رسوخ القيم القروية فى عقلية المهاجر رغم امكانية تكيفه لمجتمع المدينة .

ثالثا : الطبقة الاجتماعية والتعليم :-

=====

١ - يتزايد معدل الأميين و من يقرأ و يكتب فى الطبقة الدنيا منه فى الطبقة الوسطى ، أما من حمل على المرحلة الابتدائية والاعدادية فتزايد معدلاتهم فى الطبقة الوسطى عنه فى الطبقة الدنيا . و فيما يتعلق بالمرحلة الثانوية والجامعية فليس هناك من أسباب الأسر فى الطبقة الدنيا من وصل اليها . و من ناحية

أخرى نجد منحى تنازليا للتعليم بالنسبة للطبقة الدنيا من الأميين الى الذين يقرأون ويكتبون، وهذا يدل على ارتباط المستوى التعليمي لرب الأسرة بالمستوى الطبقي كما يدل على صدق المقياس الذي توصلنا اليه في الدراسة الراهنة .

٢ - اتضح وجود فروق بين الطبقتين فيما يتعلق بتعليم الأبناء ( ذكورا واناثا ) بالرغم من الزامية التعليم الابتدائي لجميع طبقات المجتمع .

٣ - يتخذ مستوى تعليم أبناء الطبقة الدنيا منحى تنازليا حيث تتناقص معدلات الأبناء المتعلمين كلما ارتقى مستوى التعليم حيث يعتبر أحد أسباب هجرة القرويين الى المدينة كما أنه نتاج عملية التكيف الاجتماعي والتوافق مع مجتمع المدينة .

٤ - يعتبر التعليم عاملا أساسيا في تحديد الوضع الطبقي للأسرة وخاصة اذا لاحظنا أن رب الأسرة والزوجة ينخفض مستوى تعليمهم كلما انخفض المستوى الطبقي.

### ثالثا : الطبقة الاجتماعية والمهنة :-

=====

١ - ان هدف الأسرة القروية من الهجرة الى المدينة هو عمل رب الأسرة ذاته وليس عمل الأبناء مع إتاحة فرص التعليم للأبناء .

٢ - زيادة معدل الأبناء الذكور الذين يعملون على الإنشاءات في كلتا الطبقتين مع احتفاظ الطبقة الوسطى بالمقدمة فيما يرتبط بعمل الأبناء عموماً ، وهذا يؤكد ماسبق أن أشرنا إليه من أن تنوع مصادر دخل الأسرة يعمل على ارتفاع مستواها الطبقي .

٣ - ان الأبناء الذين يعملون ينفلون العمل كحرفيين فسي كلتا الطبقتين ، أما اذا عملوا بالتجارة فان أبناء الطبقة الدنيا يمارسونها من مجالات بينما يمارسها أبناء الطبقة الدنيا كعامة جاهلين .

٤ - كما توضح الدراسة اعتماد بعض فتيات الطبقة الوسطى للعمل في حرفة الخياطة من أجل الاعتماد على أنفسهن في المستقبل اذا ما قيس ذلك بالنسبة لفتيات الطبقة الدنيا .

٥ - ان التأكيد على تنوع مصادر الدخل يؤدي الى ارتفاع المستوى الطبقي للأسرة ، حيث يلاحظ ارتفاع معدل الزوجات العاملات بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا .

رابعاً : الطبقة الاجتماعية والحياة الاقتصادية :-

=====

١ - ضرورة اعتبار الدخل من حيث مقداره مؤشراً طبقياً له أهميته عند تحديد الوضع الطبقي ، حيث الاختلاف واضح

بين أعضاء الطبقتين فيما يتعلق بمقدار الدخل سواء  
على مستوى رب الأسرة أو على مستوى الأسرة ككل.

٢ - ارتفاع معدل دخل الأسرة كلما تنوعت مصادر الدخل  
ولذلك ترتبط مصادر الدخل بمقداره ، إلا أن مقدار الدخل  
أكثر تحديدا عند تمويل الرفح الطبقي .

٣ - يتزايد معدل من لديهم موارد دخل أخرى غير رب الأسرة  
من مهنته فقط بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا  
و تتزايد معدلات من لديهم منزل ملك كمصدر إضافي  
دخل بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا وكذلك  
من يعتمدون على الأبناء كمصدر إضافي للدخل .

خامساً : الطبقة الاجتماعية وحالة السكنى :-

=====

١ - ازدياد معدل من يمتلكون مسكنهم من أعضاء الطبقة  
الوسطى عنه بالنسبة للطبقة الدنيا ، ومعنى هذا أن  
الملكية تعتبر مؤشرا طبقياً رغم أن الحياة في المدينة  
قد لا تتطلب ملكية المسكن في أغلب الأحوال ، إلا أن الطبيعة  
القروية تفضل الملكية ، ويظهر هذا في رغبة القسروى  
في امتلاك الأرض الزراعية . ولما كانت عينة البحث  
من المهاجرين من القرية إلى المدينة ، فلا عجب  
أن تشبع بينهم قيم الملكية حتى وإن لم يتوافر  
الأرض الزراعية فيصبح ثمة بديل لامتلاك وهو المنزل  
الذى يقيم فيه المهاجر .

٢ - ارتفاع معدل من يقيمون بمساكن مشيدة بالملح بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا وارتفاع معدل من يقيمون بمساكن من الطوب بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى ، كما تتميز بعض بيوت أبناء الطبقة الدنيا بأنها مشيدة على شاكله بيوت القرويين من الطوب اللين الا أنها تتكون عموما من طابق واحد أو طابقين و أن غالبية البيوت تشيد من الملح نظرا لطبيعة الأرض في هذه المنطقة .

٣ - تزايد عدد حجرات المسكن كلما ارتقى المستوى الطبقي حيث تمثل البيانات بالنسبة للطبقتين منحنى اعتداليا قمته في الطبقة الوسطى من يقيمون في ثلاث حجرات ثم ينخفض المعدل كلما زاد أو نقص عدد الحجرات على السواء . و تصل قمة المنحنى الاعتدالي عند فئة من يقيمون في حجرتين ثم ينخفض كلما اتجهنا نحو من يقيمون في عدد أقل و أكثر من الحجرات .

٤ - يفضل أبناء الطبقة الوسطى الإقامة المستقلة بالسكن مع أسرهم ، في حين تكاد تصل معدلات من يشتركون في الإقامة بالطبقة الدنيا الى ثلث عدد الحالات . و على هذا تشير طبيعة الإقامة الى الوضع الطبقي ، حيث تتأثر بعوامل اقتصادية في المحل الأول . هذا بالإضافة الى ارتفاع معدل من يقيمون مع أقاربهم وبلدياتهم اذا ما

قيس ذلك بالنسبة لمن اندمجوا مع السكان الأصليين  
أو ماسمونهم بالجيران .

٥ - تعتبر نوعيات المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها  
المهاجرين الى المدينة بمثابة مؤشر طبقى له أهميته  
اذ يرتفع معدل من يرى مشكلات السكن متمثلة فى أنه  
ضييق أو غير صحى ، و ذلك بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة  
الوسطى بينما ترتفع مشكلة بعد السكن عن محل العمل  
بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا .

سادسا : تكيف المهاجرين فى المدينة :-

=====

١ - من الخطأ أن نقول أن المحافظات القريبة من المدينة  
هى أكثر المحافظات طردا لسكانها الى هذه المدينة  
فقد اتضح أن محافظة سوهاج البعيدة عن الاسكندرية  
مثلت أكبر المحافظات طردا و أن محافظة البحيرة  
أو الغربية القريبتين من الاسكندرية جاءتا فى الدرجة  
الثالثة من مناطق الطرد.

٢ - ان الهجرة الريفيه الحضرية طوعية فى المقام الأول حيث  
أن ثلاثة أرباع المهاجرين من أبناء الطبقة الدنيا  
تركوا موطنهم الاصلى بحثا عن عمل ، و أن أقل المعدلات  
فى هذه الطبقة جاءوا من الاسكندرية عن طريق النقل  
من معالهم أو اداراتهم الى الموطن الجديد. وكذلك

الحال بالنسبة للطبقة الوسطى فيما يتعلق بالبحث من عمل ، أما الهجرة بسبب النقل فقد كانت أقل معدلا في هذه الطبقة عنها بالطبقة الدنيا . و بصفة عامة فان الغالبية العظمى من المهاجرين قد تركوا موطنهم الأصلي برغبتهم .

٣ - ان المهاجرين على اختلاف طبقاتهم لا يعتمدون كثيرا على سكان المدينة عندما يحضرون اليها أول مرة وانما يعتمدون على اقاربهم أو ذويهم في هذا الشأن و توضح البيانات تعادل الطبقتين في هذا اذ تتقارب معدلات من يعتمدون على اقاربهم أو بلدياتهم لمساعدتهم على الحياة في المدينة ، ذلك بالنسبة للطبقتين على السواء .

٤ - ان الهجرة التلقائية كما سبق أن أوضحنا هي السمة المميزة اذ أن أكثر من ثلثي مجتمع البحث تغفل محل الإقامة على الموطن الأصلي و أن النسبة القليلة هي التي تغفل الموطن الأصلي على محل الإقامة .

٥ - ان توفير فرص العمل بالمدينة بالإضافة الى توافر وسائل المعيشة بها هما من الأسباب الأساسية التي جعلت الغالبية العظمى من المهاجرين يتركون موطنهم الأصلي و يفضلون عليه محل الإقامة الحالي . أما من يفضلون موطنهم الأصلي على محل الإقامة فيجرون ذلك بانه محل

ميلادهم و بلد أجدادهم بالإضافة الى ارتباطهم بالأرض  
التي ولدوا عليها ، وهذا يرجع الى أن القيم القروية  
التي ترتبط بالأرض مازالت مهيمنة عليهم بالرغم من  
معيشتهم في المجتمع الحضري .

٦ - اتفح ارتفاع معدل من رافقتهم الأسرة عند الهجرة  
من أعضاء الطبقة الوسطى من نظرائهم بالطبقة الدنيا  
بينما العكس يحدث عندما نفحص من لم ترافقهم أسرهم  
من المهاجرين إذ يرتفع معدلهم بالطبقة الدنيا عنه  
بالطبقة الوسطى .

٧ - بالرغم من أن غالبية المهاجرين وجدوا المساعدة من  
أقاربهم أو بلدياتهم عندما حضروا الى الاسكندرية  
أول مرة ، إلا أنهم اعتمدوا على أنفسهم عند حصولهم  
على سكن خاص بهم وبأسرهم ، بينما نسبة ضئيلة هم  
الذين اعتمدوا على أقاربهم و أبناء بلدتهم عند  
البحث عن سكن .

٨ - ان أعضاء الطبقة الدنيا أكثر استقرارا في منطقة  
إقامتهم إذا ما قيسوا بأعضاء الطبقة الوسطى ، حيث  
يتزايد معدلات أبناء الطبقة الوسطى الذين يرغبون  
في الحراك الى مناطق متوسطة أو مرتفعة من الناحية  
الاقتصادية والاجتماعية ، على حين تتزايد معدلات أبناء  
الطبقة الدنيا الذين يرغبون في التحرك الى أطراف  
حضرية أخرى .



٩ - ان غالبية المهاجرين لايفرلون بين السكن مع أهل موطنه الاصلى أو سكان موطن الإقامة ويتزايد معدل من يسرون هذا بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا، الا أن الطبقتين تتفان مند اختيار من يفلل السكن مع أهل موطنه الاصلى أو مع الجوار الحضرى على السواء .

١٠ - يعمل غالبية أعضاء الطبقة الدنيا بالصناعة أوالخدمات أو الحرف أما فيما يرتبط بالطبقة الوسطى فان أقل من نصف قرائهم بالطبقة الدنيا يعملون بالزراعة ولهذا تنوعت مهن الطبقة الوسطى بعد الهجرة اذا ما قيس ذلك بالنسبة لأعضاء الطبقة الدنيا .

١١ - أن جميع جمهور البحث على مختلف طبقاتهم يرون أنهم أقاموا علاقات طيبة مع زملائهم بالعمل أو مع من يشتركون معهم فى الجوار وأنهم يشاركونهم أفراحهم وأحزانهم .

١٢ - يوافق غالبية المهاجرين على سلوك من يقيمون معهم من أهل المهجر . وأن هذا المعدل أعلى منه بالطبقة الوسطى منه بالطبقة الدنيا ، وبالرغم من ذلك فانهم لايرغبون فى الارتباط بهم من الناحية الثقافية حيث لا يتطلع القروى المهاجر الى طبقة أعلى من طريق القرابة وانما من طريق التفضيل الاقتصادى فى المحل الأول .

١٢ - ان هالبيه أمضاء الطبقة الوسطى والدنيا على السواء  
لا يرغبون فى العودة الى موطنهم الأعلى بسبب استقرارهم  
فى المجتمع الحضرى أو بسبب ارتباطهم بالعمل فى المجتمع  
الحضرى ثم يحتل تعليم الأبناء المرتبة الأخيرة فيما  
يتعلق بارتباط المهاجر بمجتمع المدينة .

#### سابعاً : الطبقة والاتجاهات الاجتماعية :

١ - تتميز الطبقات الدنيا باتجاهاتها الدينية نحو  
ما يعتقد فيه الناس دون الرجوع الى الشريعة ذاتها  
بمعنى أن الخرافات الدينية والبدع تسود الطبقات  
الدنيا اذا ماقيس ذلك بالنسبة للطبقات الأعلى .

٢ - تحرم الطبقة الوسطى على تعليم البنات أكثر من حرص  
الطبقة الدنيا ، مع زيادة من يحرصون عموماً من أولئك  
الذين لا يحرصون على تعليم البنات فى كلتا الطبقتين .

٣ - ليست هناك علاقة بين تنظيم الأسرة وبين الطبقة الاجتماعية  
مثلما تذهب العديد من الدراسات السابقة ، إلا أن الطبقات  
الدنيا ليست على وعى بعملية تنظيم الأسرة اذا ماقيس  
ذلك بالنسبة للطبقات الأعلى .

٤ - لا يرغب هالبيه المهاجرين من الريف الى الحضر فى الحراك  
الغيرزلى مرة أخرى ، بمعنى استقرارهم بالمجتمع الجديد  
وتشير النتائج الى ارتفاع معدل الاستقرار بالنسبة لامضاء

#### الطبقة عنه بالطبقة الدنيا.

- ٥ - لم يكن الدافع الاقتصادي سببا في الحراك الجغرافى وانما ترجع الهجرة الريفيه الحضرية الى أسباب مهنية .
- ٦ - تتنوع المشكلات المهنية التى يراها المهاجر وفقا لتنوع الطبقة التى ينتمى اليها، اذ تتزايد المشكلات السكنية والمشكلات مع الجوار بالطبقة الدنيا ، وتتزايد المشكلات المحلية والمشكلات المرتبطة بالعمل بالطبقة الوسطى .
- ٧ - يختلف أسلوب شغل وقت الفراغ باختلاف الطبقة الاجتماعية اذ يتزايد معدل من يشغلون وقت فراغهم داخل المنزل بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى ، وتتنوع أساليب شغل وقت الفراغ للطبقة الوسطى ويزداد معدل التنوع بالطبقة الدنيا .







